من تملكات اضعف عباد الله
... محمد اسمعیل

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی
۹۹۵۳-ن
۹۶۶۵
شماره ثبت کتاب ۸۶۰۲۱

خطی «فهرست شده»
۹۶۱۶

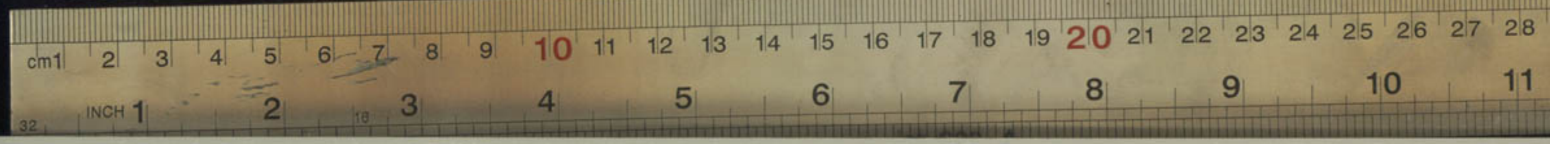


بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله نحو الآيه الوافيه ونشكر لنوال نعمايه الكافيه ونصلي على نبيه
الرضي محمد الرافع مناصب الهداية لارباب الكتاب بكلمته الباهرة وعلى
آله واصحابه العاملين بنهاب صحبته الفاخرة والحاجبين عاداته عن
الله بتوارق السيوف المهندة القاطعة ۞ فقد صنف طبقات الادباء
والكتاب تصانيف في علم الاعراب بحسب فهمهم في البيان وسهمتهم
في بلاغة الحاضر والبيان لكن فاضلا في افاضل الهند اكرم الله بابه
واجزل ثوابه قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الاعراب للشيخ
الصناعة قدوة الائمة المشتهر في المشارق والمغارب العلامة ابن
الحاجب اسكنه الله الفراديس وانال زوجه التقديس قد حاز بمع الصغر
سمينها وحازت في الفصل جميعها في حيث نشاءت بنعتها
وتفرعت دوحتها موشاة بجر الالفاظ الساحرة ومغشاة بحلل المعاني
الزاهرة ۞ حل عقد البيان بايقد وبنصر وجه البيان بما سوده و
لعمري هذه هي التي تقتضي الادباء ان يخلدوا بتحرير معانيها الاقلام
وعلوا بتقرير مساعيها كلامهم ولو ادركها الماضون في ارباب النقصان



بحد نتمم انفسهم بان يعتذر وابعد العجز عن كثرة مداعبها اعتذار الى بواس
بقوله اذا عن انتيان عليك بصالح فانت كما تثني وفوق الذي تثني ولما
كانت عند انفسهم فبنا شرت لاآية وضد دخلنا سافلة في اعاليه وكا
كافيه وشافيه ومن وراء الاقناع ولا اسباع ابيداره تان امتنع المحصلين
بما بنظم ماثورها وجمع منثورها البحد والميراعلى النهر واسلي المقا
والسفر وعلى الله التوكل في المال واليه المرجع والمال فاقول
ناقلا الكلام وبالله لا تمامه انما لم يبدأ الشيخ رحمه الله فحمد الرسالة بحمد الله
تعالى سعيا للنفس بحيل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى
يبدأ بها على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع وبدا بذكر
الكلمة والكلام لكونهما موضوعي علم النحو حيث يبحث فيه عن احوالهما في
الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام وترجح
الاعراب اليها بالذات قدمها عليه فقال الكلمة اللام للجنس والتاء
للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية
فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار اللزوم المفهوم وعلى هذا لا ينافي
الاستغراق ايضا كما في كل فرد وكل واحد لكن محل التعريف يأباه اذ التعريف
للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان الطرد لا التعريف ۞ واما حمل اللام
على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار
المقام والاولى ان يحمل على الجنس او العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة فقيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة وابقائها للتحرز عن
الوقوع على الثلاث فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المفرد يصح
بتجريده عن معنى الوحدة كما قيل في الانسان لفي خسر اما تجريد التاء عن



معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصا في الوحدة والكلم المجرد
عن التاء جنس لا جمع كما قيل بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب و
بتصغيره على كليم وبقوله احد عشر كلما وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا او الكلم الطيب ماول بعض الكلم والاخران يمنعان لفظ وهو
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها وفي
الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل الحاصل
من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من
حرف فصاعدا او في كل وجوه من النظر تامل واحترز عن الدوال الاربع و
انما لم يقل لفظ لان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ المصدر واللفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما كالمستتر
في زيد ضرب واضرب حيث يصدق عليه تعريف اللفظ اعتبارا وحكما
لا حقيقة اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ و
انما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا فيه
احكام اللفظ وكان لفظا حكما هذا الاعتبار والمحذوف لفظ
لصدق ما بين اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماء
لا تستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه وضع الوضع تعيين اللفظ
للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص شيء
بشيء متى اطلق او احس به فهم المخصص له ويخرج عن الاول المشترك
باعتبار المعنى الثاني والمنقولات الا ان يراد الاولية عند الوضع ويخرج
الدوال الاربع فيراد التعريف النوع لا الجنس ويخرج من الثاني الحرف
لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج الدلالة لا التعيين ويدخل

الثالث

في الثالث الحروفات لانه يمنع فيها التخصيص والمنقولات الا ان يراد التخصيص الاولى
او تعريف بالوضع فيخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق مع ضم ضميمة
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح
ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض
تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف النوع وانما ترك قيد الدلالة
لاتحادها في الوضع وما يقال تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة
ففيه ان المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج الحرف وقد يحترز بقوله وضع
عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدل بالعقل لمعنى متعلق
به باللام وقد احترز به عن حروف الهجاء مفرد وهو ما لا ينقسم عليه
لفظه بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقايمة ويضرب وبضربي
فلا لزم توالي الاربع حركات في كلمة واحدة وفي علكان ابدال الواو
في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث في قايمة ولو لزم
لزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير فليس في قوله مفرد بالرفع صفة للفظ
وبالجر صفة معنى وبالنصب حال من ضمير وضع فهي اسم وفعل وحرف اي
الكلمة صادقة على هذه الاقسام والا فالكلمة من حيث هي هي ليست باسم
ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام الثلثة انقسام الكلي
الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم ماخوذ في السمو بدليل
اسماء اشتقاقه من سمى يسمي واسماء وسمي وقيل من الوسم لمناسبتها في
معنى كون كل منهما علامة للمسمى والاصل محمول على القلب وسمي الفعل فعلا
لتضمنه الفعل وهو المصدر والحرف في اللغة الطرف سمي به لانه يكون
في طرف من الاسم والفعل واللام في قوله لانها متعلق بمفهوم الكلام

حيث فهم دعوى الحصر بالسكون في معرض البيان اي انحصرت في هذه
الثلثة لانها اما ان تدل اي لان حالها اما دلالة او عدم او لانها اما ذات
دلالة او لا لانها اما دالة او لا لانها ح كذا ثانية فيكون قوله اما ان تدل مبتدا محذوف
الخبر والجملة خبر ان ويمكن ان تاويل المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة فلا
يرد انه لا يصح حمل الدلالة على الكلمة دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم
بالعلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه
وهذا تعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذي هو صفة السامع اي
صفته اي صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التي هي صفة اللفظ ويمكن
ان يقال قد يعرف صفة الشيء بصفة السببية اصطلاحا
ولا مشاحة فيه والمراد اما ان تدل وضعا فلا يرد ما خرج عن الاستعمال
من الاسماء نحو هيهات كالموصولات ونحوها على معنى مفعول
بدليل وجزء تقديري كعصا في نفسها في بمعنى الباء اي بنفسها لا بضم
ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اي حاصل في نفس الكلمة اي مدلولها
بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول
لغيره كاللام يدل على تعريف تضمنه الاسم والمراد الدال بما يتضمنه الفعل
وعلى هذا فقس وفي بعض النسخ في نفسه اي معنى حاصل بنفسه اي بالنظر اليه
لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم او فعل بخلاف الحرف او لا
عطف على يدل اي لا يدل على معنى في نفسها فان قيل العدم لا يكون مقسما
للماهية قيل هذا التعريف اسمي لا ماهية مع ان العدم المضاف الى الوجود قد
يعرف به قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصير والموت عدم الحيوة عما من شانه
الحيوة الثاني اي ما يدل على معنى في نفسها الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال

اما كذا او كذا فكان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الاول
كذا والثاني كذا وانما قدم في الدليل وان كان آخرا في الدعوى لانه في اللغة
الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في الطرف الآخر ولان الشروع في البيان من
القريب اولى لعدم التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم والاول
اي ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن خبر الاول بحذف المضاف منه
اي من المبتدا او مبتدا محذوف الخبر وبتاويله بالصفة على طريقه اما ان
يدل والمراد ان يقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما
احسن زيدا مما خرج عن الاقتران في الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات
وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا مما اقترن بالعارض باحد الازمنة
الثلثة الماضي والحال والاستقبال ويقيد الاقتران باحد الازمنة
لم يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والامس في التاديب عن حد الاسم ودخولها
في حد الفعل والمضارع مقترن باحدها عند الاكثر او يقال ما اقترن
بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين لكنه
لا يصدق عليه انه يقترن باحدها فقط والمراد بالاقتران لا بقيد فقط ولا
يشترط التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضي المعين ولا
يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست
فيهما صيغة اقترنت ولانه ان اريد بهما اللفظان المعهودان فمعناهما غير مقترن
وانما اقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما الزمان لا شيء آخر
يقترن به وهذا اولا اي او لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة الثاني اي
ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم الجملة مستانفة والاول الفعل
اعلم ان الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية نقلية فلا يرد ما قيل من ان العقل

لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكل من قسمي الثاني التقسيم وان الدليل اقول ان الاكثر

وجه الحصر ان هذه القسمة دايرة بين النفي والاثبات فوجب الحصر والا لزم

ارتفاع النقيضين او اجتماعهما الانحصار كل صورة من الاقسام ان يقسم

فلم يبق لزايد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم

اجتماعهما وقد علم الواو عاطفة على المحذوف فاى قد بين وقد علم او اعتراضية

بمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بدون

تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكتفي بالاشارة وقد وراء الحصر اشار الى الحذف

في ضمن الدليل ثم بينه بقوله وقد علم ثم خرج بعد بناء على الخلاف مراتب الطباع

وقد اما للتعريف او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات

والمعرفة في الجزئيات بذلك اى بالدليل المذكور والباء للاستعانة

وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختيار ذلك

دون هذا للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب حد كل واحد منها

مفعول ما لم يسم فاعله واريد بالحد المعرف للشيء الجامع المانع وفي يعين

حرف الاضافة ههنا نوع صعوبة اذ اللام تقتضي المغايرة ومن

يقتضي صحة الحمل الا ان يقال كل لاحاطة جزئيات كل اصناف هو اليه

ومفهوم قوله واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف والمضاف الجزئي

الى الكلي بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات او الا

فراد ونحو ذلك ولا يلزم فك كل واحد عن الاضافة وذا لا يجوز و

المعنى وقد علم حد جزئيات هذا الكلي وقوله منها اى من الانواع الثلث

صفة واحد الكلام لم يعطفه على قوله الكلمة لقطع وجوه الجامع

والتناسب لعدم قصد الربط وعده خطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل

وكتاب

وكتاب بعد كتاب ما تضمن اثر تضمن على تركب لان احصر لانتفهامه

عن صلة من ويصدق على اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح

عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ

بالمصطلح وايضا ان قوله تركب احصر ليصح الاكتفاء عن قوله كلمتين

رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن وايضا

ان جعل اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل كلمتين

يشمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها

ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قايم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق

انه تضمن ما اكثر من كلمتين لوجودهما فيه واعلم ان زيد قايم بهيئة المجموع

متضمن لزيد قايم بينهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وفيه

انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين

وهو احصر لترك الكلمتين والباء لكنه يتوهم ح صدقه على الجزء بالاسناد

والباء للاستعانة او الالصاق والسببية او المصاحبة وهي متعلقة بتضمن

او صفة مصدر محذوف اى تضمنا ملتبسا او صفة ملتبسين واحترز

به عما عدا التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصلي المقصود

لذاته قيل هو النسبة المفيدة فايدة تامة وهو اعم من الاخبار وهو الحكم

المفيد لاحد جزئي المركب على الآخر فيتناول الانشاء ايضا فان قيل يصدق

هذا الحد على نحو رجل قايم ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه

بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى

الاخرى فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا

كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام لانه يتضمن الكلمتين

١٧
١٨

بالاسناد وكلام المفصل يشير الى ان الكلام هو ضرب وضربت والمتعلقات خارجة عنه
قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان احصر لكنه يتوهم صدقه على
الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على المفصل
وغيره ولا يأتى اى ولا يحصل ذلك اى الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد
او التضمن المذكور او الاسناد الاصلى المقصود لذاته على الاولين يشكل
الظرف فيجاب بان الكلام كلى يصلح مظروفا للجزئي وانما اخر المسند
اليه بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خالى الذهن فلا يحتاج الى التقوى
وقدمه صاحب المفصل فقال ذلك لا يأتى اخراجا للكلام لا على
مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد منزلة المتردد ولتقديم ما يلوح فيه بحكم الخبر
وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى الا فى اسمين اى لا يحصل فى تركيب
الا احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد فى غيرهما او فى بمعنى من اى من
اسمين فلا يكون ظرف والمظروف شيئا واحدا وقدم المركب من اسمين
لاستحقاق مرتبة التقدم او اسم وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق
وفى بعض النسخ او فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم
الفعل فقدمه فى الذكر وعلى نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب
الحرف والاسم ونحو ان تكرمنى اكرمك وان كان مركبا من الجملتين
لكن المعتبر فى الكلام هو الثانية والشرط قيد فان قيل ما الدليل فى تقسيم
الكلام الى الحصر ولم يصرح فى الكلمة قيل التركيب العقلى يرتقى الى ستة فاحتاج
الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان
احصر لكن ما ذكره اوضح واصوب الاسم لم يعطفه على ما سبق لعدم قصد
الربط كما مر ما دل اى كلمة دلت فما موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة

اولى لئلا يلزم الاختصاص على المفصل والمراد الدلالة الاولية فلا يرد اسماء
الافعال قيل ان اريد بالدلالة دلالة المطابقة دخل الفعل فى حد الاسم لان مدلوله
المطابقى غير مقترن وكلا لزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها دلالة التضمن
خرج الاسماء البسائط قيل واعلم ان الماضى الواقع فى الحد مراد به الاستمرار
على معنى فى نفسه اى بنفس الكلمة لا بضم كالحرف فعلى هذا لفظ فى بمعنى الباء متعلقه
بدل والضمير عايد الى لفظه ويحتمل ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون فى نفسها
صفة معنى اى كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها ومعنى حصوله فى الكلمة كونه مدلولا
لها وليس تكرارا اذ الكلمة قد يدل على معنى هو مدلول لها وقد يدل على معنى هو مدلول
لها وقد يدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول
لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام فى الرجل يدل على معنى يدل عليه
الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبى وكذا لم يدل على النفى
الذى تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبى وكذا من فى سرت من البصرة يدل
على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبى وكذا نعم يدل
على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء
فى اياى واياه واياك وانت يدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات اللازمة
التى تضمنها والتنوين يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما فهو لا فى نفسه
متعلق بدل او صفة معنى او حال او خبر مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة
وضميره عايد الى اللفظ والمعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس فى نفسه معنى
بل هو علامة لحصول معنى فى لفظ اخر وعلى الاخير فى بمعنى الباء وعلى الاول
يحتمل الوجهين غير بالجر صفة معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر محذوف
المبتدأ والجملة حال او صفة مقترن اى غير مقترن جزءه فلا يدخل الفعل

جزء مقترن ولا يخرج البسائط بصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه اذ السلب
قد يكون عند عدم الموضوع فاندفع ما قيل ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشى بنفسه والزمان الخارج
عن مفهوم الفعل غير متحقق فافترق ان المعنى المطابقى بالزمان فى الفعل على وجه التسامح
والمراد بالاقتران المتبادر الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته
واسماء الافعال وكذا على طرده نحو نعم وبئس باحد الازمنة الثلاثة لا اشتراط التعيين
سواء كان معينا او لا فلا يرد المضارع وقوله الثلاثة صفة الازمنة ومن خواص
جمع خاصة وهى ما يوجد فى المخصوصة له دون غيره وقد يرسم بانها كلية مقولة
على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل من خصائصه اختيار
اللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين على الحد والخاصة دخول اللام
قدم العلامات اللفظية لانها فى الدلالة اظهر ثم قدم الجر لان التنوين
ما يلحقه الاول وهو اللام وآخر ما يلحق الآخر وهو الجر والتنوين يتبع
الحركات وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوى الاضافة ولتضمنها العلامة
اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما خص اللام بالاسم لافادتها التعريف
المختص به وحملت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه والجر وانما خص
به لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حروف الجر وفيه ايضا
قيل انما لم يدخل الفعل لانه لما حط اعراب الفرع يجعل ما هو الاصل فى البناء اعرابا
فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلث ولانه اريد حط الفرع عن
رتبة الاصل بمنع شى مما هو الاصل فى الاعراب فيه وخصت الجر لتوسطه رتبة
يوفيه للاعتبارين والتنوين اى الذى لم يختص بالقافية وفيه احتراز
عن تنوين الترنم والغالى وانما اختص ما سواه به لا يجابه الانقطاع عما بعده وفى ايجاب

الفعل

الفعل الاتصال بالفاعل فيتنافيان واقتضاء الصفات الفاعل فرع فلا يعتد
والاختصاص كالتمكين والعوض عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة
والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم اما ما هو عوض عن حرف العلة فى نحو جوار
فمحمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب والاضافة اى كونه مضافا
بتقدير حرف الجر لاستلزامه معاقبة التنوين او ما فى حكمه وقد عرفت اختصاصها
به والاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر
من التنوين وما قام مقامه والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب
والاسناد اليه اى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون
الصنفية المستفاد من اليه المختص به عقلا لا يفيد الخبر فلا يرد وانما اختص به
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف
وضعه وانما اختار هذه الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل
منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام متضمن انواع التعريفات اى سائر
اللام والميم ويتضمن الجر اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص
اصنافها ومعانيها والاضافة اختصاص كونه مضافا او مضافا اليه وفى
التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحو ذلك والاسناد اليه كونه موصوفا
وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف المسند اليه على ما عرف فى
ان تورثها بالذكر وهو معرب الاعراب فى اللغة الاظهار وازالة الفساد
المعرب مظهر فيه اى محل الاظهار المعانى ومزال الفساد ومبنى ماخوذ من البناء
المقصود به القرار وعدم التغير وهذا تقسيم الكلى الى الجزئيات فالمعرب
الفاء للتفسير المركب اى الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه قيل
اى الذى ركب مع عامله وفيه ايضا وهو كالجنس يشتمل كل مركب وخرج به

ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وبا وزيد وعمرو وبكر الذي لم يقع
ولم يناسب مبني الاصل اي الماضي والامر بغير اللام والحرف وقوله الذي الى آخره
كالفصل حيث اخرج عنه ما ناسب مبني الاصل والمراد بمبني الاصل هو اصل
المبنيات والاضافة بيانية وليس معناه مبني اصله والا في اصله ولا مبني
القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك وجهه وههنا نسخ ولا يرد مبني
الاصل حيث هو مركب غير مناسب مبني الاصل اذ الشي لا يشبه نفسه ولان
المراد الاسم والمركب ولانه خارج ولا الزم ولان كلا من جنبات الاصل
نبه صاحبه فلم يسد قيد عليه قوله لم يشبه مبني الاصل واما مناسبة اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف والماضي والامر في
الوزن مثنى ومناسبة سفيا سقاك اسو ومناسبة غير بمعنى الا الحرف
ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف وحرف الاضافة ومناسبة آخر
اللام او من ومناسبة اي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والمجموع
حرف العطف وغيره ذلك مما لم يوثر في منع الاعراب فمناسبات غير معتبرة
لضعف او معارض وغيره ولو استدل على عدم مناسبتها باعرابها لكان دورا
وايضا المناسبة مجهولة واردة العقوبة لكون القوة والضعف بحيث
لا يخرجها عن الجهالة معاقبة وحكمه اي خاصه او اثره الثابت به او حكم دفع
فيه فائدة ومنافية المناسبة ان يختلف بالقوة آخره اي صفة آخره لا ذاته
ولو جعل هذا الحكم حدا لما امكان معرفة الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال
بالواحد كرجي او بالجمع كجلي واضافة الى العامل المتوارد وعدمها في هذا
والدان بناء على الواحد والجمع لا على البناء معاقبة لاختلاف اللام فقط
او العلة العوامل واللام للجنس واحترز به عن اختلاف آخر غلامي بالياء

وعن اختلاف آخر من في الرجل ومن ابنت وفي زيد وغيره فان قيل جاءني
زيد لمثل اذا وقع في الاولى لم يختلف في العوامل وهو معرب قيل المراد صحة
ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلاف
بالفعل ويحمل على كونه الحاجة مفارقة او يراد بالاختلاف الوجوه الملازمة
او المشاكلة والعوامل للجنس ويكون المعنى اختلاف صفة الآخر لوجود
العامل لفظاً او تقديراً تفصيل اختلاف الآخر اختلافه فاما لفظا او
مقدرا والاختلاف العوامل اي سواء كانت العامل ملفوظا او مقدرة
والجملة من باب التذييل الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعضهم
ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به
البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب على الرفع
والنصب والجر بعضهم ان الاعراب ما به الاختلاف كما قال المص ما اي
حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد لاختلاف آخره
اي صفة آخر جسم المعرب انما جعل الاعراب في الآخر لانه دال على
الوصف اي كونه عمدة او فضلة دال على الوصف بعد الموصوف به
بالحركة او العدم وعايد لما فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يتحقق
الا بحركتين فالحركة الاولى الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد
سبب القريب غير التام اي ما له نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام
فخرج العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى والثانية الآخر في
الاختلاف لا بعد الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد الكون
فكونهما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليهما انهما ما يختلف به آخر
المعرب لان الاسم ح معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف لهما

آخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا
الشاب لبدل اى لاختلاف فا ومابه الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف و قد
خرج بالحركة نحو يا غلامى لانه ما اختلفت به آخر المعرب لان غلامى معرب على اختيار
المص لكنها لا يدل على معنى من المعانى المعتورة وان جعلت الحركة اللاحقة جزء من الكلمة خرج
حركة نحو يا غلامى باعتبار الحيثية فانها ليست مما يجيء من حيث انها تختلف بها
آخر المعرب بل من حيث انها وافق للبناء على المعانى اى الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة عليه اى على ذلك المعرب او الاسم وقد يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة اسم المفعول
لان المعانى متداولة وان نسب الى الكبرا اوى يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة
راضية فيكون اسعى على المعانى المعتورة مظهرها اياها عليه وانواعه
اى انواع الاعراب جمهم باستقرائهم اياها ثلثة ههنا وانواعه في المبنيات
ثلثة لان لكل واحد في الرفع والنصب والجر على نوع من المعانى فلما كان
المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف هنالك لان كل واحد
من علامات البناء يدل على امر واحد وهو البناء فالرفع سمى رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعه مرتبة بين اخويه والنصب سمى نصبا لا
نتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانتصاب الفضلة في الكلام
من غير ان يحتاج اليها الكلام والجر سمى جرا لان عامله يجر الفعل اليه
جمهم ولان الشفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ به قيل انما انحصر الا
عراب في الثلثة لان المعانى ثلثة فيكون انواع الاعراب الدالة عليه
ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك او الترادف
فالرفع الفاء للتفسير علم الفاعلية لتناسب الرفع والفاعل في القوة والياء

مصدرية

مصدرية اى كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبة اى الحصة المنسوبة الى الفاعل و
في المبتدأ كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان
كونه جزءا ثانيا من الجملة والفعلية بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقيسة للاسماء والعالم
يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما
بالعامل وكونه جزءا ثانيا غير متقوم به لان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا الحصول
بان كما ترى وكذا القول في اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه وانها بعد
باقى مقتضى الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونها جزءا ثانيا بعد ما يقتضى
للاسماء فاعرف والنصب علم المفعولية لتناسب النصب والمفعول
في الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا حقيقة او حكما او
نسبة اى الحصة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة
كالمفاعيل وفي اسم ان ولا وفي خبر باب كان وما ولا كونه رافعا بعد ما لا يتم
بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب الجر والمضاف اليه في التوسط ولم يقل
علم الاضافة لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا
باتيان الياء والتاء ولانه ليس الجر ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة
الى الياء المؤذنة بالالحاق والاضافة اعم من ان يكون حقيقة او
صورة كما في يعجبك درهم وضارب زيد وحسن الوجه والعامل
اى عامل الاسم والعامل المطلق هو ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا او
اسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص ورد نحو
يا زيد وغلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول
من اخذ العامل في حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى باباه
ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما

اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم ما به يتقوم اي عامل يحصل بسببه او بآلته
واعلم ان اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل شرط او لانه
سبب قريب وفيه وتقديم الجار المجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في الحد المعنى المقتضي للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد وكضربت في ضربت
زيدا فانه يتقوم به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يتقوم
بها الاضافة في زيد وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد
وعامل المبتدا اعني التجرد للاسناد به يتقوم فاعليته وهو كونه مسندا
اليه لانه لو لم يكن مجردا للتقييد بالعوامل اللفظية فيتحقق فيه ما
يقتضيه لا الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه
ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحرف والاعراب بالحركة اما مستوفي
للحركات الثلث اولا والثاني اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس و
الاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما رفعه بالواو
او بالالف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب
بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل هو الاعراب بالحركة والاصل
فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول عن الاصل فقال
فالمفرد المنصرف الفاء فصيحة اي اذا عرفت فنقول المفرد الى آخره
والمراد بالمفرد من كل وجه واحترز به عن غير المفرد عن المثنى و
المجموع وما في حكمهما مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا ولا الاسماء الستة
لانهما غير داخلة في المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا
يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة

وكلا

وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق
يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وفيه والجمع المكسر احترز به عن
الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون المنصرف
صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف من الجموع كمساجد ونحوها
وكذا في الاول ولو قال المفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان
اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب
بالضمة لفظا او تقديرا رفعا ظرف او حال او مصدر نوعي اي
قد يعرب او تمييز عن النسبة اي وقت رفع العامل او مرفوعا
او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعه والفتحة نصبا من العطف
على معمولي عاملين مختلفين الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة
جرا كالعود رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على آخر
الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب
البناء جمع المؤنث السالم هو صفة جمع المؤنث وليس ما عرف من الموصوف
لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام والمراد صيغة جمع
المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجلات و[illegible] من جموع المذكر والمراد جمع
المؤنث وما على صيغته كسجلات وكان من حذف المعطوف ولو قال
الجمع بالالف والتاء لكان اولى واشمل واظهر واحترز بقوله السالم عن جمع
المؤنث المكسر كحمر في جمع حمراء بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لانه
فرع لجمع المذكر وحمل فيه النصب على الجر فحمل في الفرع ليلا يلزم مزية على
الاصل والجزء يكون اعرابه بالحركة محتملا ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب
في آخره ولان الاعراب بالحرف في الجموع صار اصلا [illegible] معتبرا فيها

اولى

لاعراب بالحركة كانه فرع فيهما وانما قدم جمع المونث على غير المنصرف لانه اكثر
خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيهما احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المونث السالم وبالى ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في
قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون
مفردا او قد يكون جمعا غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
لانه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل على النصب لمكان
المشاكلة بينهما ابوك واخوك وحموك ام الزوج وعصبته فلذا هو مما وهنوك
يضاف الا الى المراة وفوك وذو مال اضاف ذو الى الظاهر دون
الكاف لانه يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم ان اربعة
منها منقوصات والخامس اجوف واوى لامها هاء واصله فوه ولامها
لفيف مقرون بالواوين فاصله ذوو وان المراد منها الاسماء الستة
المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ وكلاهما من باب الحكم على
الجزيي فان قيل من اي نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به
مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه
بها كما عرف في ربحا تم ولكل فرعون موسى فيصح ان يأول ابوك واخوك
الى آخره بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن ان يقدر ههنا مضاف اي بجعل
ذلك وجاء نبه مضافة اما حال من قوله اخوك الى آخره لانه مفعول
فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام واما حال
من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي ولما جعلها حالا كانت المحذوف ففيه
ما فيه الى غير ياء المتكلم الجار متعلق بمضافة واحترز به عن نحو ابي

واخي

واخي وجزء قوله اخوك الخ قوله بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
اي يصح اعرابها بالحروف الثلث بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد ما
قيل واعلم ان في الاسماء الستة الموحدة في اعرابها وجوها ومنها اعرابها بالحروف
الثلث اذا كان في آخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة
مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعربت بالحروف لانها تشبه المثنى في
الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب في آخرها
في هذه الحالة سيما على خلاف حالة الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم
ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير لان آخرها فيهما حرف علة وما قبلها
ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا
وبخلاف نحو يد ودم لعدم ما يصلح للاعراب في آخرهما في حالتي الافراد
والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في الاضافة سماعا وكذا
في ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز فالمعرف المثنى وكلا عطف
على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر اثنتين مع
الفرعية مضافا الى مضمر واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان
حكمه حكم العصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واثنان واثنتان وكذا ثنتان وانما كان حكمها
حكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة
على اثنين بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
والمجموع بالحروف لان في آخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع
اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحروف لفظا
اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه

بخلاف عصي حيث يلزم به فيه ترك التنوين او التقاء الساكنين او
تقدير الاعراب ايضا فيه وانما جعلا بها لانه وجد في آخر كل منهما وضعا حرفان
للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى و
جعلنا الاختلاف فيهما اختلاف الاعراب وقيل وانما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبتهما
اياها باعتبار الفرعية فان قلت للمصغر والمنسوب والمكسر ايضا فرع قلت
ليس فيها حرف يصلح للاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها
ضعف الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها للمشا
بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك بالحروف الصالحة للاعراب ثلثة
فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها في الفعل ضمير التثنية
او لوفق آخر ضميرها وهو هما الواو والجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها
الجمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الفعل او لوفق آخر هم وجعلت حالة
الرفع فيهما لوفقهما وبقي الحالتان في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة
وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفق الالف
وكسر في الجمع لوفق الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من
حيث انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض
عن حركة الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا والجمع المذكر السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا
وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعلناه با
عتبارين في الحالين فاعربناه بالحروف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة
الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ حال الاضافة الى المظهر
ولم يعكس لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحروف

في الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى ابتر فيجري على متبوعه
جمع المذكر احترز عن جمع المؤنث السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على
صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين
وثبين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن
قالوا وجمع ذو لانه لفظة فان قيل لو لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها
واو بعد ضمة والو كذلك فقيل الواو في معرض التغير فلا يعتد به او يقال
الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة وانما قدم الو على عشرين
لانه داخل في الجمع منه لانه وضع لجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصر بخلاف
عشرين وعشرون واخواتها اي نظاير عشرين وامثالها من ثلثين
الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات وبالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب الو وعشرين واخواتها بالحروف
للشبه بالجمع معنى للدلالة على الافراد لفظا لوجود ما يصلح في الاخر
ويحمل الو على واحده وهو ذو وفيه وانما لم يحمل عليه نحو اداد وفلس
مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو وياء على القاعدة التصريفية
فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا
ويكون منقلبا لا وفيه التقدير اي الاعراب التقديري لا تقدير لا
عراب وهذا قسم آخر للاعراب باعتبار ظهوره وعدم ظهوره
فيما تعذر اما مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
تلفظ اعرابه او موصولة او موصوفة اي في المعرب الذي او في معرب
تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر كعصا
بدل من ما اي في مثل عصا او خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر

محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصود
غلامى والمراد بمثل غلامى كل معرب بالحركة مضاف الى الياء مطلقا صفة
لزمان محذوف او مصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا
اى كتعذر اعراب عصا وغلامى تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اى
غير مقيد ببعض الاحوال اى فى جميع وانما تعذر الاعراب فيهما اما
فى عصا فللالف واما فى غلامى فللزوم كسرة ما قبل الياء لو فتحها فلو
اعرب بالحركة لفظا للزم تحريك الحرف بحركتين مختلفتين اى
متقابلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرة جرا كما يجعل الف التثنية
وواو الجمع للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما
الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلامى مبنى لغاية
امتزاجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف العلة وفيه
ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين المنافى له وفيه
ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ او فيه ان الاضافة وضعت
مانعة لا دافعة ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين
المقدر وهى لا ينافى البناء بخلاف اضافة المعرب ولا يقال اضافة المعرب
قد يكون علة للبناء فى نحو يومئذ وحينئذ فكيف ينافيه لانا نقول
الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها اذا كانت داعية بنفسها
لانها تقارن البناء فلا تمنع كما تقدم وفيه ان الاضافة فى غلامى
كذلك وفيه ان الاضافة كالجزء العلة والحكم لم يضاف اليه
وفيه وقيل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط آخره بالامتزاج
والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب توسط الآخر لا يوجب

انتفاء

انتفاء الاعراب والبناء فى اللفظ وان اوجب انتفاءهما فى الحرف
المتوسط وقال قوم بكونه غير معرب ومبنى غلطا او استثقل
كقاضى عطف على تعذر اى فى معرب استثقل لفظا اعرابه استثقالا
مثل استثقال لفظ الاعراب قاضى او هو مثل قاضى رفعا وجرا ظرفا وحال
اى وقت رفع العامل وجره وانما تعذر ان لثقلهما على الياء بخلاف النصب
حيث لم يتعذر لخفته تقول جاءنى قاضى ومررت بقاضى ورايت
قاضيا او نحو رفع ونصبا عطف على كقاضى على انه خبر مبتدا محذوف
او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاضى ويكون التقدير وكنحو
مسلمى وليس بتكرار لاداة التشبيه اذ التشبيه الاول فى الاستثقال
والثانى فى كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
مثل اصله مسلموى فابدلت الواو ياء وادغمت فى الياء مكرمى رفعا
ظرفا وحالا اى وقت رفع العامل او حال رفع العامل ولما نصبا
وجرا فاعرابه لفظى لا يستثقل تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال
متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا بعد
الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو
وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقلها يوجب
ابدال الحرف لا الاسكان وتقديم الحركة انما يلزم التقدير على تقدير الحرف
ولما على تقدير القلب فلا وابدال الاعراب بالاعراب لا يستلزم تقدير
الاعراب والاسكان الجزم مقدر فيما لا ينصرف جوابه ان الواو فى حكم الموجود
اما اولا فلان المقدر الاصلى معتبر واما الزائل بالاعلال كالباقى فيكون الواو
فى حكم الموجود فيكون الرفع بالواو والتقديرى لانا نعنى بالاعراب التقديرى

الاعراب بما هو في حكم الموجود واللفظي مبتداء فيما عداه خبره اى على المذكور
او عدا ما تعذرا واستثقل غير المنصرف كان قد ذكره قبل وقصد الآن تعريف
قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف
على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور واجيب بان عدم الجر
والتنوين اى يعرف بالاستعمال فلا دور وما فيه علتان ما نكرة موصوفة
خبر قوله غير المنصرف وغيره وان لم يتعرف بالاضافة فقد افاد من التخصيص
لكنه يمتنع ح ان يعرف الخبر فلا يكون موصولا ويجوز ان يكون موصولا
مبتدا وتقدم الخبر او خبرا ان قيل تعرف غير الاشتهاره بمغايرة
المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صلة
او صفة والمراد بجزء علة او علتان ناقصتان لمنع الصرف وفيه انه
يلزم تعريف الشيء بما يساويه لاخذ منع الصرف في حد غير المنصرف وانما
لزم فيه العلتان للفرعية وفيه ويلزم على هذا الحد هند وسلاسلا
ومسلمات علما المؤنث فانها منصرفات مع علتين او واحدة في حكمها
واجيب بان المراد علتان معتبرتان وفيه من تسع التنكير في مقام العهد
او التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم او واحدة منها اى من التسع
يقوم مقامهما اى العلتين وهي راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان
كل واحدة علة وهي خارجة عن البيت واول موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت اثنان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث
ومعرفة بالتنوين واو لا يستقيم الوزن هذا البحر بسيط وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة رفع على انه صفة النون بزيادة اللام
او برفع بحذف موصوف اى والنون نون زائدة او خبر مبتداء محذوف

اى هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون بحذف الموصول او نصب على انها
حال مؤكدة او حال عن النون اذ هي فاعل معنى لانها ناقل موانع الصرف كذا وكذا
والنون فكانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة واما القول بانها
نصب على حكاية الحال ففيه نظر من قبلها من اى الظرف يكون بمعنى الف
فعل من قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة حال او صفة وهو وزن الفعل وهذا
القول اى القول بانها تسع او القول المنظوم تقريبا اى مقرب الى
الصواب او الى الخطاب او تقريب لا تحقيق وذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال
الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال
المعرفة وصح مثاله للتانيث المعنوي ذكر مثالين لنوعي التانيث
لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التانيث التذكير
الحقيقي ولذا لم يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم
مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب
وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه
اى حكم غير المنصرف وخاصيته ان يحذف اى ان الشان لا كسر فيه ما لم يدخل
فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة اشارة الى
ان منعهما عنه قصدي لا تبعي كما قيل ولا تنوين فيه الا لمانع يمنع كما
في الضرورة ومع التناسب وكما في مسلمات علما المؤنث لان منع تنوينه
يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومع جره بحمله على النصب
قلب بعينه اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانه اولى فلا وره وانما
لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد والشبه للفرعيتين الحاصلتين

من العلتين بالفعل من حيث ان فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه
من المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة
التمكن وهو التنوين ويجوز اى يصح ولا يمتنع صرفه خلافا للمتقدمين
في تعريف غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر
والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان يكون معناه يجوز صرف
هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحى فلا موافقة ويجوز
جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة والمراد بالجواز
هنا الامكان العام فيتناول الضرورى والممكن الخاص للضرورة
لان الضرورات تبيح المحظورات وهذه الضرورة كالاضطرار الثاني
عنى قول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلى وموضعه ثم فادى نفر بعده ماهو قول الثانى فيه
وجه او للتناسب التناسب مقصود ثم عندهم مثل سلاسلا و
اغلالا واعرف سلاسلا لتناسب اغلالا وسعيرا ولم يعتبر الفرق
بينهم ونظايرها ومثل للتناسب لقلته وما يقوم مقامهما
اى العلتين الجمع حرف الفاء التانيث عطف على الجمع اى الالف المقصورة
والالف الممدودة لان كل منهما اشترط مثل جمع ثان وثانيث ثان
فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم
معدولا ولذا فسر بالخروج دون الاخراج خروجه اى خروج مادة
الاسم او معناه عن صيغته اى هيئة الاسم الاصلية صفة صيغته والمراد
خروجه خروجا محققا بحيث يعرف في الخروج قرينة ان المتكلم عنه خرج
التغيرات التقريبية باسرها قياسية او شاذة كتكسير بقى الترخيم والتقدير

ثم خرج الترخيم والتصغير بقوله خروج مادة الاسم عن صيغة الاصلية لان تغيرها
المادة لا خروجها عن الصيغة خرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر
في الصيغة فلا يصدق عليه عن صيغته الاصلية او المراد خروجا
غير تصريفي كالمعنى وتخفيف فلا يرد التغيرات التصريفية باسرها قياسية
او شاذة وكذا الترخيم والتصغير ونحوها واما نحو يوم الجمعة في صمت يوم
الجمعة فليس بمعدول لعدم كونه في داخلة في الهيئة لجواز الفصل بين حرف
الزايد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في فيهم ستيرها
لا بنفس قوله يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول
واخر معدول لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول اللام
في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن
عموم وخصوص من وجه تحقيقا اى خروجا محققا ويحتمل
ان يكون انتصابه على التمييز من اضافة الخروج الى الضمير العايد الى
الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يقل به لضرورة منع الصرف ولا تتبع
الخروج بل بدليل آخر كثلاث اى هو كخروج ثلاث اى صفة
اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخروج ثلث
ومثلث فهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرير من
غير تكرير في اللفظ كذا احاد موحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع
وقيل الى عشار ومعشر وبعضهم قوى خماس ومخمس وسداس ويجاب
بان الخبة لفظه ككرسى واخر معدول عن الاخر ولفظ من يعنى
الجماعة دون المفرد لانه اسم التفضيل وهو مما يلزم احد الامور الثلثة
الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء

او اضافة اخرى استعمالها بمن وقيل ويا تيم تيم عدى وليس فى آخر شى من ذلك
فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين ولا ضير فى اختلاف آخر شيئا و
تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة فكان متضمنا
بمعنى اللام بخلاف اخر لانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا لمعنى لعدم بقاء معنى
التفضيل حيث صار بمعنى غيره وجمع معدول عن جمع اى جمعاى او جمعاوات
لان جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء
وحمر وان كان اسما كان حقها ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
وصحارى وصحراوات وهذا جاء على فعل ثبت انه معدول
على احد ما ذكرناه ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ
القياس انياب واقواس ويجاب بالمخالفة باوزان العدل
المشهورة فحملها على الشذوذ دون العدل او تقديرا اى خروجا مقدرا
اى مفروضا للضرورة او البناء كعمر لعمر ونحو حضار مما فى الراء من
فعال التى هى من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز واكثر تميم و
للحمل على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدول
عن قاطمة حملا على نحو حضار وطمار من ذوات الراء من اعلام المؤنثة
فانهما مبنية معدولة لتحقق البناء عند اكثر تميم ايضا وفى حملها على
ثلاث ومثلث نظر لانه اذا اعتبر شبهه بهما فى الوزن يلزم العدل
فى نحو ذهاب وسحاب وان اعتبر فى الوزن والعدل لزم الدور
فى تميم واما اهل الحجاز فيبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف
وان كان معدولا ايضا عندهم الوصف اى الوصف المانع من الصرف
وهو كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه

موضوعا

موضوعا لا عنى الشرط المذكور شرطه فى منع الصرف ان يكون فى
الاصل اى الوضع جزما لا وهما او حكما كثلث او تقديرا كالجمع
او بناء على قانون وضع كادير تصغير ادور فلا يضره والفاء للنتيجة
او الحق بهيج التفريع لا ان قوله فكذلك صرف الخ تفريع بقوله ان يكون
فى الاصل وقوله امتنع تفريع لقوله فلا يضره الغلبة الغلبة اى
وان كان كذلك فلا تضره الغلبة الاسمية العارضية لان العارض
لا يعارض الاصلى وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الصفة
لان العارض لا اعتداد به فلذلك اى فلا اشتراط كونه فى الاصل
وعدم غلبة المضرة اياه تفريع لقوله بان يكون فى الاصل وقوله امتنع
تفريع لقوله فلا تضره الغلبة فاذا قيل ما وجه التى تعليلية قيل الفاء
للنتيجة واللام للتعليل حيث يدل على ابتناء صرف اربع على المشار
اليه بذلك وهذا الابتناء اثر لاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة
ولام التعليل صرف اربع فى مررت بنسوة اربع لعروض الوصفية
او وصفه للعدد وامتنع عن الصرف اسود هو فى الاصل وصف بمعنى
ذى سواد ولا عبرة لقبول التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة لا
لا يقبلها باعتبار الاصل الذى امتنع عن الصرف وارقم فى الاصل
وصف بمعنى ذى رقم للحية اى اسمان للحية وادهم فى الاصل
وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد للقيد على سبيل الغلبة العارضية
وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلى منع افعى للحية واجدل
عطف على افعى للصقر اى ضعف منع افعى لتوهم الوصف الاصلى
بناء على توهمهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل

من الجدب بمعنى القوة والخيل الطاير اى طاير ذى جب لان التانيث
مبتداء بالتاء صفته شرط مبتداء ثان اى شرط فى منع الصرف العلمية
خبر المبتداء الثانى فى الجملة خبر المبتداء الاول اى علمية المونث
علما يلزم التانيث بالعلمية التى هى وضع ثان مانعة من التغيير كما عرف فى
موضعه فان قيل ما بالهم التزموا اللزوم فى علة منع الصرف دون
البناء مع كونه اعلى منه فى خلاف الاصل قيل القوة علية البناء حتى اثرت
منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يوثر بغير معاضدة
والمعنوى مبتداء اى التانيث المعنوى الذى لم يظهر تاؤه كذلك
خبر اى كالتانيث بالتاء فى اشتراط العلمية وشرط مبتداء تحتم اى وجوب
تاثيره اى المعنوى تتابع الاضافات ههنا غير ثقيل ولا يخل بالفصاحة كما فى
قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الزيادة خبر على الثلاثة اى ثلثة احرف
متعلق بالزيادة او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجمة
ليخرج ثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان يعارض ثقل احد
السببين فزاحم تاثيره مع ثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فان قيل لم جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوى دون العلمية وان الخفة كما يعارض التانيث
يعارض العلمية ايضا ولو جعل شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قيل
واعلم ان عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له فى
العجمة نحو جمل منصرف وجوبا كنوح وهو الحق وذلك لان تحرك
فى المونث نحو سقر انما يوثر لقيامه مقام السادس علامة التانيث ولما لم
يكن للعجمة علامة لم يسد تحرك مسدها بل الاعجمى مجرد كونه ثلاثيا

سواء كان ساكن الاوسط ولا ثانيا بكلام العرب ويصير كانه خارج عن
وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الاستثقال فالحاصل ان تحرك الاوسط
ليس له دخل فى باب العجمة فاعتبر لاول دون الثانى وفى ان
كالت تحرك الاوسط له دخل فى تاثير العجمة لانه من يل السكون الذى حصل
الانصراف به ولان حركة الاوسط قامت مقام الحرف الرابع فكانت فى معنى
الزيادة على الثلثة فهند مبتداء يجوز صرفه لانتفاء شرط التحتم
والجملة خبر وزينب لوجود الزيادة وهو مبتداء وسقر للتحرك
وماه وجور اسماء بلدتين للعجمة ممتنع كل واحد منهما فان سمي به
مذكر اى المونث المعنوى اذا لم يفتقر تانيثه الى تاويل لم يكن
منقولا عن مذكر بخلاف تانيث الجموع نحو كلاب حيث
ان تانيثه بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف رباب علم
امراة منقول عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذ كان فى
الاصل مذكرا بمعنى سحاب فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون
الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث ولا يعتبر بتحريك الاوسط الذى
هو فى حكم حرف الرابع الذى هو فى حكم تاء التانيث كما عرف
فى نحو جمزى حيث حذف الف التانيث كجمارى بخلاف فحلوى
لان اعتبار نايبا لنايب بعيد فقدم علما للرجل منصرف لعدم
الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب
علما للرجل ممتنع لوجود الزيادة التى فى حكم تاء التانيث المعرفة
اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها
فى منع الصرف ان يكون علمية اى كونها منسوبا الى العلم وهو

خبر المبتدا الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتدا الاول وهو المعرفة
ولو قال المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم
ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على احد الوجهين
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل
البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية ويجري في
قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها شرطا
بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار او بالابهام كان اللفظ مبنيا منافيا
للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه
فلا يلزم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية
العجمة اي كون الكلمة من غير اوضاع العربية اي ما وضعه غير العرب
شرطها في منع الصرف ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة
اي في اللغة العجمية حقيقة كابرهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل
قبل التصرف كقالون كان في العجمية جنسا للجيد ثم سمى
به احد رواة قرات نافع لجودة قرائته قبل ان يتصرف في العرب
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلها شرطا لئلا يتصرف فيها مثل
تصرفات كلامهم من الاضافة وادخال اللام والتنوين وغيرها
فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها يمنع الصرف كما نقلت الى
العرب قبل التصرف العجمية والعلمية وتحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين وهو

عطف

عطف على قوله ان يكون اي جعل تحرك الاوسط والزيادة في العجمية شرطا ثم
وفي التانيث شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تقديرا فنوح منصرف
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص وعند غيره نوح كهند فيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الاول نظر وكان الاولى ان يقول
فنوح وفريد منصرف وشتر وابرهيم ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح
عجميا وجاز من بعض احوال الاسماء الماضية والفرق الحالية قلت قال
صاحب القواعد ان الدليل في الاعجمية النقل واجمع اهل اللغة على ان العجمي
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابرهيم للزيادة ممتنع كل واحد
منها العلم ان اسماء جميع الانبياء عليهم السلم ممتنع عن الصرف الا ستة محمد
وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح
الجمع شرطه قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة
التي فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كفاعل ومفاعيل
والمراد الوزن العروضي لا التصريفي وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى
ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات وكذا اشترطت ليكون
صيغة الجمع مصونة عن التكسير والتصغير فهو شرط وقوله منتهى الجموع من
اضافة المصدر الى الفاعل قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من
اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال
واجيب بان نحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا
انهما مماثلة شرط في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير

في الآحاد من كل وجه بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة
المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وحلواعية فيدخل في قوة
جمعية فقوله والمراد بالهاء الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد
والجنس نحو روم ورومي ومجوس ومجوسي وتمرة وتمر ونحل
ونحلة فكان شاملا لها فخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان التاء
وياء النسبة من واد واحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه
بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدايني وفي
الاول والثاني نظر اذ ليس مدايني جمع لا في الحال
ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مداين وهو
لفظ آخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه كمساجد
اي هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال
لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما ليست للتفصيل
لعدم تقدمه ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يعتبر الاستيناف
لعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف
فرازنة اي لفظ فرازنة وهو علم وتنوينها للمشاكلة اسماه لا ينقلب
لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم لان التاء وان كانت
عارضة لكن لها تاثير في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء
في وزن فعالله موضوعة مع الكلمة لعدم استعماله اشاعت وفرازنة
وفيه منصرف لفوات شرطه تاثير الجمع بالهاء ولم يقل منصرفة
اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو بغير هاء
دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة

وامثال هذا وكثرتها وقد امتاز ذلك وحضاجر جواب ما يقال ان هذه
الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انه باقية لصيرورته مفردا
بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة وتحرير الجواب منع انتفاء
العلة بالتسمية بل نقول لوجودها اعتبار كونه منقولا عن الجمع علما
حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف
الى غيره فانه في حكم لا حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا
لا ضارب او مفعول لاعني وغيره وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل
او خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة للضبع وهو انثى الضبعان
ويقال لها بالفارسية كفتار غير منصرف لانه منقول عن الجمع
لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها
على المبالغة وانما لم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف
لامكان اعتبار مطلقه بارادة الجمع في الحال او في الاصل
بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك
فلا حاجة الى التطويل وسراويل اذا لم يصرف جواب ما يقال
ان سراويل مفرد بمعنى سروال ليس بجمع ولا منقول عن الجمع وهذا
الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما لانه الحمل
على الموازن او تقدير الوضع انه جمع سر والاستعمال بمعنى السروال وتسمية
كل قطعة من السروال بالسروالة وهو اي عدم صرفه الاكثر اي
مذهب اكثر النحاة او اكثر استعماله والجملة معترضة فقد قيل جزاء
الشرط والشرطية خبر المبتدا اعجمي اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا
القول مفعول مالم يسم فاعله حمل ضمير مفعول مالم يسم فاعله

والجملة صفة اعجمي او خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف على موازنه اى ما يوازنه
ويوافقه في الوزن من نحو اناعيم وقناديل وهو مفعول به بواسطة وانما
حمل عليهما لان الاعجمي دخيل في كل شيء عميل ولان الدخيل لا بد وان يلتحق
بنوع والموازن بالالتحاق اليق واحرى وقيل عربي جمع خبر بعد
خبر للمبتداء المحذوف سره والزنبيل بالفارسية شلوار تقديرا
مصدر لقيل اى قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او علة اوى
قيل هو جمع لفرض ذلك او مصدر محذوف العامل اى قدر تقديرا
وفرضا واذا صرف لو قال وان صرف مكان اذا لكان اصوب
فلا اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة الى الحمل الى التقدير
فان قيل ليشكل منع مصابيح وقناديل لو ان بهما مفردا فكيف
ينفي جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال
المذكور في قناديل ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان يعتبر
الندرة ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اى كل جمع من المنقوص
على فواعل يائيا كجوار او واويا كدواع نحو في الرفع والجر كقاض
في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض
عنها لجبر النقصان وفي النصب كضوارب في الحرف لم يتعرض للراوي
كدواع لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل جوار فيهما جواري وجواري
منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا
وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن
غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث فجعلت بعد حذف
اللام عوضا وطولت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في

الرفع

في الرفع جواري مرفوعا غير منون بمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت
كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها وفي الجر جواري
ممنوعا فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت
الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وقيل عوض التنوين فيهما عن الحركة
وحذفت الياء للساكنين وبعضهم تبقى الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة
تمسكا بقول الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى مواليا والصواب موال لان الجر للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة
جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر
التركيب هو جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حرف في احد الجزئين فلا
يرد النجم ونجري عليه شرط العلمية ليلزم التركيب وليتحقق السبب
الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم
الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه ولا اسنادي لان التركيب الاسنادي
يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف للزوم الاعراب المنافي له واشتراط
عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه ظاهر لمنافات الاعراب
البناء فترك اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما
منع الصرف بتاثير التركيب كما هو قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن
مثل بعلبك الالف والنون اذا كانا في اسم فشرطه اى شرط
ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في
جواب اما المحذوف قبل قوله الالف والنون العلمية اى كونه علما لتحقق
السبب الثاني اذ لا يتصور معها غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه
بالفي التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اى هو مثل عمران او صفة

غير صفة مع

عطف على قوله اسم اى او كانا فى صفة وكلمة او هنا لمنع الخلو والجواب
انما ترديد عن الشرطين باعتبار ما صدق المنع وطعليه لا باعتبار الماهية
حيث لا يتحقق فى الجزئى الا احد الشرطين وان لم يجتمع فى الكلى كلاهما
فانتفاء فعلانة شرطها انتفاء فعلانة كانتفاء حمرانة اى لا ينبغى شبه
الفى التانيث بدخول التاء الممنوع عنهما او قيل شرطه وجود فعلى بعد
ان يكون على فعلان لينبغى فعلانة بوجود فعلى وفيه التحقق شبههما
بالفى التانيث باختلاف صيغتى المذكر والمونث ومن ثم من سببية
وثم للاشارة الى المكان الاعتبارى اختلف فى رحمن الظرف مالم يسم
فاعله اى من اجل الاختلاف فى شرط تاثير الالف والنون اختلف
فى صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط مع فرضه وجود فعلى
لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون فعلى
طرف اختلاف سكران وندمان اى لم يختلف فى سكران بل
اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود
سكرى لم يختلف فى ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى وزن الفعل الاضافة في
من قبيل اضافة الخاص بمعنى اللام بحسب النسبة لا للاختصاص
والا لا يفيد الخبر شرطه ان يختص اى شرطه فى منع الصرف
احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل
فى اوله لتحقق جهة الفرعية كشمر اسم فرس وضرب واقتدر
واستخرج وانكسر ونحوها لم يوجد فى الاسم الا منقولا او
اعجميا نحو بقم وشلم وانما مثل بضرب ولم يمثل بعمرو لانه لو سمى

بجوز

بضرب وصح منعه وقد ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو
وغيره من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون فى اوله زيادة
اسم يكون جزءه فى اوله وهى احدى حروف اتين فان قيل اوقل الجمع
هى الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص وكلام
يصلح مظروفا للاحص او يراد اول الحروج الاصول او يقال معناه
فى اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اى مزيدة او على صفة حقيقة
كزيادته صفة زيادة اى كائنة مثل زيادة الفعل ليكون غالبا
بالفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة
مثل الفعل فى اوله بخلاف نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا
فى الفعل فى الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل وكذا
اينما ذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هى المبنية
على السبب غير صفة زيادة قابلا للتاء اى صلح للتاء اللاحقة
قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله
بخلاف اسود للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يقبلها
باعتبار الوصف الاصلى بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن
افعل غالب فى الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو وجود
زيادة كزيادة الفعل فى اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة ان افعل
فى الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم وافعل
المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظة المسموعة يعارضها ما
جاء من باب افعال من نحو اكرم واشتق من ابتداء الفعل غير مبني على
ثلاثى فبقى افعل المضارع من باب آخر وافعل من باب الافعال

لان افعل التفضيل يعارضه افعل
التعجب وافعل الصفة يعارضه م

لذلك في سالما عن المعارض فثبت غلبته في الفعل ومن ثم اى لاجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
التاء وانعدم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود الشرط
علة للمشروط نظر وانصرف يعملُ لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية
على العمل والسير ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من
جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وما فيه علمية موثرة اى كل اسم
الممنوع الذى وجد فيه علمية موثرة جعل العلمية التي جعلها من قبل
شرط التعريف موثرة ولم يقل ما فيه تعريف موثر بناء على قول عيسى
او على التسلم اذا نكر عن ربّ سعاد وقطام صرف لما تبين
اى الدليل ظهر بطريق الالتزام من انها اى العلمية بيان لما لا تجامع مع
موثرة حال الا ما استثنى مفرغ مفعول لا تجامع هي اى العلمية شرط
فيه اى في هذا السبب اى لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها
موثرة الا سببا العلمية شرط فيه الا العدل كعمر ووزن الفعل
كاحمد استثناء هما بقى بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع غيرما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست
بشرط فيهما وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف
اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان
فلا يكون اى فلا يوجد معها الا احدهما في هذا
الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما
لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى
لا يوجد هاتان العلتان معها الا احدهما فاذا نكر اى الاسم الذ

بحيث كان

كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل
من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد
منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما
وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي
شرط فيه الا احد منهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه والاظهر
ان التقدير فلا يوجد هاتان العلتان معها الا احدهما فاذا نكر
اى الاسم الذى لا ينصرف في المعرفة بقي بلا سبب فيما هي شرط
فيه حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط او على سبب واحد
فيما ليست واحد شرط فيه من العدل ووزن الفعل وخالف
سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه
ونسبة المخالفة قصد الى الاستاذ غير ملايم برتبته وفيه ان نسبتها
قصد الى التلميذ ابعد من الملايمة ولو كانت لقصد اظهار
الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا يرى انه ورد نسبتها الى
الاستاذ والتلميذ جميعا عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفه
كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفه ابو يوسف خلافا
ابو يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفه
فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش في مثل
احمر علما حال من معنى المماثلة اي ما يماثل احمر حال كونه علما او تمييز
على نحو على التمرة مثلها زبدا اى في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله علما
بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف اعتبار انه كان
سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تمييز او حال بحذف

خالف م

مضاف اي حال كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد
يجعل حينا او مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة
او بحذف مضاف اي خالف مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه
مفعولا لا يجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل
ويمكن ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف
الاخفش سيبويه اعتباره للصفة للصفة اي للصفة الاصلية
مفعول به لقوله اعتبار او اللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف
اعتبار او للاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط
من درجة الاعتبار ويجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع
ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع
بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة
وتقديره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان
كان زايلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه
باب حاتم لما ذكرت حيث لا يعتبر فيه الوصف الاصلي لتحقق المانع
وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد وحال واحد وهو
منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع
الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف
وحال لكنه حالة نوعية لا فردية لما يلزم اي سيبويه الجار
يتعلق بنفي الفعل المنفي ولا يتوجه النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل
مثبتا فيفسد المعنى من اعتبار متضادين بيان لما اي الوصف

والعلم

والعلم وجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف
زايلا والعلمية محققة ينافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد
وحال فردية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه اعتبر كل ضد
موثرا لما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر
لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار متضادين في حكم
واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول الاختلاف
وجعل الضدين كتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين و
جعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية
كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر
وجعل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ الافراد للفعل فلا
يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير
الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التاثير الطبيعي بمحض الجعل
والاعتبار او يقال التغير والاختلاف فان كان كل منهما حكما
واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق
حالة وزوال حالة اخرى وجميع الباب اللام للعهد اي
باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف والباء للسببية يتعلق
ينجر او الاضافة نحو مررت بالاحمر وعمركم ينجر الجار خبر المبتدأ
بالكسر اي بصورة الكسر اذ الكسر من القاب البناء فيتحمل
الاعراب فلا بد من حذف او تجوز وانما ينجر بهما لكونهما من
معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن الفعل
فيضعف تاثير شبهه ولان الجر سقط تبعا للتنوين الساقط لشبه

الفعل وههنا لم يسقط شبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر وقد
الكسر مناط الفايدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة يجر لكن بصورة
الفتح وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر **المرفوعات**
جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون
للمونث يكون لصفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات
وهذا تقسيم للمعرب باعتبار اقسام الاعراب **هو** ضمير الفصل **ما اشتمل** خبر
المرفوعات وتذكير هو وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او بعوده
الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون هي
المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله
هو ما اشتمل جملة استينافية وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة او
صلته والعايد ضميره **على** مفعول به لاشتمل **علم الفاعلية**
اي على علامتها حركة او حرفا وهما الرفع والواو والالف لفظا او تقديرا
والاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا
والياء نسبية او مصدرية اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة
او حكما وانما لم يقل علم الرفع ليتناول الحرف ايضا ولئلا يلزم
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالته في باب الرفع
فمنه الفاعل اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات
وتذكيره وتوحيده لما عرفت من التاويلات في هو ما اشتمل وفيه
وهو مبتدأ متقدم الخبر وانما قدمه لانه اصل المرفوعات لانه جزء
الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى بخلاف المبتدا ولانه
اشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بعد شيء يسد مسده ولان

لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم
عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فانه حكمه واحد
ليس الا **وهو ما** اي اسم غير تابع **اسند اليه الفعل** بلا تبعه فلا يدخل في
الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة السياق
وهو ذكر التوابع بعد ذلك **او شبهه** وانما قال او شبهه ليتناول نحو
زيد قايم ابوه **وقدم** الفعل **عليه** اي على ذلك الاسم عطف على قوله
اسند او حال بتقدير قد واحترز به عن نحو زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل
هو مسند اليه ايضا والاسناد اليه مكرر كما عرفت في المفتاح وغيره
وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير
تسليم عدم الاسناد الى زيد **على جهة** اي واقعا على طريقة **قيامه به**
اي حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة قيامه
به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة المجهول
فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب زيد وانما لم يقل
قيامه به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال زيد **مثل قام زيد**
مثال الفعل **وزيد قايم ابوه** مثال شبه الفعل **والاصل** اي الاولى
ولو قال الاولى ان يليه لكان احصر واوضح واحسن لمراعاة
الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولوية يحتمل ان يكون عارضة

او يجب الاصل قلنا نعم ذلك لم نقل كذلك الشان يلي فعله لانه كجزء
منه فلذلك اي ولاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل فان قيل
ما وجه اجتماع التي التعليل قلنا جاز ضرب غلامه زيد اي جاز هذا
التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما بالتقدم الفاعل رتبة
وامتنع ضرب غلامه زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد
وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا
للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقوله جزى ربه
عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والجواب
ان الضمير للمصدر اي رب الجزاء وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما في
تنازع الفعلين لان ذلك مختص بالعمدة والضمير المضاف اليه غير
عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند
تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسرا او ما قيل ان الاضمار قبل
الذكر في التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا ففيه نظر لشمول
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل واذا انتفى
الاعراب لفظا تميز فيهما اي في الفاعل والمفعول والقرينة حالية
او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت
سعدى موسى او ضربت عيسى العاقل موسى العاقل واكل الكمثرى
موسى لوجود القرينة من تذكير او تانيث او وصف او عدم صلاحية
احدهما للفاعلية كالكمثرى فان قيل قد اعتبر هنا لزوم الالتباس
ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى
ضرب عيسى واجيز الوجهان وكذا في نحو اقام زيد وغير ذلك

مما يجوز فيه الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى
القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع على
الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة او كان الفاعل مضمرا متصلا سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ضربت
الا اياك او متصلا كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال او وقع
مفعوله فقط والضمير للفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا
لانه لو اخر لانقلب الحصر وهذا بخلاف ما اذا وقع بعد الا او
معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جاز سواء قصد استثناء
عمرو وتقدم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين
عن امرين وقيل لا يجوز الثاني لضعف الحرف ولا الاول
للزوم الالتباس بالثاني او معناه نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي الفاعل على المفعول اما انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الفصل كما ذكر واما في وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم
ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته
نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها
ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الاول
لجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف دون الاول
نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة

لقوله لقسم مع انه فصل بالاجنبي وذا جايز بخلاف الموصول
او وقع اى بجرد الفاعل او قيل او حاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المص
بعد الا نحو ما ضرب عمرو الا زيدا او معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرو ا
زيدا او اتصل به اى بالفعل مفعول اى مفعول الفاعل وهو اى الفاعل غير
متصل بالفعل احترازا عن نحو ضربتك مثاله ضربني زيد وجب جزاء الشرط
تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن
لزوم الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المقصود واما في اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال
وقد يحذف الفعل اللازم للمص اى الرافع للفاعل لقيام اى وقت
قرينة وحصولها او قيام القرينة شرط لا علة قرينة دالة على الحذف
او تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جايزا في مثل في جواز ا قولك
زيد بدلا من القول والرفع محكي لمن قال من قام
منصوب لقال اى قام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب
تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه
جملة اسمية قيل او قيل كذلك لطابق صورة ولا يطابق معنى لان قوله
من قام السؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى
الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف
اولى وليبك واو العاطفة لعطف مثال على مثال الا واو البيت وهو
في مرثية يزيد بن نهشل في بحر الطويل على قبض فعولن ومفاعيلن في المصراع
الاول وقبض فعولن في ابتداء المصراع الثاني ومفاعيلن الواقع عروضا

آخر وهو المصراع الثاني يزيد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك
ضارع اى عاجز وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه لخصومة اللام بمعنى الوقت اى وقت خصومة او
للعلة ان اريد خصومة غيره اياه وفيه ومختبط وهو سائل العطاء من غير
وسيلة مما تطيح الطوايح متعلق بليبك اى ليبك يزيد لاجل اهلاك
المهلكات يزيدا او بمختبط اى يبكيه مختبط من اجل اهلاك المهلكات حاله
لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء ومعطف السائلين المختبطين
ووجوبا عطف على جوازا اى حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اى يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف لئلا يلزم الجمع
بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم كما في المفسر بأي وان عطف
البيان قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع
بين المفسر والمفسر ثمة ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا
فلا يكون هذا تفسير المحذوف وقد يحذفان اى الفعل والفاعل في
مثل اى نظير نعم المقولة او مقول لمن قال اقام زيد مفعول
قال فقوله نعم اى قام زيد قال نعم والتصديق ما سبق عليه وحذف
الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لسد مسد الجملة واذا تنازع
اذا شرطية اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب
واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف
او مذكور وهذا شروع في حكم آخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع
وذكر ساير احكام التنازع استطرادا الفعلان لان فاعل تنازع والفعلان
بيان اقل ما يتحقق فيه وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فانه

قد يوجد التنازع في اكثر من الفعلين نحو ما جاء في الصلوة المأثورة
كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم وذكر الفعلين
لا ضالة الفعل في العمل اذ التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما نحو
زيد ضارب ومكرم عمروا او بكر كريم وشريف ابوه ظاهرا معنى التنازع
من تجاذبنا الثوب بينهما بالظاهر لا بها اذا تنازعا مضمرا يلتحق بما يليه وليس
فيه جواز اعمال كل منهما بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدها
اذ المقدم او المتوسط يلتحق بالاول يتحقق هو قبل التكلم بالثاني
فلا يكون له فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب فقد يكون اي
التنازع جزاء الشرط او الجزاء محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني
الى آخره في الفاعلية اي واقعا في فاعلية الاسم الظاهر اي كونه فاعلا
نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر
اي كونه مفعولا نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية
اي فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين
الفاعلية والآخر المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف اي ان كانا
مختلفين عملا احدهما رافع والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت
زيدا او حال من الفعلين المفهومين من الضمير في فقد يكون العامل
في قوله في الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون
تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال
يصح ان يكون عاملا معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس
من اعمال الضمير فاعرف ويختار البصريون اي نحاة البصرة والاختلاف

في الاختيار ولا اولوية دون الجواز عطف على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع
الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون كذا اعمال
الثاني اي اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب فهو على اخذ احق ولزوم الفصل على تقدير اعمال الاول
والاستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وآتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر
ولكن نصفا لو سببت وسبني ۔ بنو عبد شمس من مناف وهاشم
وقد رضي كل ذي دين فوفى غريمه ۔ وعزة ممطول معنى غريمها
اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه واوفه واستعرته ووفاه ومعنى هو
لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ووجوب
ابراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له اذا لم يظهر على شرايط التفسير
بخلاف ممطول فانه وان جرى على غير من هو له الا ان ضميره اضمر لشرط التفسير
والكوفيون اي يختار نحاة الكوفة الاول اي اعمال الاول
مع تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين باعطاء المطلوب ولان
اعمال الثاني يوجب الاضمار قبل الذكر فان اعملت الثاني الفاء للتفسير
وبناء بيان اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا له اضمرت جزاء
الشرط الفاعل اذ اقتضى الفاعل في الفعل الاول لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
كما ستعرف على وفق اي موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين افرادا
او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لعود ذلك الضمير اليه دون نظرف
اضمرت الحذف اي حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا

مسد شي مسنده خلافا اي يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا
للكسائي وقد ظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عندهم واكرمني
وضربني الزيدان عنده والكسائي انما يقول بحذف الفاعل دون
اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل الذكر
بشرط التفسير في الجمل جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد نعم وفي حذف
الفاعل بدون سد شي مسده فانه لم يوجد اصلا وفيه انه جاء حذف
الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
وما قام وما قعد الا انا ونحو ضربت واكرم القوم ونحو اطعام في
يوم ذي مسغبة وفيه ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود
الفاعل فقوله اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في
الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير
الفاعل لا من باب حذف الفاعل نسيا منسيا او الحذف من باب
التنازع نحني وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية خلافا
للفراء اي يخالف هذا القول بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز
ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف
الفاعل وروي عنه ترك الراضيين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو و
ضربني واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه
وحذفت عطف على قوله اضمرت للمفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو ممتنع وربه جاء

شاذ

شاذ ان استغني عنه اي عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه منه مفعول ما لم يسم فاعله والا اي و
ان لم تستغن عنه اظهرت جزاء الشرط اي اظهرت المفعول به نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول عطف
على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اضمرت جزاء الشرط الفاعل في
الفعل الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا واضمرت المفعول ويتعلق باضماره
المفعول قوله على القول المختار لان بعضهم بالحذف على ان الثاني غير متوجه
الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول
وهو متقدم على ما اضمر في الفعل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره الا
ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فتظهر
المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين
المانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المعاد وهو قوله منطلقا وقول امرئ القيس
اي وقوله وهو مبتداء ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال وهذا المصراع بدل من قول امرئ القيس وآخر ولكنما اسعى لمجد
موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي اي لو ثبت ان سعي لادنى معيشة
كفاني قليل من المال ولم اطلب عطفا على كفاني وهو من باب اعمال الاول
ان كان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراض مثبتا حيث لا يكون ح
في حيز لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى ولا يسوغ ان يكون الواو
للحال لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية

المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل
ليس بخبر منه اي من باب التنازع ان
كان لم اطلب [illegible]

المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل
من المال مطلقا طلبه او لم يطلبه لفساد المعنى لاضافة المصدر الى الفاعل
وهذا على تقدير توجههما الى قليل من المال لاستلزامه انتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه على تقدير لو التي يجعل للثبت من شرط وجزائيه
او ما عطف على احدهما منفيا من ذلك مثبتا مفعول لم يفصل منه كما
فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا ما لم يسم
اى فعل لم يذكر فاعله كل ذكر على لبيان الاطراد مفعول ولا يرد نحو انبت الربيع
البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا وصار فاعلا لصدق
حد الفاعل عليه حذف صفة مفعول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله لقى لحذف
واقيم ذلك المفعول هو تأكيد الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى قوله مقامه اى الفاعل وشرطه مفعول اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان
تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل اى صيغة الفاعل الى صيغة المفعول او الى هذين
ونحوهما مما بني عن المفعول فيكون من باب حذف المعطوف او الى الماضي
المجهول والمضارع المجهول والمضارع المجهول فيتناول نحو افتعل و
استفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم واراد صفة المشهورة نحو لكل
فرعون موسى اى لكل جبار عادل قاهر ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل الاسنادين
تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام والمفعول الثاني من باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثالث مفاعيله عند اللبس نحو اعلم حق

مفعوله

عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة والمفعول له للاوهم بخلاف
ضرب للتأديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن العلية
قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتأديب وفيه وانه لا يستلزم
كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان النصب فيما قصد عليته يشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على
هذا لو قام قرينة والمنع مطلق وايضا النصب في الظروف مشعر
بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في
انهما لا يقعان موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها تغير
ماهية المفعول معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من
المفاعيل تعين المفعول به له اى لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل
المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره من المذهبات
مجازا او يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يرجح عليه
المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بملازمته لكل فعل
لان الفعل المجهول غير مبني لذلك تقول جلد معالة ضرب زيد
اقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في داره
مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على
اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط النصب لا
اشراط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير
المفعول به بالواسطة فتعين زيد كما ترى فان قيل قولهم اذا وجد

وقوله تعيين له وقوله يقول امر مستقبل وقوله فتعين زيد

ماض فالكلام غير منتظم قيل الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى

ففزع من في السموات والفاء تعليل على التمثيل المذكور ولانه اذا قيل

تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا الا انه تعيين فيه زيد كما ترى

فان لم يكن كان تامة اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اى جميع

المفاعيل سواء اى مستوية لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكونه

الاسناد اليه مجازا فان قيل ان اريد جميع المفاعيل مع المفعول به لم

يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول

به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد

ان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في الجواز وعند وجوده كانت

سواء في عدم الجواز او المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما ذكر

في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما ذكر فيه منها الذي

بسواء لترجح المفعول به ولو قال والبواقي سواء لكان اخصر

واظهر والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت وكسوت اى

الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى في قيامه مقام

الفاعل من المفعول الثاني لانه مكتسٍ وعاط اى آخذ فهو انسب بالفاعل

والبق بالمقام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطي زيد عمرو ولو منها

اى المرفوعات المبتدأ مبتدأ بتقديم الخبر والجملة عطف على قوله

فمنه الفاعل والخبر جمعهما في فصل واحد لمكان التلازم بينهما

على ما هو الاصل واشتراكهما في العامل المعنوي وغير ذلك فالمبتدأ

مبتدأ هو ضمير الفصل فان قيل ما باله اتى بضمير الفصل في حد المبتدأ

والخبر

والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود

بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وخرج بذلك

في بعضها ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر

هنا رد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه وفيه الاسم لفظا او تقديرا

وهو جزء المبتدأ المجرد صفة الاسم ويتعلق به قوله عن ماهية العوامل

اللفظية اى الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز عن اسم

الذي فيه عامل لفظي فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب

الكلي يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض

العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول

العدم يكون بالافتراق ايضا قيل التجريد وان كان سلبا الكلي على

وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل

بان لم يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال

سلمنا انه بمعنى السلب البسيط مفيد سلب العموم وسلب العموم

يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين احدهما وهو شمول

العدم بالقرينة اعلم ان التجريد يقتضي الوجود وقد ينزل الامكان

منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي

صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين و

احييتنا اثنتين للتثنية العدم الاصلية اماتة وهنا من هذا

القبيل وقوله اللفظية اى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول

الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي وفي العلامة جابا لله الجزري

العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث بيان ما هو منزلة

بين المبتداء والخبر قايلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية
للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن العوامل التي من شانها ان
يدخل عليهما وهي الابواب الثلثه وفروعها ليس الا والمصدر عرف
المبتداء وحده فالحري ان يطلق فلعرف ولا يرد عليه نحو بحسبك
درهم لان الزايد غير معتد به مسندا اليه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله مسندا اذ هو حال معتمد على ذي الحال واحترز به
عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج عن هذا
القسم او الصفه كلمه او لتقسيم المحدود وحيث ثنا ولحد
وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعه الخلو دون الجمع وليست
للشك او للتشكيك فلا ينافي التعريف الواقعه بعد حرف
النفي او الف الاستفهام ليحصل الاعتماد وهل ونحو كما ومن ومتى
واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لا وذكر الالف
للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو
القايم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتداء ضروري لعدم وجه
آخر ولا ضرورة هنا للزوم اعراب الصلة باعراب الموصول
كاعراب ما بعد الا يعني غير باعرابها رافعه حال من الضمير الواقعه
لظاهر غير ضمير مستتر فلا يرد اقايم انتما واحترز به عن نحو اقايمان
الزيدان لان قايمان رافعان لضمير عايد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يحز تثنيته نحو زيد قايم مثال القسم الاول
من المبتداء وما قايم الزيدان مثال الصفه الواقعه بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفه المذكورة مفردا مفعول به

لقوله طابقت اي كانت الصفه والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اي
اسما مفردا او انما بعدهما واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز الامران
لصحتهما كون الصفه مبتداء وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في تمام
الجملة والثاني كون الصفه خبرا وما بعدها المبتداء وانما جاز فيه لا
ستوايهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما بخلاف
قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام
حمله على المبتداء تاخير المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما
هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز
الوجهين فاندفع ما قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد
قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجرح وجهان ولم يعتبر الا
لتباس هنا وجوز الوجهان هنا فلا بد من بيان الفرق مثل اقايم
زيد فيه مبتداء او خبر فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري
لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة
قيل اذ لجعل الاسم الظاهر فاعله فلا وجه في الصفه سوى
رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة والخبر مبتداء هو ضمير الفصل
المجرد جزء اي المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترز به
عما ليس بمجرد وقوله المسند صفه المجرد اي المبتداء فلا يرد
نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذ
تاكيد وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن
القسم الاول من المبتداء المغاير صفة اخرى للصفة المذكورة

اي الذي لم يكن صفة واقعة بعد حرف النفي او الف استفهام رافعة
لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء واصل المبتداء اي
الاولى في المبتداء او مقتضى الدليل فيه التقديم لانه موصوف
معنى ولانه عمدة البيان ومن ثم اي ولاجل ان اصل المبتداء التقديم
جاز هذا الكلام وهو في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتاخر لفظا المتقدم رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد للتقليل يكون ه
المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في المبتداء اصلين ه
التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان
بيان قلة التنكير يستلزم بان اصله التعريف وايضا ان بيان التنكير
عند بيان اصالة التقديم غير ملايم وكان الاولى ان يذكر هنا
قوله واذا كان المبتدا نكرة يلزم تاخيره ويختلف هذا الاصل في
بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل
التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيق وفيه اذا تخصصت
اي قلل شيوعها بوجه ما اي وجه كان وهذا اينة او صفة لان التنكير
المحض في الباب مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام ويرد عليه
جواز كوكب انقض وامت في الجمر ويرد ايضا جواز تنكير الفاعل
مثل ولعبد فانه تخصيص الصفة وهي مؤمن خير من مشرك وارجل
في الدار ام امراة فانه تخصيص العلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين
لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات وانما قلنا بالعلم بثبوت

الخبر

الخبر لا من ام المتصلة المعادلة لان الهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم
لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة العموم وفيه خير منك
والتحسين والتمثيل للمبتدا على مذهب بني تميم وشر اهر ذا ناب
فانه تخصيص كونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير على البدل
شر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم
ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر اعلم
ان اهرار الكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجائي
حبيبا او تاخيرا او مجيرا او مخبرا بخبر مسرور وقد يكون شرا بان يكون لصا
او عدوا او لهر لنباح غير معتاد ويتشائم بكون شر الاخير فعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح فيعد الوصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي الدار رجل
فانه تخصيص بتقديم الخبر الذي هو ظرف فتعين لكونه محكما لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه ه
تخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصيص بكونه منسوبا
الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار
والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك
فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور والتكرار والجواب وانا لو سلم
ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت
السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل
والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك
سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب

قيل معناه كذلك لكنه ليس بمراد بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح
له وقدر صاحب اللباب حمدك الله مع ضلال تقدير سمعت وهو غير
مستحسن لان معنى لحمدك الله عليك بعد الاستيفاء المعقول ثم الخبر
مبتداء قد يكون اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد ولكونه احد جزئي الكلام
وهذا يصح مثالا لوقوع الخبر جملة لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم لا
يقع بالمفرد يقع بالجملة نحو زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان قائم خبر المبتداء الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول و زيد مبتداء قام فعل ماض ابوه فاعله
والجملة الفعلية خبر المبتداء فلا بد له جواب شرط محذوف اى اذا صح
وقوع الجملة خبرا فلا بد او عطف على قوله قد يكون جملة فيحتاج الى عائد الربط
من عائد يعود من الجملة الى المبتداء فيربط به الجملة لان الجملة من حيث هي هي
مستقلة فاذا تعلق بشيء يحتاج الى رابط والعائد ضمير او غيره كاللام في
نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكونه
الخبر تفسير المبتداء في نحو قل هو الله احد وقد يكون من عائد خبر لا يجب
متعلق بيجب وكان مضافا المضاف نحو لا حافظ القرآن عندك
وقد يحذف العائد للقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم
اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يبيع غير ذلك
وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرفا او وقع في التركيب حال كونه
ظرفا فالاكثر اى اكثر النحاة والفاء في خبر المبتداء المتضمن لمعنى
الشرط لكونه موصوفا بفعل انه اى على انه وهو خبر المبتداء الثاني و
الجملة خبر المبتداء الاول مقدر اى مفروض ومتحقق بجملة
فان قيل ما معنى هذه البناء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا

جملة م

لا الظرف

لا الظرف قيل والظاهر بالجملة لان الاصل في العمل الفعل وفي تقدير عامله
في الظرف اخرى ولهذا اذا وقع صلة مقدر بجملة لا محالة اذا وقع خبرا
ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعل فرع الفعل الذي هو
الاصل اولى من جعله فرع الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل
لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو
زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير
لو انتقال الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اهون من خلو
الفعل واذا كان اذا شرط وهذا شروع في بيان موجبات
تقديم المبتداء المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام موصول او موصوف
بمعنى الشيء صدر الكلام فاعل الظرف او مبتداء متقدم
الخبر والجملة صدر كالاستفهام وغيره فانه ح يجب تقديمه لئلا
يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه نحو من ابوك فان من مبتداء
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا ابوك
ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي اذا
كان المبتداء والخبر معرفتين فانه ح يلزم تقديمه لانه لو اخر
لزم الالتباس لا قرينة نحو قوله بنونا بنو ابنائنا و ابو حنيفه
ابو يوسف والمنطلق زيد المنطلق او المنطلق زيد فقيل الاسم
متعين للابتداء والصفة للخبر وليس ببعيد لان الخبر
يجب اشتقاقه وجوده في الصحيح والصفة وقوع الاسم خبرا
بمعنى المسمى بكذا لو الصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف
بكذا او متساويين ولو كانا او كانا متساويين تخصيصا

التساوي في التخصيص في التعريف والتخصيص متغني عن ذكر كونهما
معرفتين لكن اشتراط التساوي في التعريف فصرح بقوله او كانا معرفتين
تحرز لعن هذا الوهم مثل افضل منك مبتداء افضل مني خبر او كان
عطف على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلاه اصطلاحيا ومفرد الا جملة
باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان
لعدم اللبس اذ الفاعل يكون واحدا للبس لا ان الخبر جملة صورة فعل
بخلاف زيد قام فان الخبر هنا فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن اعتباري
لا صوري ولذا جعل ابن الحاجب زيد مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا
فاعرف وفيه احتراز عن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقديم
الخبر فيه جائز لداي للمبتداء مثل زيد قام اذ لو اخرها نا تقديم المبتدا على
الخبر للمصدر او للبس واذا التشرط تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة
صورة بخلاف زيد اين ابوه حيث لا يبطل صدارته لتشدره على جملته
ما موصولة او موصوفة منعول تضمن له صدارة او صفة صدر الكلام
كالاستفهام وغيره فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والجملة الاسمية
صلة او صفة نحو اين خبر زيد مبتدا اذ لو اخر لبطل صدارته او كان
تقديمه اي الخبر مصححا له اي للمبتداء المنكر ومخصصا له مثل في الدار
فان خبر تخصص للمبتداء بتقديمه ولو اخر لبقي المبتدا بلا تخصيص
رجل او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر السادس مسه فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل واسم كان قوله ضمير كاين في المبتداء اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر
وهو على التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر

ونحو

لزم الالتباس بالفاعل
وجب جزاء الشرط تقديم
اي م م

او يقال الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق بمتعلق الجار بالكل وفيها تمييز عن الاسم
الكلام بالاضافة وفي الاعن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة زبدا مثلها
او كان الخبر عن ان بان يقع ان مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء
اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قايم حتى لكان كنا مثل عندي
انك قايم فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي
خبره تقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اي عندي فلمك
وجب جزاء لقوله اذا تضمن مع ما عطف عليه تقديمه اي تقديم الخبر
على المبتداء وقد للتقليل او للتحقيق يتعدد الخبر فيكون اثنين
فصاعدا او لا يجب التعدد نحو الحلو حلو حامض والابلق اسود
ابيض وهما عالم جاهل مثل زيد مبتداء تعدد خبر وهو عالم عاقل وقد
مثل قد السابق يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سلامة الثاني للاول
وقيل سببية الاول للثاني ويرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله الا
ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح اي لا يمتنع دخول الفاء في الخبر
اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا وذلك اي المبتدا المتضمن
لمعنى الشرط الاسم خبر الموصول بفعل او ظرف اي الذي وصل بفعل
او ظرف وهو صفة الاسم او النكرة والموصوف اي التي وصفت
بهما اي بفعل او ظرف وينبغي ان يقول بلا ان العايد الى المعطوف
والمعطوف اليه بكلمة او غيره نحو زيدا وعمرو قايم ولا يقال قايمان
الا ان المراد احد المذكورين فان قيل تعريف الخبر يقتضي الحصر
والمبتداء الداخل عليه واما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن حرف الشرط
كل ومثل والمبتداء الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذي

تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر في الفاء
في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف
الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري احكام الشرط والجزاء من لزوم
الفاء في مواضع اللزوم وجوازه وامتناعه في مظانهما وجعل الماضي
مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن
لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان اسمية ولا يجعل
الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع
فذكر القسمين المذكورين في هذا الباب ليس ببعيد اما القسم الثاني
فالموصول بفعل او ظرف مثل الذي مبتدأ يأتيني صلة او في الدا ر
داو ليس بترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة
اي يقال يأتيني او يقال في الدار مكان يأتيني فله درهم خبر المبتدأ
وكل رجل يأتيني او في الدار اي يقال في الدار فله درهم وليت ولعل
عطف على ليت مانعان بالاتفاق اي باتفاق النحويين لبطلانه
صدارة الشرط بدخولهما ولتغير الجملة بهما من القطع بوجود الخبر على
تقدير وجود الشرط الى الشك فان قيل باب كل كان وباب علمت ايضا
مانعان دخول الفاء بالاتفاق من بين الحروف لا اطلاقا والحق بعضهم
ان بهما اي الحق بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه
بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم وفي حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر
بعد لا يخفى وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا

عملوا

وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوجب كونهما
مانعين لان دخولها في المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز
لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في أنّ وكأنّ
ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول
بالمنع في ان مرجوح بدليل الاستعمال القرآني فيهما لخلاف وفي غيرها
لخلاف فبقي أنّ انّ الحاقهما بما قول البعض على خلاف الاكثر
ين وقد يحذف المبتدأ لقيام اي وقت حصول قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا او قد يجب حذفه كما
في المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو بتقدير هو وفي الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وفي زيد الخبز كله اي هو كله ولم يذكر ذلك
لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعلم بكون المبتدأ ركنا انه ليس
ببديل لان الركنية لا ينافي وجوب الحذف بموجب لا نزاع
ان الخبر ركن وقد يجب حذفه كقولك المستهل اي نظير
مثل قول طالب الهلال ورافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال
اي هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه
بالاشارة والله اي بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عنده
الوقف والخبر جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفا جائزا مثل
خرجت اي ونظير مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة

واذا للمفاجاة وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا
يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع
ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله
بالباب بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجثة
فيكون بالباب بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا لها
ظرف للمعنى المفاجاة المقدرة منزلة منزلة اللام لئلا ينقلب الظرف
مفعولا به بتقدير فاجات زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا
بالخبر المقدر خاصا من نحو واقف او حاضر فلا يكون مستقرا
حتى يلزم خبرية الزمان للجثة وفيه وجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم اى في تركيب التزم فيه او مصدره حينئذ اى وقت
التزام غير الخبر موضعه في موضعه اى موضع الخبر مقدما اى غير الخبر
مثل لولا زيد اى كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب
حذفه لسد جوابها مسده عمرو واذا كان الخبر خاصا لا يجب
حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري ه لكنت اليوم اشعر من
لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اى
لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاصها
لولا وجد زيد لكان التخصيص بالفعل فيحمل لولا الامتناعية
عليها ومثل ضربي زيدا قايما اى كل مبتدا كان مصدرا صريحا
او بتاويل مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربي زيدا قايما او

اى لولا زيد موجود لكان كذا وفي بعض النسخ لهلك

قايمين

او قايمين وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قايما وفي ضربي زيدا قايما مذاهب فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا قايما حاصل اذا كان قايما فيجعل قايما
حالا وكان تامة واذا ظرفا مستقرا او الظاهر خبر المبتدا الذي ليس بجثة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل فيجعل من
متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شي مسده
وتقييد المبتدا المقصود منه عمومه بلا ضرورة الاستعمال وقيل
تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قايما يحذف مصدره مثله
والظاهر او قيل هو مبتدا ولا خبر له وضعفهما ظاهر وكل
رجل وضيعته اى وكل رجل وحرفته متقارنان او مقترنان فالمراد
ان كل مبتدا عطف عليه شي بواو بمعنى مع يجب حذف خبره
لاقتضاء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقيل حذف الخبر
في مثل غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او متقا
رنان
خبر للمبتدين فلم يسد المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسده
اذ المبتدا لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدا
الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث هو جزء الاول
فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه
جزء ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشي مسده من كل وجه
او يقال تقدير الخبر مقدم اذ يعطف وضيعته فيكون المعطوف
متعلق الخبر فيسد مسده ولعمرك اى لعمرك وبقاؤك ما اقسم
به والمراد ان كل مبتدا يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب

مسند لفعل كذا خبر ان تقديم خبر ان لان خبر لا فرعه واسم ما ولا
فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبر انّ واخواتها
عطف على ان اي امثالها واشباهها من الحروف المشبهة وهي أنّ
وكأنّ ولكنّ وليت ولعل هو المسند بعد دخول هذه ابتداء كلام وقوله
خبر ان مبتدا محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي منه خبر ان والمراد
بقوله المسند الى الاسم بلا تعيين فلا يرد يضرب في ان زيدا
يضرب ابوه وان رجلا حسنا قايم واحترز به عن كل ما ليس
بمسند بعد دخول خرج غير خبر ان واخواتها هذه الحروف
اي احدى هذه الحروف وهي ان واخواتها مثل ان زيدا قايم
فانه مسند بعد دخول ان وامره اي شانه او حكمه كامر كان
او حكم خبر المبتدا فيما قام من كونه مفردا او جملة وفي احكام من
كونه مفردا او متعددا او مذكورا او محذوفا وفي شرايط من
انه اذا كان جملة فلا بد من عايد وقد يخالف خبر المبتدا في اخبارها
لا يكون مفردا متضمنا لما له صدر الكلام الا في تقديمه اي
في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يعرف ان فيه جوازا
وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدا ولم يجز تقديم خبر ان
لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن
عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولو قال الا في التقديم
لكان اصوب الا اذا كان ظرفا اي التقديم غير جايز في
جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فانه يجوز ان يتقدم حيث
يتوسع في الظرف ما لا يتسع في غيره خبر لا مبتدا يحذف في

الحجازي منه خبر لا وقوله هو المسند استيناف او قوله هو فصل والمسند خبر
التي صفة لا اي لا الكاينة لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قايم
شامل لنفي القايم لا لنفي الرجل هو المسند لا الاسم لا فلا يرد نحو يضرب في
لا رجل يضرب ابوه وبهذا خرج اسم لا وكل ما ليس بمسند بعد دخولها
فلا تبعه بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسنا في الدار مثل
لا غلام رجل ظريف عدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ان تقطع صفته فلا يحتمل قوله ظريف
ان يكون صفة لقوله غلام رجل والمثال وان صح محتمله ولا ينفع
اذا ترجح ولكن اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا انحط المقصود
فاقبح كذا في بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى فيها اي
في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لكنها على نحو الابلق ابيض
اسود للزوم الكذب بالتوحيد او جوازا ان قيل بانتفاء لزوم
الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فاني
يعقل فيها الشك ويلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون
مثاله لنوعي خبرها الظرف وغيرها ويحذف خبرها حذفا
كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اصلا او في اللفظ قايلين بوجوب
الحذف فيقولون لا اهل وقاله بمعنى انتفى الاهل والمال ويحملون
ما ترى خبرا في مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولد ان مصنوع
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتداء محذوف الحجازي

منه لسم ما ولا وقوله هو المسند اليه استيناف او خبر قوله المسند اليه
وهو فصل المشبهتين في النفي والدخول على الاسمية صفة ما
ولا وتعلق به قوله ليس هو المسند اليه اى الذى اسند اليه خبر
ويكون غير تابع كما مر فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم وفيه وما زيد لخي
قايما او خرج به ما ليس مسند اليه بعد دخولها ظرف فالمسند اليه خرج
بغير اسم ما ولا مثل ما زيد قايما ولا رجل اى بالنكرة لا
لا يعمل الا في النكرة افضل وهو اى عمل ليس او اجرا حكم ليس
او التشبيه بليس في لا شاذ لقصور شبهها دون ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فيقتصر على مورد السماع نحو قوله من
صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح المنصوبات
لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وطرفة النصب هو فصل او مبتداء ما اشتمل على علم وهو
النصب او لا الالف او الياء المفعول به اى الخمسة المنسوبة الى المفعو
لية اى مما اشتمل على علم المفعولية والفاء للتفسير المفعول
المطلق مبتداء متقدم الخبر وسمي مطلقا لانه غير مقيد با
لحرف وانما قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها
مفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون
ما عداه ولهذا سمي ابن مطلقا لانه مفعول الحقيقة الا ترى انك
اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك لا زيد ولانه مفعول
بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف
فلخرعنه ثم قدمه على المفعول فيه واخره لتقييدها بالحرف

فاخرج

~~فلخرعنه ثم قدمه على المفعول فيه واخره لتقييدها بالحرف جميعا~~
لكن في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم النصب ويكون في
اللفظ بلا واسطة البتة ثم قدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في
جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك
الواسطة اصلا وهو مبتداء اسم احترازا عن نحو ضرب ضرب زيدا
فان ضربا الثاني يصدق عليه انه فعل فاعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول انما فعل الحدث
لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيدا في الحد ولان
لم يذكرها اى حدث وبحوثنا وجنذ لا اسم حدث حكما
فعل جيء يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فاعل
يرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعل الفاعل اذ المصدر المجهول
فعل يرد عليه نحو زيد ضارب ضربا مذكور يرد عليه فضرب
الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور بمعناه يرد عليه نحو ضربته
سوطا والجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على الشامل و
اعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ولا يرد عليه نحو كرهت كراهتي
اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه
يغني عن بعض القيود الاخر ايضا لخروج ما اخرج بها باعتبار
الحيثية قوله بمعناه احتراز به عن المفعول له اذ قصد فيه
كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية
لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد وقد يكون المفعول المطلق
للتاكيد حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل والنوع حيث

الحقيقة

دل على بعض انواعه والعدد حيث دل على العدد مثل جلست جلوسا
للتأكيد وجلسة للنوع وجلسة للعدد فالاولى اى الذى للتأكيد
لا يثنى ولا يجمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه
مفهومه لانه دال على الماهية المجردة عن الدال على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد بخلاف اخويه اى النوع والعدد لاحتمال
كل منهما التعدد وقد يكون المصدر اى المفعول المطلق بغير
لفظه اى مغاير للفظ الفعل بمادة وصيغة كقعدت جلوسا او بمادة انبتك
نباتا والحاصل انه قيل ان اريد بقوله لفظه صيغته يكون نحو ضربت
ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة وان اريد به مادة لا يكون نحو
انبتك نباتا منه قيل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتك نباتا من هذا
القبيل او يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان تحته
فانه يغير مصدره من لفظ نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام وقت قيام قرينة جوازا اى حذفا
جائزا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم
وهو اسم تفضيل ومصدر باعتبار الموصوف او بالمضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا عطف على جوازا
اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا او حذف بسماع او مسموع
نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا
وخيبة اى خاب خيبة وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف
وحمدا واستعمال الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح و
بعضهم قيد وجوب الحذف في نحو حمدا وشكرا بما استعماله

مع

مع اللام ونكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا
فانه لم يستعمل اظهار عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا وقياسا عطف على قوله سماعا في مواضع
منها اى من تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه وانما
وجب الحذف فيه لوجود القرينة والساد مسد المحذوف
مثبتا حال واحترز به عن نحو ما زيد سيرا بعد نفى وقع
واحترز عن نحو سرت سيرا او معنى نفى كما في انما داخل كل واحد
منهما وجزء على اسم بخلاف ما سرت الا سير البريد لا يكون المصدر
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم احترازا عن نحو قوله ما سيري
الا سير شديد او وقع المصدر مكررا ووقع
موضع الخبر غير خبر فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا و
انما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا مثال
النكرة وما انت الا تسير سير البريد البريد يقال بالفارسية
پيك مثال المعرفة وانما انت سيرا سيرا مثال معنى النفي
وزيد سيرا سيرا مثال ما وقع مكررا ومنها اى من
تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه وما بعده
متقدم الخبر تفصيلا لاثر احترازا عما يكون تفصيلا لمضمون
جملة نحو زيد سيرا في سفر القريب او البعيد مضمون جملة
احترازا عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد سيرا في
سفرا قريبا او بعيدا وفيه نحو لزيد سفر فاما يصح مجاز او يعتنم

اغتنا ما او لزيد ضربـا فاما تادب مادبا او يهلك هلاكا متقدم احتراز
عن المتاخر نحو اما تادب زيد بالضرب تادبا او يهلك هلاكا فاضربه و
اما تمنون منا او تفدون فداء فشدوا واعلم ان التفصيل انما يكون
للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه منا فشدوا الوثاق فاما تمنون
منا بعد اي بعد الشد واما تفدون فداء وانما يجب الحذف فيه لسد
الجملة السابقة مسد المحذوف ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع
وقع المصدر فيه للتشبيه اي للدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن علاجا
اي دالا على الحدوث احتراز به عن نحو مررت بزيد فاذا له زهد
زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء لعدم ظرف وقع جملة احتراز عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة جملة على متعلق مشتمل اسم احتراز
عن نحو مررت بزيد فاذا اضرب صوت حمار بمعناه صفة اسم اي
بمعنى المصدر وعلى صاحبه عطف على اسم احتراز عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
صوت حمار فانه مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله
له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتمل على
صاحبه ذلك المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في له ووجب الحذف
فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف وصراخ اي فاذا له صراخ
صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما موضع وقع المصدر فيه مضمون جملة لا محتمل صفة جملة احتراز
عما سياتي في الضابطة الاتية لها اي لتلك الجملة غيره اي غير ذلك

المصدر

المصدر نحو له اي لفلان علي خبر وله متعلق الخبر او على العكس
الف درهم مبتدا اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له
علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل لسواه ويسمى
تاكيدا لتقرير النفسه اي لذاته ومنها ما وقع اي من تلك الموا ضع
موضع وقع المصدر فيه مضمون جملة لها اي لتلك الجملة
محتمل غيره اي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم حقا اي صدقا
فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم وهو محتمل غيره
لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المصدر
تاكيدا لجملة غيره اي لدفع غيره او لاجل احتمال غيره او لما يغا
ير وصفا اذ الحكم المحكم يغاير المحتمل وان اتحد المراد ومنها
ما وقع المصدر فيه مثنى اي دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك
اي الب بطاعتك البابا بعد الباب وسعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان
الحذف قياسا المفعول به هو اي اسم ولم يذكر اكتفاء
بما سبق ما وقع عليه حقيقة او عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم
وما ضربت زيدا وفيه او المراد ما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا
به فلا يرد خلق الله العالم وما ضربت زيدا وهذا معنى عرفي
للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال فان ورد عليه
ان نحو زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب و
اجيب بانه ما يتوقف عليه تعقل الضرب على البدلية وان لم يتوقف
بالتعيين فعل والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي والزمان

لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فتوقف عليه وجود الفعل لا
تعقل ماهيته الفاعل لا فاين في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر الا ان يقال قصد فيه الحيثية فلا يرد عليه
المفعول فيه ومعه مما يتوقف عليه الفعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم
المفعول به على الفعل وغيره من العوامل لا لمانع وخص الفعل بالذكر
لاصالته وانما يتقدم لانه معمول قوي تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما
وقولنا الا ان يمنع مانع تقدمه ككونه ضميرا ان وقد للتقليل يحذف
الفعل الناصب للمفعول به لقيام اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف
او تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا بتقدير اضرب
زيدا بقرينة السوال لمن قال من اضرب مفعول قال ووجوبا
اي حذفا واجبا في اربعة مواضع وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق و
جوب الحذف في باب الاغراء او المنصوب على المدح او الذم او الترحم
الباب الاول سماعي لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم مثل امرءا ونفسه
اي اترك امرءا مع نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقيل هو صفة مصدر محذوف
اي انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكن المحذوف اي انتهوا يكن الانتهاء
خيرا لكم وفيهما نظر لعدم الاطراد الاول في انته امرءا
قاصدا او كون حذف كان بلا حرف الشرط شاذ وقوله واهلا و
سهلا اي اتيت اهلا ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الباب
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله
للمطلوب وخرج به ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله

لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال ويكون المراد المطلوب
اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ويرد على هذا
الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب الاقبال ونحو
يا سماء ويا ارض ويا جبال ويا الدواهي ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه
يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول مطلوب الاقبال
لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او
يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة كما قلنا في يا الله
واما البواقي فهو من باب استعارة بالكناية وندائها استعارة تخييلية
وطلب الاقبال فيها ادعائي بحرف اي بواسطة حرف من الحروف الخمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليطلب اقبال
زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك والجار متعلق بالمطلوب
نايب مناب ظرف نايب محذوف في فيه وان لم يكن من الجهات لكونه
جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار ادعو لفظا
لفظا او تقديرا لتفصيل المنادى او الحرف ويبنى المنادى وانما قدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما على ما اي
الضم والالف والواو يرفع مسند الى قوله به وهو ما لم يسم فاعله و
او ضمير فيه اذ المنادى ولا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد
ان كان المنادى مفردا اي مفردا كان كاملا ليس فيه اضافة
ولا شبه بالاضافة واحترز به عن المضاف والمضارع له معرفة لشبهه
لكاف ادعوك المشبه لكاف اياك وذلك في وقوعه موقعها الا اذا

كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم فتحه مختار تخفيفا كما سيجيء وفي المعرف وصف
مفرد او خبرا اخر لزم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد
مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال النكرة قبل النداء ويجوز
تنوينه للضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح
يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام و
كونها في حكمها ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي لام
يدخل المنادى وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء او التهديد
كيا لبكر لاقتلنك وانما اختيرت اللام من بين الحروف لان المستغاث
مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار و
اللام تتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف
لكنها لا يزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا
وانما فتحت اللام لدخولها على الكاف حكما ولذا بنيت على الكسر في اللام الثانية
نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع
كونه مفردا معرفة في نحو يا لزيد لطرو جهين تايد شبه الحرف لقوة جهة
الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن مواد النداء وهو يا لخروجه
عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر ويفتح المنادى لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة لموافقة الالف ويضم ويكسر لواوها ويائها ه
اللاحقين لدفع اللبس كما في المندوب مثل يا منهو في المسمى بمنه ويا منكيه
في المسمى بمنك وانما يكسر اللام في المستغاث لا في المستغاث له لقوله يا لله للمسلمين

فرقا بينهما فان قيل فبماذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء لا ولى ان يتعلق
بما تعلق المفعول به ولا لام ح اي حين اذا دخلت الالف ولا يجتمعان
تحرزا عن التكرار والجمع بين العوضين مثل يا زيداه وينصب ما سواهما
من النكرة والمضاف والمضارع له الذي تعلق به شيء هو من تمام معناه وضمير هما
راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه المستغاث وغيره ولا لما لدرا ان يقال المفرد
المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها والف الاستغاثة لكو
نه المنادى المتعجب منه والمهدد مثل يا عبد الله مثال المضاف ويا طالعا
جبلا مثال المضارع للمضاف ويا حافظا ولا ينسى ويا ليت آه للاشياء
اليوم مثلو ولا يا مخلا من ذات عرق ويا ثلثة وثلثين علما او كاملا
مضارع للمضاف بخلاف يا رجلا صالحا لامتناع تعرفه فلا بد من بيان
المعرف وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالمعارف واعلم ان في اعتقاد طالع عبث
ذكرنا في كتابنا الموسوم بالاستلزام ولا رجله سوى تقديره
الموصوف وذلك يدرجه في باب يا رجلا صالحا وذلك مما يمتنع
تعرفه خلافا للكسائي وقوله يا طالعا جبلا لا يعرفه بدليل تعريف صفته
نحو يا طالعا جبلا الطريق ويا رجلا الاولى تاخير النكرة لخروجها عن المفرد
المعرفة بقيد التعريف الموخر بغير معين اي متولا لرجل غير معين كما في
قول الاعمى وتوابع المنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على
الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجيء وهذا
القيد احترازا عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل
والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوب لا غير المفردة اي من كل وجه
وهو احترازا عن المضاف والمضارع له من التاكيد المعنوي مثل يا تميم

اجمعون واجمعين ولما كان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا
ونحو جاءني ابوه وغلاما ونصبا نحو اني وانطار وسطرن سطرا القائلين يا نصر
نصر نصرا وانما اطلق التاكيد على غير الغالب ولعل المختار عنده ذلك والصفة
نحو يا زيد العاقل والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف
بحرف الممتنع صفة سببية للمعطوف بحرف دخوله اي فاعل الممتنع يا عليه اي على
المعطوف بحرف دخول فاعل الممتنع نحو يا زيد والحارث والحارث وكقوله
تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف
بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام نحو يا زيد وعمرو ومن المعطوف
بالحرف فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما يجيء ترفع
خبر قوله وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى لشبه
ضمة بالرفع في العروض والاطراد والرافع بالشبه بالرافع في كون
اثر العارض كما عارضا مطردا او لم يظهر اثر هنا الشبه في المنادى
لمكان البناء وظهر في التوابع لاحتياجه الى المؤثر وانما لم يقتصر على الصفة
اسم لا لمكان الفصل باللام ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف
كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى فافترقا
وتنصب حملا على محله فان محل النصب على المفعولية مثل يا زيد العاقل
والعاقل والخليل يبين بعد جواز الوجهين في توابع في واحد منها
وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه في المعطوف بالحرف
الممتنع دخول يا عليه متعلق بقوله يختار الرفع ويقول با
باولوية الرفع لانه منادى مستقل فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثرنا
وابو عمرو ابن العلاء يختار النصب لان ذا اللام لا يباشره يا فيختار

فيه ما هو اثر دعو لا اثرنا وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن اي مثل
الحسن في جواز نزع اللام وقبوله كونه علما اذا اللام ويدخل نحو الرجل على
الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول ومثل
الحسن لما كان صفة في الاصل ثم صار علما بالغلبة فانه يجوز فيه نزع
اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدا محذوف والجملة جزاء الشرط
والشرطية خبر المبتدا اعني قوله ابو العباس اي فهو كالخليل في اختيار
الرفع لان اللام لما كانت في معرض النزع لم يعتد بها او لان اللام
في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن
كذلك فيختار النصب والا اي وان لم يكن المعطوف كالحسن فكابي
عمرو اي فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وبيان هذه الاعلام
من لطائف هذا الكتاب والمضاف اي توابع المنادى المضاف اضافة
معنوية نحو يا زيد صاحب الفرس ويا بكر ذا الجمة بخلاف يا زيد الحسن
الوجه نحو يا صالح ويا ذا الضامر العنس لان الاضافة اللفظية في حكم
الانفصال وليس حكم المضاف اضافة لفظية والمضارع للمضاف هنا
حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت منادات عملا بالمبادين
في الحالتين تنصب لانها لو باشرها حرف النداء لا يكون الا منصوبة
فكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبر مفردة كالمضاف اضافة
لفظية والمضارع له كما صرح به الاخرون والبدل مبتدا نحو يا زيد زيد ويا
زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا صالحا ويا زيد بطا العاجلا والمعطوف نحو
يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطا العاجلا ويا زيد ورجلا
صالحا غير صفة المعطوف او بدل منه ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر

قبل وهو الممتنع دخول يا عليه حكم مبتدا ثان اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقبل لكونهما في حكم تكرير العامل وهو خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية
خبر المبتداء الاول مطلقا اي زمانا مطلقا اي سواء كانا معرفتين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين والعلم اي المنادى الذي
هو العلم الموصوف بابن اي بلفظ ابن ومؤنثه وابن مصغرا وابن وابنه
ومثناهما ومجموعهما فحكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة مضافا او معلق
قوله الى علم اخر احتراز عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا يختار فتحه
لكن خبر المبتداء اي يختار فتح المنادى وهو العلم المذكور ليوافقه حركة
الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم ويجوز البناء على الضم ايضا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا قصد نداؤه قرانه قيل يا ايها الرجل
ونحو يتوسط اي مع هاء التنبيه عوضا عن اجتماع اداتي التعريف
صورة فان الشرطية لا يتم لان الشرط نداء المعرف باللام اي معرف
كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا الجزاء قيل الكلام محمول على حذف
او مجاز فانه اريد باللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر
لها نحو لكل فرعون موسى ولا هيثم الليلة للمطي اي لا جبار فاهم
اي وكلام وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم بلزوم الكلي الجزئي
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين للتشويق
والتوجه باتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فالمبهم الثاني وان
لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهي زيادة التشويق فيه زيادة
التشويق في البيان والتزموا اي النحاة رفع الرجل ان كان صفة
وحتما جواز الوجهين كما مر لانه اي الرجل المقصود والفعل لفظا

حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر حيث انه بيان للمعنى
في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته ولان البدل
في حكم تكرير العامل فيلزم دخول يا على المعرف حكما وتوابعه
اي التزموا رفع تابع الرجل فلذلك لانها توابع معرب اي معرب وله حد لا محل له سوى
الرفع وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا
قائم وعمرو واعجبني ضرب زيد وعمرو وبزهين في نحو عور اغاير
وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه
معرب بلا معرب واحد فلا يصلح لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد قالوا
يا الله جواب سؤال وهو انما من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة
خاصة اي خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان ايا يستلزم التعدد
للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه وهذا للاشارة الحسية
والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله
ربي كان محمولا على اي طرد اللباب ولان لامها صارت جزء الكلام
بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف
لوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة
ان يقال يا الناس بعد العلمية وفيه ان علمية لا يوجب تغير الاصل
بخلاف يا الله ولك واصل الخطاب ان يكون بمعين وقد يكون
بغير معين وهنا كذلك في مثل اي في المنادى اذا كرر بلفظه
مضافا الى اسم آخر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه مضاف الى عدي

وها

المذكور ويتم الثاني تاكيدا لفظيا فاصلا بين المضاف والمضاف اليه او مضاف
الى مثل المحذوف بقرينة المذكور على نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ولا
يجوز في الثاني الا الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف والمضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم الوجوه الاربعة اي تركيب
مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب باء ها الفا يا غلامي في فاعل
يجوز اي يجوز فيه يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح ككاف الخطاب
والسكون للتخفيف ويا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف
الياء والتعويض الالف عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
وقد عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون
الها حال كونه موقوفا وعلى محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء ويا غلاماه
وقفا او خبر مبتدا محذوف اي وهو بالهاء وقفا او متعلق بفعل محذوف
اي يوقف عليه بالهاء وقفا فتقول وقفا حال او مصدر لفعل الفعل المحذوف
او ظرف اي في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي كما اضيف الى الياء مع
زيادة وجه آخر وكثرة استعمال ندائهما وورود السماع الى ذلك
ويا ابت ويا امت بحذف الياء وتعويض التاء او بقلب الياء تاء ويا ابتاه
في انت الجا الغة لعلامة كذا في تفسير لخلاف البيان والتاء فيهما لكونها
عوضا عن الياء كما في بنت واخت عن الواو ولكنهما يوقف عليهما بالهاء بخلاف
تاء اخت وبنت لان هذه للعوض واصل ذلك ان ابن قنفذ قال ان فتحا على
وقف حركة الياء وكسرا على وقف طبيعة الياء وضما ايضا لاجرائه مجرى
المفرد ولم يذكره للقلة وقد فتحا وكسرا على وقف طبيعة التاء وضما ايضا

ايضا بالالف

ايضا بالالف عطف على محذوف اي بغير الالف ويا ابتا بالالف فيقال
يا ابتا بابدال الفاء الفا تخفيفا وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتي تحرزا عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى
لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما ما جاز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة وجه خامسة اي يخصونهما خصوصا
فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجه المذكور بل على ما جاء في غير
المنادى مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن
عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المنادى
الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح فقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز وفي غير ضرورة اي يفعل الترخيم في غير المنادى
لاجل الضرورة فيكون مفعولا له ليفعل الترخيم دون جوازه والا لا يجوز
حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم
فالتقدير يفعل الترخيم للاضطرار فعلى هذا المضطر والمرخم واحد ومنع
رفع قوله ضرورة ليس بصحيح لجوازه على الخبر بحذف مضاف اي هو في
غير المنادى لضرورة او يفعل لضرورة او مبالغة وهو اي الترخيم حذف
مسمى ترك فاعله مفعوله في آخره اي آخر التركيب دون الافراد فلا يرد
حذف الاول في نحو يد ودم وغيرهما تحقيقا اي لاجل التخفيف لا لقانون
تصريفي وسماع القوي وشرطه اي الترخيم ان لا يكون مضافا اي عدم كون
الاسم مضافا لان آخر المضاف وسطه حكما والترخيم يختص بالآخر في المضاف

الیه غیر المنادی فلا یستلزم للترخیم فی جزء منه ولو اکتفی بالمضاف عن المشبه به لانهما
متحدان فی الحکم وانما نحو یا صاح فی یا صاحبی فشاذ ولولا فرطه ان یکون منه
لکان اولی ولا استغاثة لان المطلوب فیه مد الصوت والحذف ینافیه ولا
عوضها من المندوب وانما لم یذکر المندوب لانه غیر منادی عنده ولا جملة
لان الجملة تحکی کما هی ویکون الاسم المرخم اما علما لعدم اللبس فیه لشهرته
بخلاف غیر العلم وبخلاف الصفات زایدا علی الثلاثة لئلا یلزم اخلال البنیة
علی ثلثة احرف واجاز الکوفیون یا ثم فی یا ثمود وبعضهم یا زی فی یا زید
واما بتاء التانیث ح لا یشترط الزیادة والعلمیة نحو یا ثب علما او غیر علم
لان الاخلال ح لو کان لکان من قبل الواضع لان تاء التانیث لیست
بداخلة فی البنیة فلا یشترط الزیادة علی الثلاثة ولا العلمیة لعدم اللبس
حیث یبقی ماقبل التاء علی الفتح فیدل علی الترخیم بحذف التاء وان لم یکن
علما فان کان تفسیر لکمیة المحذوف آخره ای آخر الاسم الذی ارید ترخیمه
وهو جزء کان زیادتان کالیتین فی حکم واحد فی الزیادة دفعة واحدة
بمعنی واحد والحکم فیهما واحد فی الحکم فهو ظرف اعتباری والعبارة
محمولة علی القلب کاسماء قیل انه فعلاء والاصل وسماء من الوسامة فعلت
واوه همزة کما ذکر واحد ومروان فیقال یا اسم ویا مرو فان الالف والنون
فی آخر اسماء زیادتان فی حکم الواحدة وکذا الالف والنون فی مروان او حرف
عطف علی زیادتان صحیح صفة حرف قبله ای قبل ذلک الحرف مدة حرف علة
زایدة حرکة ماقبلها موافقها وبین القسمین عموم وخصوص من وجه اذ ربما
یصدق القسم الاول دون الثانی کبصری وربما یصدق الثانی دون
الاول کمنصور وربما یجتمعان کاسماء ومروان فلهذا لم یکتف باحدهما

وهو

وهو اکثر الجملة الیه من تصغیر اربعة احرف لئلا یلزم الاخلال فی البنیة بحذف
الحرفین حذفتا ای حرف الحرفان وهو جزء الاخر نحو منصور وعمار وکمیت
بخلاف سعید وثمود وعمار وان کان الاسم مرکبا کبعلبک وخمسة عشر
علما حذف الاخیر فیقال فی بعلبک یا بعل وفی خمسة عشر یا خمسة
لنزوله منزلة تاء التانیث فی کونهما کلمة علی حدة صارت وان کان الاسم
المرخم غیر ذلک ای غیر ما کان فی آخره زیادتان او حرف صحیح قبله مدة
وهو اکثر من اربعة احرف او کان الاسم المرخم غیر مرکب فحرف واحد
ای فالمحذوف منه حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة به وعدم موجب
حذف الاکثر نحو یا حار ویا مال فی یا حارث ویا مالک ثم ان ههنا بالجملة
الاسمیة لکون هذا القسم کثیرا مستعملا وهو ای المحذوف فی حکم الثابت
فیبقی ماقبله کما کان علی الاکثر الاستعمال فیقال ای اذا کان کذلک فیقال
ای اذا کان کذلک فیقال او عطف علی الاسمیة السابقة ماقبله بالفعل کانه
قیل یجعل المحذوف ثابتا فیقال یا حار بکسر الراء فی یا حارث وقیل یا جار منقول
ما الدلیم فاطم ویا ثمو بواو بعد ضمة فی یا ثمود ولو جعل المحذوف نسیا
والواو آخرا لوجب قلبها یاء لوقوعها طرفا بعد ضمة ویا کرو بواو
ساکنة بعد فتحة ولا تقلب الفا لوقوع الساکن بعدها وهو الالف
المحذوف الذی هو فی حکم الثابت ولو لم یکن فی حکم الثابت لقیل یا
کرا لتحرکها وانفتاح ماقبلها وقد للتقلیل یجعل ما بقی بعد الحذف اسما برأسه
کانه لم یحذف منه شیء فیکون ذلک فی بنائه واعلاله وتصحیحه حکم نفسه کالحکم
الاصل فیقال یا حار فی یا حارث بالضم کانه اسم مفرد معرفة برأسه فیضم
ویا ثمی فی یا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة

فلاجرم قلبت يآء وكسر ما قبلها كما دلى وبكر اوان لانه لما جعل كرو لسما براسه
امتنع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت لتحركها و
انفتاح ما قبلها الفا وقد للتقليل استعملوا اى العرب صيغ النداء وهى يا فى
المندوب وهو اى المندوب المتفجع عليه اى الذى تفجع عليه اى لاجل
التفجع التحزن فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه و وامصيبتاه
و واحسرتاه و واحزناه ونحو ذلك قيل هو لخلوه التفجع لاجله فلا حاجة
الى ذكره على حدة بيا او وا وخص عليه التفجع والبآء للالصاق اى المتفجع عليه
الملتصق بيا او وا او فى جعلها للسببية او للاستعانة نظر واختص
اى المندوب بوا اى انفرد بوا اى لايدخل وا فى غيره والبآء فى المختص
دون المختص به وحكمه اى المندوب فى الاعراب والبناء
تميز اى حكمه من حيث الاعراب والبناء حكم المنادى اى حكم
المنادى لا اصلا او حكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه
اى ان كان مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او مضارعا له فينصب
ولا يقع منكرا لانه لا يندب الا المعروف ولك اى جاز وجاز لك
زيادة الالف اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدأ او فاعل جاز المقدر
فى آخره اى المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت
اللبس اى لبس ذلك اللفظ بغيره قلت جزاء الشرط واغلامكيه
فى واغلامك اذ لو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
المذكر و زيدت اليآء على وفق حركة الكاف واغلامكموه فى واغلامكم
اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لالتبس خطاب الجمع بخطاب
التثنية ولك الهآء اى جاز وجاز لك الهآء اى هآء السكت لبيان

حرف المد وهى الالف فى الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او
ظرف الزيادة المقدرة مضافا الى الهآء ولا يندب الا المعروف اى المشهور
لتعذر المعرفة فى ندبته والتفجع عليه وهذا استثناء مفرغ مفعول
ما لم يسم فاعله فلا يقال وارجلاه اى لا ينادى هذا اللفظ لرجل غير معين فى ندبته
عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال و الا لزم ان يكون نتيجة لما سبق
وليس كذلك مثل وا زيد الطويلاه بالحاق الالف فى الصفة مع كونه غير
مندوب وغير ممتزج به لجواز الفصل بغير الظرف بينهما فى السعة قال الله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث امتنع
واميرالمؤمنيناه واتيه المطلباه لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما
فى السعة وقرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ خلافا
ليونس اى خالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف
بالصفة كالمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا يقصر فى ذلك
عن الامتزاج بين المضاف اليه لفظا ويجوز بقرينة حذف حرف النداء
اضافة المصدر الى المفعول الا مقارنا مع اسم الجنس اى ما كان نكرة قبل
النداء لان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف يلتبس ولان بالوقت
نائبه عن اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب
ولان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى واسم الاشارة لانه كالاسم الجنس فى الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه
نحو يوسف اى يا يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا وايها الرجل
اى يا ايها الرجل لان صورة ايها تختص بالنداء وشذ جواب سؤال

حيث يرد حذف حرف النداء من اسم الجنس اصبح ليل اى يا ليل وافتد مخنوق
اى يا مخنوق ولا افتد بانضمام زيد ن واطرق كرا اي يا كروان وهو شاذ بلغ
وجوه حذف الندا من الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما براسه وهو
مثل تقريب لامر الضعيف بالاستغنا عنه حصول من هو اعلى واقوى منه
وتمام المثل اطرق كرا ان النعامة فى القرى وكذا طاير ضعيف
طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب يصاد به الكروان وقد
لا يقليل اى يحذف المنادى لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة
على حذفه وتعيينه جوازا اى حذفا جايزا اعني الا حرف التنبيه يا اسجدوا
بالوقف على يا وابتداء يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بحذف كلا يا اسجدوا وانشد بيتا لا يا اسجدوا وعلى
صيغة المضارع لانه ليس من هذا القبيل الباب الثالث من ابواب
الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما موصول
او موصوف وقوله اضمر اى قدر صلة او صفة عامل مفعول به اسم
نيسم فاعله لقوله اضمر على شريطة التفسير اى اضمارا واقعا على شريطة
التفسير اى شرط هو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص
وهو كل اسم بعده اى بعد ذلك الاسم فعل مبتدا وقوله بعده خبره
او فاعل لقوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل عنه اى معرض
بضميره اى عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما
كان لان او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل وفيه او متعلقه
اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره لو سلط عليه اى على ذلك
الاسم لفظا اذ التسليط تقديرا ثابت ولو يقتضى انتفاء ما دخلت

عليه فلا بد من تقييد هو تاكيد ضمير سلط لا ابراز لصحة العطف او مناسبة
فى موضع نصبه مثل زيدا ضربته نظير الاشتغال بضميره او زيدا مررت
به نظير تقدير مناسبه او زيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالمتعلق فى تقدير
المناسب او زيدا حبست عليه لاجل ينصب بفعل مضمر بحذف يفسره
اى تفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
اى حرف التفسير ضربت فى زيدا ضربته وجاوزت فى زيدا مررت
به واهنت فى زيدا ضربت غلامه ولابست فى زيدا حبست عليه
ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا او بالتجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه عند ظرف عدم قرينة خلافه
اى خلاف الرفع وفيه وفيه لانه اذا عدم قراين خلافه فهو راجح
من حيث السلامة من الحذف او جلاف اختيار الرفع من قراين
وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع او
عند وجود قرينة اقوى منها اى من قرينة خلافه اى اذا لم يوجد
قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة خلاف الرفع او وجد
وكان قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو لقيت القوم واما
زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما
تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد رجحت هذه السلامة عن
الحذف وانما قلنا اما قرينة للرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء
لم يلاصقها فعل فلا يلزمها لفظا الا الاسم وذكر الطلب يشتمل الامر
والنهى والدعاء فقط فى الاطلاق نظر لان غيرها لما كان يتضمن
الصدر فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب

اصلا فما استغنى عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشار الى انتفاء
الموثر في اختيار النصب بقوله غير الطلب احترازا عن الطلب عن ابيت القوم فلما
زيدا فاكرمه فان قرينة الرفع ح ليست باقوى لمعارضته لزوم كون الانشاء
خبر السلامة من الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا
لكثرته واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الذكر بعد اذا المفاجاة
وقوع الاسمية وقد بعد السلامة عن الحذف فيرجح على قرينة اختيار
النصب وهو العطف على الفعلية وانما قلنا ان الذكر بعد اذا المفاجاة
وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها
والا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا
الموضع فان قيل قد ذكر في بحث الظرف ان اذا المفاجاة وقوع الاسمية
بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع
للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر في بحث الظرف
ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا رجحانها لا لزومها
وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي
الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويختار
النصب في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت وزيدا
لقيته للتناسب وبعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وحرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وبعد كلمة اذا الشرطية اي المنسوبة
الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته اضربك واحترز عن اذا المفاجاة وعند المبرد
يجب النصب بعدها وحيث عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه وفي الامر عطف على قوله بعد اي في وقت وقوع الامر والنهي


مجلس شوراى ملى كتابخانه

بعد نحو زيدا اضربه ولا تضربه والنهي اي هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي اذ هي مواضع الفعل اي مواضع
وقوعه فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل لان النفي والترديد والداعي الى الاستفهام
في الغالب يجيئان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه
اذا وحيث مع عدم رسوخهما بخلاف ساير ادوات الشرط وعند خوف
لبس عطف على قوله في الامر اضافة المصدر الى المفعول للمفسر بما هو مفسر
نصبا بالصفة رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما في اقائم زيد قيل كيف يجوز
ذلك مع الاختلاف بين المقصودين فان قيل فيجب النصب اذ التحرز
عن اللبس واجب قيل هنا وهم اللبس وههنا سماه خوف اللبس مثل
انا كل شيء خلقناه بقدر ينصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه
خبره لخيف لبسه بالصفة باحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف
المقصود فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق كاين بقدر والمقصود
كل شيء مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود حيث يكون
خلقناه قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال
العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما اورد في بعض الشروح
من ان حاصل المعنيين واحد ولا ضير في الاحتمال ويستوي
الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا ما قصد منهما يكون
مختارا في مثل زيد قام وعمرو ما اكرمته اي عنده او في داره
ونحو ذلك ولولا لا يصح عطف على الصغرى لعدم الضمير فنوهنا بعض

التركيب اى يختار النصب فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها ذلك الاسم على جملة
ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع يكون اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى
وهى فعلية فان قيل السلامة من الحذف مرجحة للرفع قيل هى معارضة بقرب
المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطف على الكبرى فهو ايضا قريب غير منفصل
منها بشئ فلا يتم ما قيل قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى
اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا باعتبار
معارض اذ الحذف الذى هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذى قبل
وجوده فى كلام العرب فيستويان فى الاختيار ويجب النصب بعد حرف الشرط غير
اما صريحا او ضمنا كما فى حتى وحيثما وانما الالم يكن راجحا فى كاذا الشرطية وحيث
وانما يجب لان الشرط يستلزم الفعل والتحضيض وهى الا وهلا ولولا
ولوما لاختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اى مما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كونه مما
سلط عليه هو او مناسبه النصب لان ذهب به لا يكاد ينصب محله وكذا انما
لعدم كونه ناصبا فالرفع لازم اى واذا كان كذلك فالرفع واجب او فيجب
الرفع وكذلك اى مثل قوله ازيد ذهب به فى لزوم الرفع تركيب وكل
كل شئ فعلوه فى الزبر اى فى كتب الحفظة والمعنى كل شئ هو معلوم كائن فى الزبر
وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه قوله فعلوه فسد المعنى حيث يصير المعنى
فعلوا كل شئ فى الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا فهو مبتدا او عطف على قوله

الشرط والتحضيض مثال حرف

كل شئ والزانية والزانى فاجلدوا وجميع الشرايط حاصلة فيه لان ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة اتفقوا فيه على
الرفع ولم يقرءوه بالنصب الا شاذا فاحتمل النحاة لاخراجه عن الضابط المذكور
لئلا يلزم اختيار القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار فقال
المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما فى حيزها او الكلام عند سيبويه
جملتان اذ قوله الزانية مبتدا وقوله الزانى عطف عليه اى حكم الزانية والزانى
فى ما يتلى عليكم او خبر محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم
الزانية والزانى وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء والفاء فيه عند زايدة
او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابط
الفاء فيه بمعنى الشرط الفاء مبتدا وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك
نحو الزانية والزانى ويحتمل ان يكون الزانية والزانى مبتدا والفاء مبتدأ ثان
وقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام فيه لمعنى الذى فلا يكون فيه ذلك
المبتداء الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول عند ابو العباس المبرد ظرف لقوله بمعنى
الشرط لانه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذى فلا يكون فيه ذلك الامتناع التسليط
ما بعد الفاء على ما قبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتدأ او متضمن لمعنى الشرط او
الكلام جملتان عند سيبويه ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بذلك عند سيبويه
والا فالمختار النصب دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائى وذكر استثنا
المحذوف ثبت الثانى فيلزم ثبت المقدم وثبت انتفاء ما ذكرنا اى وان
لم يكن ما ذكر من التوجيه كان النصب مختار الكن ليس بمختار فيكون ما ذكر من التوجيه
هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة كان الارض مظلمة لكن ليس بمظلمة بل
مضيئة فيكون الشمس طالعة من استثناء نقيض الثانى ولقائل ان يقول فى

بيانه اى وان لم يجعل على ما حمل المبرد وسيبويه او على القول بزيادة الفاء وبعدم افادة
الحذف فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد وان يجعل الكلام على اما
حتى او يقول اى ان لم يكن ما ذكر فكان النصب مختار الوجود الطلب الموجب لاختيار
لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلم يحمل على ما ذكر الرابع لبيان
للحال او التفسير ان اريد الفتنة الى الثلثة السابقة الرابع الجواب الا انه او رابع
الثلثة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير اسم لنوع من انواع المفعول
اصطلاحا او ان كان في الاصل مصدرا وانما يجب حذف الفعل في التحذير
لعدم الفرصة في ذكره وهو اى التحذير معمول بتقدير ظرف مستقر واقع صفة
لقوله معمول اتق ونحوه وفي ذلك تقديره بما يجئ انتقال اتقيت زيدا من
الاسد بمعنى بعدت ولو قال التقدير تح او بعد لكان اولى تحذيرا مفعول
له للتقدير او مصدر قد جعل حينا او هو ظرف للتقدير اى قدره وقت
تحذير المعمول اما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او منصوب مطلق اى تحذير
ذلك المعمول تحذيرا اما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا او الجملتان في محل
الصفة لقوله معمول والرابط الجملة الثانية ما ذكر من المتعلق مع عن البيانية مما
موصولا او موصوفة بعده احتراز عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير
مما بعده كما القايل من اتق فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او
روى على لفظ المصدر والماضى المجهول وفيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به
والذكر ليس بمفعول به وليس فيما امر ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة
والزيادة تعلق قد بصحة العطف تكون كلمة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم او مشى
بمعنى بل فيضيف للمعنى قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
انه لو قيل او لا تطع كفورا انقلب المعنى فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال

ان كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت الاضافة
من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول وكان التقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا اما بعده وان كان على لفظ
المجهول فهو عطف على قوله ذكر المحذر وفاعله اى ذكر المحذر تحذيرا اما بعده
او ذكر المحذر منه مكررا او عطف على الظرف المقدر بالفعلية وهي قوله بتقدير
اتق والتقابل باعتبار القيد او الفعل منزلة المصدر الحينى كما سبق وعلى
تقدير ان تكون النسخة على لفظ المصدر المنصوب فلا اشكال المحذر منه الصغير
ما يدل على الالف واللام مكررا حال واحترز به عن قوله الطريق من غير ان تكرر
فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله مثل اياك والاسد وراسك والسيف
نظير القسم الاول قوله اتق نفسك ان يتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلك
او يكون التقدير بعد نفسك عن الاسد وبعد الاسد عن نفسك ولفظ
الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدودات بدليل ذكرها بعد نحو في واياك وان تحذف نظير القسم
الاول قال عمر اياكم وان يحذف احدكم الارنب والحذف الرمى بالعصى
كان الحذف بالخاء والذال المعجمتين الرمى بالحصى والطريق الطريق
مثال المحذر منه مكررا وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار ولا اسد
الاسد فالجار متعلق بالفعل المقدر وعن ان يحذف اى بعد نفسك
من الحذف واياك ان يحذف ملتبسا بتقدير من اى اياك من ان تحذف
اذ حذف حرف الجر من ان وان شايع كثير ولا يقول عطف على قوله مفعول
المذكور اياك الاسد بتقدير من الاسد لامتناع التقدير من في الاسم

الاسد وتكرير للتاكيد وتقدير اياك من الاسد اى بعد نفسك منه

الصريح بخلاف اياك وان تحذف وقوله واياك اياك المراد فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب بتقدير من المراد شاذ او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل واياك اياك
من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء وهذا على راى سيبويه
وجاره مجرى ان يلاعى وغيره لم يلزم جواز ذلك فى ساير المصادر كحشرك
الفعل وليس بجايز البتة الا ان يقال هذا مجاز كباب الشذوذ ولا انه
قياس والمفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول فيه بقرينة
او خبر محذوف المبتدأ اى هذا باب المفعول فيه او مبتدأ خبره ما فعل
فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وفيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير
عايد الى اللام الموصول هو ما فعل فيه مفعول ما لم يسم فاعله اى اسم ما فعل
فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه فعل
مذكور فعل اى حدث لا قيم الاسم مذكور صفة فعل اى لفظا او تقديرا
واحترز به عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور من بيانية زمان او مكان حقيقيين او اعتباريين نحو صمت
يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد الشمس اى وقت قدوم زيد فى مكان
ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا وكذا العين مكانا على قلة ويدخل
فى الحد نحو شهدت اليوم الذى صمت فيه فان اليوم فعل عامل فيه فعل الصوم وهو
مذكور وان لم يقصد ذلك وذكره هذه الحيثية او يراد فعل عامل فيه لا
يستغنى عن قيد مذكور ايضا وشرط نصبه تقدير كلمة فى اذ تلفظها يوجب
الجر والجمهور على ان تقديرها شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة
الجار لا مفعولا فيه وظروف الزمان والاسماء من باب الحواب السلح وسورة
الذهب بمعنى من واللام فى الزمان للجنس كلها تاكيد والضمير للظروف تقبل

الظروف

الظروف ذلك النصب بتقدير فى او تقبل تقدير فى ان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما فى الزمانية
والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما فى الزمانية والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما
فى الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتا ووصفا ولم يحمل على
المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسوال من الفقير
وظروف المكان واضافة كاضافة ظروف الزمان اى وان كان ظرف المكان الشرطية
خبر المبتدأ مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسير فيقبل
تقدير فى او قبل النصب بتقدير فى والا اى وان لم يكن ظرف المكان مبهما فلا
يقبل النصب بتقدير فى او فلا تقبل تقدير فى وفسر المبهم بالجهات الست وهى
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء فى العدد لان الجهات
مؤنثة وقيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك وامامك وقيل وهو غير المحصور
ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف فى انتصابه على الظرفية وقيل ما لم يسم باعتبار
ما لم يدخل فى مسماه ويندرج فيه نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى
لم يطلق باعتبار ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون
من المتقدمين هو الجهات الست وهو الذى اختاره المصنف رحمه الله عليه
هنا ويرد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل ذلك
مع خلوها عن الجهات الست فاجاب عن كل من ذلك بالحمل للابهام او لكثرة وحمل عليه
اى على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى عند ولدى وكذا شبههما والمراد الابهام اللغوى والا لا يستقيم الحمل
وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى
الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك وصعدت موضع فلان

لا غير ذلك من ذوات المبهم مما يجري هذا المجرى لكثرة الاستعمال دون ابهامه وحمل
عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت الغرفة على الاصح اي حملا واقعا على القول الاصح او هو على المذهب
الاصح وقيل هو متعد وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الفعول دل كونه
ضد الخروج الذي هو لازم النظير يرجح ان لزم وينصب المفعول فيه بعامل
مضمر جوازا بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
وعلى شريطة التفسير بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت يوم فيه او كلمت في ضدانه اي يوم
الجمعة ونبت السوم في ليلته وحوى كون نصب واجبا او مختارا او مساويا
للرفع ومرجوحا منه المفعول به فيجب في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه وهلا يوم
الجمعة سرت فيه ويختار في نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وافطرت يوم الخميس ويوم
الجمعة سرت فيه معه ويرجح الرفع في نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا
فاذا يوم الجمعة صمت فيه اما امتناعه ووجوب الرفع ففي نحو يوم الجمعة ما صمت
فيه ويوم الخميس اسرت فيه فيحتمل التبويب الجانبي ويحتمل العدم لتوسع الظرف
المفعول له مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول
له ويقال له مفعول لاجله المعدوم فاعله هو ما اي اسم ما فعل بسببه لاجله اي ما سبق في المفعول المطلق
لاجله من اثر كان او اثرا او احترز به عما لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والمحققات
فعل اي حدث لا الفعل الاصطلاحي ومفعول ما لم يسم فاعله لقوله فعل مذكور
حقيقة او حكما انه يرد كونه صورة الفعل بعده وقال والحق ان يقول لما فعل
لاجله مضمون عامله وفيه ويرد على الحد نحو كرهت التاديب الذي ضربت
لاجله وضربت واجتنب التاديب فانه قد فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان

قصد

قصد الجنس او قيد بكونه عاملا لتحصيله وقد مذكور مثل ضربته تاديبا فانه نظير
العلة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة موثرة ولو ذكر في موضع
قعدت حيث حاربت شجاعة كان احسن خلافا للزجاج فانه يصرف هذا القول لاجل
الزجاج خلافا فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر نوعي لان علة
للمصدر فيقام مقامه كما اقيمت آلته مقامه في ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب او قعدت
قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب
الى السبب ليست بمجازية ورد قول الزجاج بانه يصح تاويل نوع بنوع لا يكون
في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول
به من حيث المعنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت
ضربا احدثت ضربا من غير ان يخرجا من حقيقتهما ولا الآلة الزم للفعل
من العلة لاحتياجه اليهما اذ انه حيث لا يتصور الكتابة بدون قلم ولا الضرب
من غير آلة من سوط ونحوه ولا الجرح من غير نحو سيف ونحوه وكذا سائر الافعال
المتعلقة بالآلات بخلاف العلة لتحقق العبث وكذا جعل المفعول له
مستويا على الفعل لا يستلزم فلا يلزم من اقامة ماهو الزم من العلة اقامتها
وشرط نصبه اي المفعول له تقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وانما يجوز
حذفها اي تقدير اللام ووضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف
للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اذا كان المفعول له
فعلا احترازا عما كان عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل احترازا عما اذا كان ربما
فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي للعلة اي الحد فاعل وفاعل عامله مقارنا
له اي للفعل المذكور في الوجود احترازا عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو

للزجاج اي خلافا له

اكرمتك اليوم لو تعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لان بهذه الشرايط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل
شي وكان اكثر علل الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا
لما هو الغالب فيستغني عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شي منها كذا ذكر
المص في شرح المفصل وشرط بعضهم التنكير ايضا تشبيها بالحال والتمييز وقوله واغفر
عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما حجة عليه المفعول معه مبتدأ
محذوف الخبر اى من المفعول معه قرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا
اى هذا بيان المفعول معه او مبتدا خبره مذكور وهو قوله هو مفعول
ما لم يسم فاعله هو مذكور بعد الواو التي بمعنى مع احترز به عن سايره
المفاعيل لمصاحبة معمول اى لاجل مصاحبة معمول فعل احترز عن كل
رجل وضيعته فيتنا ولا بحو ضربت زيدا وعمروا اذا كانت الواو بمعنى
مع وهو معطوف عليه على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه لكنه لم يقصد
فيه هذه الحيثية واعلم بقوله فعل لفظا او معنى نحو قولك حسبك وزيدا
سيف مهند لفظا او معنى اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى
الماء والخشبة وما لك وزيدا اى ما تصنع فان الفاء للتفسير كان تامة
او ناقصة الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا اى ملفوظا
او لفظيا اى تميز او خبر او حال اجاز الواو للحال اى وقد جاز العطف اى عطف
جاز على جاز العطف فالوجهان جايزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا
مانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط مثل اى نظيره ثابت في مثل جئت
انا وزيدا النصب على انه مفعول معه والرفع على العطف لجوازه لمكان
التاكيد والا اى وان لم يجز العطف تعين النصب على انه مفعول معه حيث

لا وجه سواه مثل اى نظير جئت وزيدا فانه امتنع العطف فيه لعدم
تاكيد المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامه اى
وجد الفعل معنى او معنويا حالا وتمييز وجاز عطف على كان او حالا اى وقد
جاز العطف ما لم يمنع العطف عنه مانع تعين جزاء الشرط وقيل تخيير العطف العطف
حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة مع جواز وجه آخر وهو
العطف مثل ما لزيد اى اى شي حصل لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف
تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك اى اى شي حصل لك وزيدا
وما شانك اى اى شي شانك وعمروا فانه امتنع فيهما العطف لان الكاف في
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وقيل عجز
عطف عمرو والنهي على الشان لانه خلاف المعنى اذ المعنى ما شانك وشان
عمرو وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر لان المعنى ما
تصنع دليل على كونه الثالث من باب العامل المعنوي الحال الثالث من المفاعيل
شرع في الملحقات ما يبين احتراز عما يبين هيئة احتراز عن التمييز لانه يبين
الذات الفاعل اى حال صدور الفعل منه قاله به الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف
مطلقا او ما نعته الحلو دون ما نعته الجمع المفعول به اى حال وقوع الفعل عليه فلا
يرد ضربت زيدا الراكب لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الحال
عنهما نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا منحدرا على الجمع والتفريق فلو
قلت زيد قايما الحوت لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد والحال يقع
من المفعول به ولو حكما نحو واتبع ملة ابرهيم حنيفا او ان تاكل لحم اخيه ميتا
اذ المضاف اليه في حكم المضاف وانما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول به لمصاحبته اياه في صدور الفعل او وقوعه لفظا

او معنى نحو ضربت زيداً قايماً مثال الفاعل والمفعول اللفظيين ومنهم من يقول

الطريق فيه ان يقال اقوم او يقوم لا قايماً للبس الا اذا علم السامع من

القايم منهما او زيد في الدار قايماً مثال الفاعل المعنوي وفيه ان قايماً حال من ضمير

في الدار او هو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد قايماً مثال المفعول المعنوي اذ المعنى

اشير الى زيد قايماً وعاملها اي الحال الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيداً

قايماً او شبهه اي الفعل لمكان الشبه نحو زيد ذاهب راكباً او معناه

اي الفعل نحو هذا زيد قايماً ومثل اسماء الاشارة حروف النداء والتمني

والترجي والتنبيه ونحو مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد قايماً وليت عندنا

قايماً ولعل في الدار قايماً وكانه اسد صايلاً وشرطها اي الحال عند البصريين

ان تكون نكرة اي كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في النصب ولان النكرة

اصل والغرض يحصل بها فالتعريف زايد على الغرض ولانها لا يحتاج بحسب

معناها الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب

الى الفاعل والمفعول والنكرة كان فيه وصاحبها مبتداء وخبره قوله

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتداء ولانها

اذا كان نكرة يلتبس بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب الى المجهول

غالباً متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب لا

غالب اي تعرف صاحبها تعرفاً غالباً اي في غالب الاستعمال او زماناً

غالباً او ارسلها العراك جواب سؤال حيث وقع المعرفة وهو العراك

ووحدك حالين وجوابه تاويلهما بالنكرة وتمامه وارسلها العراك ولم

يذدها ولم يشفق على نقص الدخال اي اوردها معتركة اي مزدحمة

مرة واحدة ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله العراك اي

معتركة او معترك العراك وقوله لم يذدها من الذود وقوله لم يشفق من الاشفاق

وهو الخوف وقوله نقص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان

يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين

ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ومررت به وحده اي منفرداً او ينفرد وانفرادا

ونحو نحو جاؤا الجماء الغفير اي كلهم وقضهم بقضيضهم اي كبيرهم بصغيرهم اي كثيرين مجتمعين

ومررت بهم الجماء الغفير اي ساترين وجه الارض لكثرتهم متاول بالنكرة

كما ذكر فان كان صاحبها نكرة وجب تخصيص النكرة بتقديمها او فيه لئلا يلتبس بالصفة

في النصب فان قيل فيجوز الوجهان لكونه حالاً او صفة لانه عند التقديم و

لكونه حالاً او غيره في طاب زيد فارساً قلنا الحال من النكرة خلاف الاصل فقدم

الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين

في صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه حالاً فللتنكير واما

كونه مبدلاً منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس و

بخلاف في طاب زيد فارساً لاستوائهما في كونهما على الاصل ولا يتقدم

الحال على العامل المعنوي لضعفه الا اذا كان الحال ظرفاً نحو زيد قايماً كعمرو قاعد

بخلاف الظرف فانه يتقدم الحال على العامل المعنوي لضعفه الا اذا كان الحال

على العامل المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دورها في الكلام

نحو كل يوم لك ثوب وقوله بخلاف خبر المبتداء محذوف اي هو معتبر

بخلاف الظرف والجملة معترضة او هو حال من فاعل لا يتقدم وغيره وفيه

ولا يتقدم عطف على قوله على العامل المعنوي وكلا نافية لتاكيد النفي على

نحو قوله تعالى ولا الضالين على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة

بهند لانه اي تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار

اي صاحب الحال نكرة محضة
وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها

لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءني زيد لان
الفاعل هو مسند اليه محلا قبل الفعل وان امتنع لعارض الالتباس بالمبتدأ في
الاصح يتعلق بقوله لا يتقدم على المجرور وخلافا لابن كيسان فانه جوزه
تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من
الكاف والتاء للمبالغة وكل ما دل على هيئة مشتقا او لا يصح ان يقع حالا
اي يصح وقوعه حالا مثل هذا بسرا وبسرا اطيب منه اي من نفسه
رطبا فبسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على البسرية والرطبية مع انهما
ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بذي الحدثين حالان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو هنا والرطبية تعلقت
بالمفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة
ويلزم تقييد الاشارة بحال البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل
الشيء على نفسه باعتبار حال واحدة وهي الرطبية لان البسر ثم يتعلق باسم
التفضيل وتقدير اذا كان بسرا لا يغني عن احد هذين الوجهين مع
حاجته الى تقدير ويكون الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد
يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز عن الانشائية لانها
لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة ولا صلة فالجملة الاسمية اذا وقعت
حالا ملتبسة بالواو والضمير نحو جاءني زيد وابوه قائم او
بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان
الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر او بالضمير

وحده

وحده متعلق بقوله او بالضمير فوقع الى في وقوله ولولا جنان الليل ما آب
عامر الى جعفر سرباله لم يمزق على ضعف بالضمير وحده لانه لا يدل الا
على الارتباط الخاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو كالعمدة في
الحال بخلاف الواو وحدها لانه لا يدل على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية و
المضارع المثبت نحو جاءني زيد يضرب غلامه بالضمير وحده حال اي مفرد
لانه كالمفرد واما نحو قمت واصك وجهه فتقديره وانا اصك وما سواهما
اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف
وتارك الرابطين ولا بد في المثبت الواقع حالا من قد لان الماضي
الواقع حالا ماض في زمان العامل وقد امتنع اختلاف الحال وعاملها
زمانا فالزمت قد المقربة الى الحال المقربة الى زمان العامل فيتحد زمانهما
حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون الماضي قريبا من العامل متروكا
بعد من القرب لفظا او تقديرا فلا يقال مات النبي وقد علم في يوم كذا
وقال نحن اليوم كذا او قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله
كذا لعدم القرب وعدم صحة استعمال قد اللهم الا بتاويل ظاهر اي حكا
كونها ظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم ويجوز حذف العامل اي عامل الحال فاضافة
المصدر الى المفعول كقولك للمسافر اي لمن يريد السفر راشدا مهديا
اي اذهب راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل
في الحال المؤكدة ولا يرد نحو قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا
هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله مدبرين في
قوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما يجب حالا مؤكدة
بلا شك

وانما ضعفه

او مؤكدة لم يوجد فيهما وجوب حذف العامل على الخلاف في التقدير من مثل زيد مبتدأ و
ابوك خبره عطوفا حال اى احقه اى اثبته قال صاحب المفتاح اى التقديرات
عندي اى يقصد بحيّ عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عامل المؤكدة
ان يكون الحال مقررة مؤكدة لمضمون اى لمفهوم جملة اسمية عقد جزاها من
اسمين لا عمل لهما التمييز مبتدأ محذوف الخبر اى من المنصوبات التمييز اى
من الملحقات بالمفعول التمييز او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان التمييز
وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما
يرفع ما يرفع جنس او صفة الابهام مفعول يرفع المستقر اى الثابت في
الوضع احتراز عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله
عينا الكن غير مستقر في وضعه بل انشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع
المبني على اشتراك اللفظ او الاختلاف فيه ويتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات
احترازا عن الحال فانها يرفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة صفة ذات
نحو رطل زيتا او مقدرة ناشية عن نسبة في جملة نحو طاب زيد ابا او شبهها
واضافة كما ستعرف ويدخل في حد التمييز صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل
وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب المبهم اخر والمجرور في خاتم فضة
ونحو ذلك وان اجيب بان كلا من ذلك لم يذكر بهذه الحيثية فلا نم ذلك
في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام
ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان مجرورا او بان ما ذكر توابع المعنى
غير التوابع لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لصلاح قيد المستقر لاخراج الصفة
لخروجها بما ذكر فاولا قوله اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة عن مفرد اى يرفعه عن مفرد والمراد ما يقابل الجملة وشبهها لا المضاف

مقدار

مقدار ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد المستقر والكيل والوزن والمساحة
والمقياس غالبا بنحو غالبا او زمانا غالبا اما في العدد من باب ظرف
الجزئي للكلي وهو صفة قوله مفرد اى مفرد كائن اما في العدد نحو عندي
عشرين درهما مثل عشرين درهما دون احد عشر درهما لكون مثالا لتمييز
العدد والتام بنون يشبه نون الجمع فدرهما تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه واما
عطف على اما في العدد في غيره اى غير العدد نحو عندي رطل زيتا مثال الكيل
والتام بالتنوين والمراد ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله
زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان سمنا مثال موزون رادف المن والمراد ما يوزن
بالتنوين وقوله سمنا يرفع ابهامه وهذا مثال الموزون والتام بنون
التثنية وعلى التمرة خبر وجب التقديم لا بعد الضمير في المبتدأ بمثلها
اى مثل التمرة زبدا تمييز وهذا مثال المقياس والتام بالاضافة وتمييز ان
ثم افرد التمييز ان كان جنسا نحو عندي رطل زيتا لان ما يقع مجردا
من التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه كالماء والتمر و
الزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى
مفرغ اى يفرد ان كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع
فيقال رطل زيتين وزيوتا فيثنى بقصد النوعين ويجمع بقصد
الانواع وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لان اذا
قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز طاب زيد جلسات والمراد
بالانواع ما فوق الواحد ويجمع ويثنى جوازا وانما اكتفى بذكر الجمع
للمجاز الجمع فالتثنية اولى والمراد به اللغوي فيتناول التثنية ايضا

ملتبسا

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبا وثوبين او ثوبا ثم ان كان التمييز
بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة البيانية لحصول الغرض بهذا وهو
البيان مع الخفة بترك التنوين والنون وانما التزمت الاضافة في ثلثة رجال
ومائة رجل واخواتهما طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا
اي ان لم يكن بتنوين او بنون التثنية فلا يجوز الاضافة الا قليلة نحو عشرون
درهم وستون قليل فلا يرد ان نحو ستون عمرو او سبعون رجلا لا يجوز
فيه ستو عمرو وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسنو
وجه لانه تمييز النسبة لا تمييز المفرد وانما لا يجوز الاضافة لانه يلزم بقاء نون شبيه
نون الجمع او حذف نونه موضع مع الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف
في نحو مائة عشر درهما ومن غير مقدار اي مما ليس بكيل او وزن او عدد
او مقياس عطف على من مقدار غالبا نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز عن غير المقدار
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز لان الاصل
في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما رفع الابهام
عن ذات مقدرة عن نسبة اي يرفع عن ذات منتسبة عن نسبة وهي
للمنسوب اليه في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب نفس زيد و زيد طيب
ابا مثال ما ضاهاها الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى كثرة اصناف
التمييز حيث يكون اسم المنتصب عنه او المتعلق عينا او عرضا من الامور

الاضافية

الاضافية او غيرها فانه يحتمل ان يكون لم يحتمل المتعلق وهو في نحو
لساني والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض لساني والدار عين
غير لساني والعلم عرض غير لساني وخص مثال الفرع بذلك استدلالا على
ذلك في المصنف او في اضافة عطف على قوله في جملة مثل يعجبني طيبه ابا و
ابوة ودارا وعلما او لله دره فارسا مثال التمييز عن نسبة في الاضافة والدر في الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي تعجب فارسا او ورد هذا
المثال صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد والمصنف لتمييز النسبة على
اختلاف الوجهين في الضمير فان كان الضمير مبهما كالضمير في ربه رجلا كان
التمييز للمفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان
التمييز للنسبة كما ذهب اليه المصنف ثم ان كان التمييز اسما غير صفة يصح
جعله اي ذلك الاسم كائنا لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التمييز
عن عامله وعبارة عنه كزيد في طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو ما نسب
اليه عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه
لكن لما كان سببا للنصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا
عنه مجازا جاز ان يكون التمييز اسما له وعبارة عنه و اسما للمتعلق نحو طاب
زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا الى يجعل اسما
خوش است زيد از روى پدر است ويصح ان يجعل اسما للمتعلق
ويترجم بقولنا خوش است زيد از روى او را پدر است ويرد عليه
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه للمتعلق ويجاب بالمنع او بتقدير العطف
في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق وفيه نظر لان
لاتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما انتصب

فاعل يعجبني

المتعلقه لو اراد او بميز تميز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تمييز الجمل على حذف المعطوف
في الشرط واخلاه فما الشرط والجزاء بالمقابلة الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا
وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية الثانية وليس كذلك اذ نفي المجموع كما يكون
بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفي
صلاحيه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاحية كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب
زيد نفسا الخبر يجوز ان يجعل لما انتصب عليه عنه او لمتعلقه اي طاب
زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به
وكل موضع يصح جعل لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه
وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع ويتمحل الشارحون
لتصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل منها من اشتباه وكلا اي وان لم يصح
جعل لما انتصب عنه فهو لمتعلقه فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه لا
فيطابق التمييز فيهما اي في الصورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع
اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به
وان كان الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز جنسا اي فيطابق في جميع الاوقات
الا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد ح كما في نحو طاب زيد علما
الا ان يقصد الانواع اي الا وقت قصد الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما
الانواع م
والاستثناء ان مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد
النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير يطابق لما
قصد وان كان التمييز صفة اي اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم
تفضيل كانت تلك الصفة كائنة وصفا له اي لما انتصب عنه لان الصفة
يستدعي موصوفا والمذكور اولى بجعل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد

والذا

والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اي
مطابقا لما انتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما
لكونها حاملة الضمير واحتملت تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على
الحالية نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم
التمييز على عامله اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا للفعل
فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او لطا... نحو
فجرنا الارض عيونا اي فجرت عيون ولا يتقدم لامتناع البيان قبل الابهام
وفيه وفيه والاصح اي والاصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع
قوته في العمل خلافا للمازني والمبرد والفراء تمسكا بقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم نفسا على قوله تطيب والجواب
ان المروي في تطيب الياء وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اي وما كاد
نفس الحبيب فلا تمسك وان كان المروي بالتاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على
هذا الوجه ويكون التانيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب وان يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا
يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق اي تطيب
نفس سلمى المستثنى اي من الملحقات المستثنى واعلم ان التعريف لكونه كالمشترك اصطلاحا
والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه متعسر ومنقطع وسمي
مفصلا ايضا فان قيل ليس هذا بتقسيم الكل الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم
الكلي الى الجزئيات لانه يكون متواطيا او مشككا قيل يمكن ان يكون من الاول
بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد
اللفظ ويكون التقسيم من باب حمل المدلول على الدال وفيه فالمتصل الفاء

للتفسير المخرج احترازا عن غير المخرج عن شي وهو خبر المتصل عن متعدد داخل فيه
اثر اداة اخرج تركيبا فلا تناقض وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا
يكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءني الا زيد وقرات الا يوم كذا بالا
غير الصفة واخواتها احترازا عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه
نحو جاءني القوم مستثنى منهم زيدا واستثنى منهم زيدا او المنقطع المذكور
جزء المنقطع بعدها اي بعد الا غير الصفة غير مخرج وهو اي المستثنى
بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد الى المستثنى
بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا عموم
المشترك وفي الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد
بالمستثنى المذكور اللفظ وكان نحو المتصل والمنقطع عليه حمل
المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منصوب اذا
كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة وقع غير
صفة محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس مستثنى كذا في الشرح
فهو قيد واقعي لا احترازي في كلام موجب اي ما ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا والمراد موجب تام ليلا يرد نحو
قرات الا يوم كذا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس
ح واجب النصب بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على
ما سيجي او مقدما في كلام موجب او غيره عطف على قوله بعد الا على
المستثنى منه مفعول لما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير للام الموصول
نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا عطف على قوله مقدما نحو ما

ماجاني

ما جاني الا حمارا على الاكثر ظرف منصوب المنصب على او كان منقطعا او خبره
مبتدأ محذوف وانما يجب النصب في هذه المواضع لاستحقاق النصب
لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة
الحرف مع امتناع البدل في المواضع الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد
المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكرير
عامله في غير الموجب لامكان تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فيه
ان الا بعد الا اثبات يوجب النفي كما في قرات الا يوم كذا بتقدير ما
قرات يوم كذا او للزوم كون المستثنى منه في حكم التنفيه فيكون في حكم
التفريغ وهو ممتنع وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ في
الايجاب كقرات ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما
في الثاني فلامتناع التقديم في البدل واما في الثالث فلعدم الا
الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن بدل الغلط قيل هو غير واقع في
كلام الفصحاء وفيه ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة و
البلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الا
يجاب في المستثنى بتكرير العامل الموجب وفي النفي للزوم الغلط في
العامل والمعمول جميعا فليعرف او كان المستثنى بعد خلا نحو جاءني القوم
خلا زيدا او عدا نحو جاءني القوم عدا زيدا في الاكثر لكونهما فعلين م
تعديين عدا بنفسه وخلا بعد الانتقال بحذف من والمستثنى
بعدهما مفعول به وقد يجيز الجر بهما قال الشيخ لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمرا وانما لزم النصب بهما التعيين فعليتهما بما المصدرية

وروى ابن الانباري عن الاخفش الجر بعد ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمي
ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتبره حتى لم يقل في الاكثر وما في الكلام في
محل النصب على الظرفية نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا بكرا اي وقت خلوهم
او خلو بعضهم عن زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة بعضهم بكرا وليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا ولا يكون نحو يجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى البعض
مضاف الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما عرفت في خلا وعدا واعلم ان كلمات
الاستثناء محصورة اصطلاحا لا عقلا ويجيء نهيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ولا يضعف الا في نحو لا اله الا الله من حيث انه
يوهم وجها ضعيفا وهو الا في نحو لا اله الا الله على الابدال من اللفظ
ويختار البدل في المستثنى متصلا من غير المخرج المنقطع والمقدم على المستثنى
منه وانما يختار البدل لانه لا يكون غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا
فيما بعد الا احترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
لكنه بعد خلا او عدا او ليس او لا يكون وغير وسوى ونحو ذلك وقوله
فيما بعد بدل من قوله فيه واما في النسخة التي لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع
فيه عاملان فاعل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا
ليختار ويكون معمولا يجوز محذوفا في كلام غير موجب احترازا عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد
ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل والا قليلا بالنصب

على الاستثناء ويعرب المستثنى البتة بخلاف ما مررت باحد الا زيد على تركيب العامل
في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فانه وان لم يعرب بعامله
لكنه ليس في ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل ويجوز اعرابه بتبعيته
ولا يرد صورة البدل لان المراد بالاعراب بتبعيته على حسب العوامل اي على حسب عوامل
ما كانت عوامل المستثنى منه او لا يقدره ما مررت الا بزيد وفيه وفي المقصود
اثر فع ان كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا
نحو ما رايت الا زيدا ويجر ان كان جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم
الاخير نظر يعرف بالتامل ويسمى هذا النوع مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى
منه اذا الظرف يعرب كان المستثنى منه غير مذكور وهو اي والحال ان
المستثنى المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد متعلق بمفهوم الكلام اي
اشترط ذلك ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة
فان قولك جاءني الا زيد بتقدير قولك جاءني كل احد الا زيد لا
يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة
على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا
فلان قيل لا نزاع في عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاءني الا زيد
على وجه مبالغة الغلو نحو قوله واخيفت اهل الشرك حتى انه لتخافك
النطف التي لم تخلق وغير ذلك قيل لانه عدم الجواز على ذلك الاعتبار
لانه راجح في صورة الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى متحقق في
الايجاب والنفي على العموم او الخصوص ولكن الامتناع في مطابقة
الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحوي لانه يجوز ان
يخبر امن الملك وقد لقيت العنقاء وللارض فوقنا ونحو ذلك وان لم

يطابق الواقع فينبغي ان يجوز نحو جاءني الا زيد كذلك فان قيل الغالب يستقيم
المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا لعدم سلب الا زيد وما
خلق الا بشر فالنفي والايجاب سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على
استقامة المعنى لا عدم الايجاب قيل العمل المعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ما ضربني الا زيد الا ان
يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت في العام كالقراءة فانه يصح
ان يثبت في جميع الايام وهو مستثنى من نحو يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب
اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة
المعنى مثل قرأت في جميع الايام الا يوم كذا او من يوم السبت او يوم الجمعة
او نحو ذلك ومن ثم اى من اجل تقييد الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب
واستقامة المعنى لم يجز تركيب ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب
لان زال معناه النفي ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ثابت على جميع الا
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اى حمل
البدل على لفظ المستثنى منه او محمولا عليه فعلى الموضع اى فيحمل على الموضع
او فهو محمول على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من رايت احدا الا زيد بدل محمول على موضع من احد ولا احد فيها
اى في الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيئا
حقيرا لا يعبأ به يراد التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع شيء وهنا
ثابت لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلو
ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات وما ولا لا تقدران اى لا
يفرضان عاملتين تمييزا او حالا او مفعولا ثانيا بتضمين الجعل بعدها اى بعد الا

الا فيما

الا فيما اى ما ولا حين عملتا عملا النفي اى لاجل النفي لانهما انما حملتا على ليس
وان وهو على اعمالهما عملها الجزء الاول وعلى التقدير بانتفائه انتفاء العلة
المنحصرة بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به حيث يجوز ابداله
من اللفظ ليس لنقض معنى النفي اضافة المصدر الى المفعول وذكر
الفاعل متروك لانتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر يتعلق بمفهوم قوله
لا اثر اى انتفى اثر نقض معنى النفي لكذا العاملة اي لاجل اى الامر الذي عمله
ليس لاجله وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية على غير من هي له
ولذا اثر ضميرها ومن ثم اى من اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه
لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها وثم للاشارة الى المكان الاعتباري
جاز تركيب ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا
بالا وامتنع ما زيد الا قائما حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عملها
بانتقاض النفي الموجب للشبه بليس ويخفض المستثنى بعد غير وسوى
وسواء بالاضافة وبعد حاشا لكونه حرف الجر في الاكثر اى في قول اكثر النحويين
وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي و
لمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابا الاصبغ واعراب غير فيه اى في الا
فان قيل المذكور من كونه بمعنى الحرف قبل الاضافة المانعة للبناء كاعراب
المستثنى اى الذي استثنى بالا لاحتياجه اليه والاستغناء عما بعده
منه لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق اعراب المستثنى
وما اعرابها لاجل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه فالحري ان يورد ما
بعد غير على ترتيب المحتاج بما فضل من حاجته على التفصيل المذكور
من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع

يوجب انتفاء الحكم وهنا انتقض النفي بالا فلا بعد النفي اى الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة ٩٩م

ويجوز مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل
في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم
غير حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على
الاستثناء وما جاءني غير زيد على التفريغ وغير اي لفظ غير صفة خبر غير
حملت صفة او [illegible] والضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار
حمل الصفة عليه محكمة الا حال كونهما واقعة في الاستثناء او من حيث
انهما واقعة في الاستثناء ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا وشاركتها
في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة وكان نظرة كما حملت صفة مصدرة
عند ونا اي حملت حملا مثل حمل الا عليها اي على غير في الصفة حال او
تمييز او ظرف اي شاركتها في الصفة اذا كانت الا طرف حملت
تابعة لجمع اي واقعة بعد جمع منكر احتراز عن المعرف حيث يراد
به العهد او الاستغراق فيعلم التناول حتما او عدم التناول حتما
غير محصور اي غير متحقق دخوله وعدم دخوله واحترز به عن العدد نحو
له علي عشرة الا واحدا واعلم انه قد يتعذر في المحصور ايضا
نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد فانهما تابع لجمع منكر محصور ومع
ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وقد لا يتعذر في
منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمار الصحة الاستثناء المنقطع
ففي الضابط نظر طردا وعكسا لتعذر الاستثناء اذ المتصل يلزم لا
دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول
جماعة غير معينة لا يجزم فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر
فيه كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء لا

المنقطع

المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حمارا فالاولى ان
يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور
نحو لو كان فيهما آلهة اي في السماء والارض امر الآلهة واثر قدرتهم
والآلهة بسبع الا الله غير الله لفسدتا اي لاخربتا وخرجتا عن هذا النظام
وضعف حمل الا على الصفة في غيره اي غير الجمع المنكور الغير المحصور نحو ٥
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ٥ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ ٥ وفي البيت ضعفان
آخران توصيف المضاف في كل اخ والاخبار قبل الوصف واعراب
سوى وسواء النصب جزا اعراب على الظرفية بناء على الظرفية على الاصح خبر
كان مبتدأ محذوف الخبر اي من الملحقات خبر كان واحدى اخواتها
وسيعرفها في قسم الفعل هو فصل او مبتدأ المسند غير تابع بدليل ذكر
التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان
فلا يرد على الحد يضرب في كان زيد يضرب ابوه فيضرب مسند بعد
دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند
اليه بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر
المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت وعن ذلك نحو كان زيد قائما
وامره اي شأنه كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه ويتقدم
خبر كان واخواتها على اسمها لحال كونه معرفة نحو كان المنطلق زيد لا
قرينة بالقرينة وهي النصب ظاهر الاعراب بخلاف نحو كان موسى
عيسى للزوم اللبس وقد يحذف بقرينة عامله اي عامل خبر كان في
مثل الناس مجزيون باعمالهم ان كان عملهم خير فخير اي
فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم شر الحكاية ويجوز في مثلها

اربعة اوجه

نصبهما بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا فيكون
جزاؤهم خيرا او رفعهما بتقديره مع الخبر في الاول وتقدير المبتدأ
في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان في عملهم
ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم
خير وان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف
اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت اي انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها
ما وادغمت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر
على النصب وهذا على تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت اسم ان مبتدأ محذوف الخبر اي ومن الملحقات
اسم ان واحدى اخواتها اي امثالها في الاستعارة المقترح بها هو فصل
او مبتدأ المسند اليه اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا
ابوه قايم واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه
بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة بعد
ظرف المسند اليه هو دخولها اي ان واحدى اخواتها احترز به عما هو
مسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها والمراد غير التابع بدليل
ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لحنك في ان زيدا الخالك في الدار مثل
ان زيدا قايم المنصوب بلا مبتدأ محذوف الخبر اي اسم لا لانه
على اطلاق ليس من المنصوبات التي اي بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم
عن الجنس هو المسند اليه الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في لا غلام
رجل ابوه قايم ولا يرد نحو لا غلام رجل افضل منك حسنا لان المراد غير

التابع

التابع واحترز به عما اذا لم يكن مسندا اليه بعد دخولها ظرف المسند اليه
احترازا عن المبتدأ وساير اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية
للجنس يليها حالا من الضمير في اليها وفي دخولها وح لا يجب ابراز الضمير
ان كان جاريا على غير ما هو له لعدم اللبس نحو هند زيد ضاربته بخلاف الصفة
نحو هند زيد ضاربته هي نكرة احترازا عما ان كان مجهول والمعرفة لوجوب الرفع
والتكرار مضافا احترازا عن النكرة المفردة فانها مبنية او مشابها به في تعلقه
بشيء في تعلقه بشيء هو من تمام معناه مثل لا غلام رجل نظير المضاف ظريف
فيها قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها لا عشرين درهما لك
نظير للشبيه بالمضاف فان كان اسم لا او المطلق مذكورا بدليل القيد وهو
الضمير عايد الى المنصوب به حيث لا يستقيم الحمل مفردا اي في الاسم
والحمل على الجزاء والشرط مبني للتقسيم من وقوعه ما ينصب به الخفة والموافقة
حال الاعراب على ما ينصب به من الفتحة او الالف او الياء او ينصب
مسند الى الضمير اي على ما ينصب هو به او الى قوله به على تقدير ما يقع
النصب به والاول اصوب وان كان معرفة عطف على قوله مفردا
او مفصولا بينه اي بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله وبين اسم
لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير لمطابقة السؤال ونحو قضية
ولا ابا حسن لها اي هذه القضية جواب سؤال وهو ان يقال ابو الحسن
معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول والمراد بابي
الحسن علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه وهو كنيته متاول بالنكرة
وبصفة اشتهر العلم بها او بتقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن
لها ولا حكم لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه كلمة لا النفي

لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله ولا رجوع للناس عن المعاصي
ولا طاقة لنا من مشقة الدنيا من التي نؤمر لنا في اداء الزكوة والصدقة والصوم
والصلوة وغيرها الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما اي فتح الاسمين
على ان لا لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني
حملا على اللفظ وقولا بان لا فيه زايدة لتاكيد النفي والثالث فتح الاول
بلا النافية للجنس ورفعه اي رفع الثاني حملا على المحل وقولا بان لا فيه
زايدة والرابع رفعهما على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى
ليس ضعيف وفتح الثاني على ان لا نافية للجنس واما السادس وهو نصب
الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية للجنس فمتوهم
لانه باعتبار الصورة تعين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه لازداد
الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على لا النافية للجنس لم تغير العمل
اي لم يتغير اثره لا في المتبوع ولا في التابع بخلاف ما اذا دخلت الجار
نحو اذيتني بلا جرم ووجدته بلا مال ونحو الا رجلا جزاه الله خيرا
لا تزدني او على المعزوزة واراد العمل حقيقيا كما في لا غلام رجل او مشبها
كما في لا رجل ومعناها اي الهمزة الداخلة على لا الاستفهام نحو الا ماء
فاشربه والعرض ونحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا وفيه ان لا في العرض يختص
بالفعل ذكر الاندلسي وفيه ان المصنف لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا
سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار والتقرير
وغيرها من موردات الاستفهام واختار المصنف قول المازني و
المبرد كما اختار الجزولي وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل التمني مغيرا الحكم

التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني ونعت الاسم المبني
احتراز عن اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل ظريفا عندي فانه لا يبنى
لعدم بنائه موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن النعت الثاني فصاعدا
نحو لا رجل ظريف شريف في الدار مفردة حال من ضمير مبني احتراز عن المضاف و
المضارع له لوجوب اعرابهما اسمين لا تفككا تابعين يليه احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغني عن القيد الاول مبني حملا على
الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه وقوله مبني
ومعرب خبر نعت رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ من حيث ان فتحة
بنيته للاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران
يحتملان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اي معربان برفع ونصب
نحو لا رجل ظريف والا اي وان لم يكن كذلك بان كان غيرا ولا مضافا
او مشبها به او مفصولا فالاعراب واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر والفاء
جزاء الشرط نحو لا رجل ظريفا كريم في الدار ولا رجل راكب فرس عندي
ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل في الدار كريم العطف على اللفظ و
المحل اي حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جايز اذا
حمل على اللفظ اي منصوبا وحمل على المحل اي مرفوعا جايز اذا كان المعطوف
نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تاثير لا في المعرفة
وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل
كما في زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفي يزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة ولا بيع ولا خلة ولضعف تاثير لا حتى يجوز الرفع في اسمها
عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد

بخلاف باقي سائر التوابع لا نفرق بينهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثاله لا اب وابنا فابن مثل مروان وابنه
اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ابا بالرفع والنصب ومثاله لا ابا لك يا بنات
الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون جاز تشبيها منصوب
لما اي جيز تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها او الجملة حال او
مفعول له للتشبيه واللام زائدة لتقوي حرف المصدر بالمضاف في
صفة التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركته وجه الشبه او متعلق
لمشاركته وكذا في اصل معناه اي المضاف وهو الاختصاص ومن
ثم لم يجز تركيب لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو
لا ابا لي ولا غلامي له مضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا
لانه اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا الا نحو
اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير كما او يقال ان لا يعمل في المعرفة
او لا يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى وفيه ان الاستواء
لا يلزم الاتحاد والممنوع هذا الا ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعنى
المعرفة والنكرة ايضا ممنوع خلافا لسيبويه ووافقه صاحب المفصل
في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتاكيد الاضافة وقيل
لتاكيد اللام المقدرة ولا دلالة حق لامن صورة التنكير ولا فساد
في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك
وراسك ورأس لك ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه النكرة بصورة
الفصل ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
جزما ولا مبتدا محذوف الخبر اي منجزما ولا هو قوله المسند ابتداء

عليك

كلام

كلام او مبتدا او خبره قوله المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفة ما ولا بليس في
النفي والدخول على الاسمية ويتعلق بالمشبهتين هو المسند الى اسم ما ولا
فلا يرد يضرب في ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولهما لانه مسند
فاولا الى اعتبار الجنسية حيث لم يقصد في اسناده لم يقصد في اسناده
يضرب كونه بعد دخولهما والمراد من التوابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد
يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد
دخولهما اي ما ولا اضافة المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسند
بغير دخولهما كخبر المبتدا ونحوه وهي اي انتصاب جزء ما ولا والتاء ثبت
باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند بني تميم لا يعملون لعدم اختصاصهما
بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا التشبيه بليس المختص بقبيل واحد
واذا زيدت ان مفعول ما لم يسم فاعله مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض
النفي بالا الموجبة للاثبات بعد النفي ونحو وما الدهر الا مجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا محمول على حذف مجنونا اوه وران
مجنون اوه وران بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سير او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما ولا وفيه ان احد الشروط
متقيد بما فلا يترتب عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عمل ما ولا
اذا حصل فيه شيء من ذلك اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل
وتغير الترتيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الا فلان عملهما باعتبار
الشبه بليس وهو مبني على النفي فينبغي بانتفائه واذا عطف عليه اي
على خبر ما ولا بموجب اي بحرف عطف موجب اي مثبت ما بعده فيه منفيد

ايجاب النفي وهو بل ولكن مثل ما زيد قايما بل قاعد ولا رجل قايما لكن قاعد
واما اذا عطف بحرف عطف غير موجب مثل ما زيد قايما او لا قاعد فحكمه
حكم ما تقدم من المعطوفات فالرفع واجب لانتفاء النفي الموجب للشبه
بليس والجملة جزاء الشرط المجرورات مبتداء او خبر مبتداء محذوف
اي هذا ذكر المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجر حقيقة او حكما والمضاف اليه كل اسم حقيقة او حكما فنحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم ينفخ في الصور بتاويل المصدر
نسبت اليه شي هو اعم العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت
بزيد وانا مار بزيد واقول كلام الحاجبي يدل على ان المضاف لا
يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شي ولم يقل نسب اليه اسم بواسطة
احتراز عما اذا نسب اليه شي لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل
او المفعول به بلا واسطة حرف الجر كان مما يدخل فيه المجرور وكذلك في
نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليست من
مداخل حرف الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من
باب الاضافة الى المشبه الى المفعول بدليل ان فاعل مستتر فلو كان من
الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية
واعلم ان كلام النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة
حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكر للمضاف اليه يدل على ان الاضافة
اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا نحو غلام زيد وخاتم
فضة وهما تميزان اي بواسطة تلفظ حرف الجر او تقديره او جزان
لكان المحذوف واي ملفوظا كان الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان

ووقوع المصدر حالا سماعي وفيه انه فيما دل على الفعل قياس وفيه انه مذهب
المبرد والبحث قول سيبويه وفيه انه حال على قول بحذف مضاف مرادا
حالا اي ظاهرا او لو كان مجرورا اما بعده وفيه انه يوجب الدور واخذ
المضاف اليه في تعريف المجرور بما ذكر لفظي فلا تعريف ولا دور واحترز به عن نحو
صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد فالتقدير شرطه ان يكون خبر المبتداء
الثاني والجملة خبر المبتداء الاول للمضاف اسما او فعلا بخلاف لفظ الحرف
نحو مررت بزيد مجرد اتنوينه ولو تقديرا كم رجل وضاربك وحاج بيت
الله والمراد مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضاربا
عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربوا زيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث
حذف ما اضيف اليه فاعل الذي هو جزء منه والمضاف اليه فكانه حذف
من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه
لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان في حكمه وفي العبارة قلب
اي مجردا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول مطلقا عند السكاكي لاجلها
فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا
لاجل الاضافة وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية
اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية ان يكون
المضاف اي فعلامة المعنوية كون المضاف كذا والمعنوية ذات
كون المضاف كذا او لا يستقيم الحمل فيه صفة احتراز عن نحو ضارب زيد
والحسن الوجه مضافة صفة الى معمولها احتراز عن خروج نحو مصارع
مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة

مع

الى معمولها اما بان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها يكون مضافة
الى غير معمولها كاكرم رجل وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا
ما موصولة او موصوفة اى في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه
او في مضاف اليه عدا جنس المضاف اى المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف او اخص من المضاف من وجه وظرفه وهو ما كان مباينا له نحو
غلام زيد او اخص مطلقا ولم يكن ظرفا كعلم الفقه فنحو كل رجل بمعنى اللام
اى افراد هذا الجنس وفي نحو كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه
اذا كان جنس المضاف كانت بمعنى من كما سياتي وذلك بان يكون
بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما
مباينة او كان المضاف اعم مطلقا فح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام
زيد ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان المضاف اخص مطلقا كاحد
اليوم او مساويا كالليث اسد فالاضافة ممتنعة او بمعنى عطف على قوله
بمعنى اللام من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف ومعنى يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما
عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول بعض المحققين وهو ان
يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويوم
الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء وسعيد كرز
كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف و
بعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في في ظرفه اى في المضاف
اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء ولا اولى ان يجعل

الاضافة

الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما في سائر اصناف المضاف بادنى ملابسة
فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء
بملابسة انها تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء
المدبرة المتيقظة للامور في احيانها فالظرف فيه اى كونها بمعنى في قليل مثل غلام
زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى في واعلم ان انحصار المعنوية في الثلثة استقرائي وتفيد
الاضافة تعريفها اى تعريف المضاف مع المعرفة اى المضاف اليه المعرفة الا في
نحو مثل وغير لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد فقط
او مثل مشتهر فح يتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك وشرعك وكفيك
ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد امه وعبد بطنه
على راى من يتاول بالكريم واللئيم والتعليل بعود ضمير المضاف اليه الى المضاف
يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل
به احد وانما قيد التعريف مع المعرفة لان التعريف الى المضاف من
المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج كسراية التانيث في سقطت بعض
الاصابع ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد
خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك
وبين مخاطبك وبجيئه بغير معين على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا
مع النكرة نحو غلام رجل لافادتها تقليل الشيوع بخروج ما يضاف الى غير
تلك النكرة وشرطها اى الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف
اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فتحذف لاما او علما فيأول بالنكرة او

او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم الركية وسجان
الذي ضمن جرم البرص ولهذا يجب التجريد منه لان المعرفة لو اضيفت الى
النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه وازدياد المرتبة منتف في
الاضافة الى المساوي فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا للباب
فاندفع ما قيل من ان اضافة المعرفة قد تفيد المضاف حصول مرتبة المضاف
اليه فيصير ذو اللام مثلا اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون
ضايعة ولان هذه فايدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والفرزدق والصعق
وابن رالان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف في اختلاف جهتي التعريف
وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فلما لم يجوز هذا دون
ذلك قيل وانما لم يقل يجب التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم
ونحوه وما اجازه الكوفيون جواب ما يقال الكوفيون من تركيب الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما القياس فلما ذكرنا من تحصيل الحاصل واما الاستعمال
فانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله لا زال مذ عقدت يداه ازاره
فسما فادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله
بالالف دينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد
بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح
لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد واللفظية اي

علامة

علامة اللفظية بحذف المضاف من المبتدا او اللفظية ذات كون المضاف
صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل ان يكون المضاف صفة
احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها متعلق بمضاف فيه
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة
الصفة المشبهة الى الفاعل ولا تفيد الا اضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال في اللفظ حقيقة
او حكما والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك
تخفيف في اللفظ اذ المقدر كالملفوظ فان قيل ما فايدة قوله في اللفظ
قيل فايدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا ومن ثم
اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولا تفيد
تعريفا فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبني
على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم
افادتها التخصيص قيل جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه لحصول
المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة الا تخفيفا
ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة وامتنع عطف على جازه
بزيد حسن الوجه لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت
اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا زيد
لحصول التخفيف بحذف النون التثنية والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد وكذا الحسن وجه
والحسن وجهه بالاضافة ونحو ذلك اذا التنوين حذفت لاجل اللام

فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد
كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فايدة
في صورة ما خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز قوله
بتقديم الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا يكون ضايعة
بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها
والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله
على ان القول بتاخر اللام المتقدم لفظا وحسا مجرد الدعوى المخالفة
للظاهر وضعف تركيب الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول
اي الذي يهب المائة الهجان اي البيض من النوق وهو صفة المائة
او برد وعبدها اي عبد تلك المائة اي راعيها على الاستعارة
اذ الراعي قايم بحفظ المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى
ملابسة ككوكب الخرقاء وتخط طرفك واخر البيت عوذا تزجي خلفها
اطفالها وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب
الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمود على الحسن الوجه
فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه
قيل لما كان المعطوف بحيث قد يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع كما في
رب شاة وسخلتها ويا زيد الحارث ونحو ذلك احتمل الجواز
كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه واذا نصب حملا على
المحل او على انه مفعول معه لم يضعف وانما جاز الضارب الرجل
جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف

قوله

لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي
عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
الحسن الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل
اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفا باللام حملا مفعول له للفعل المفهوم اي انما جوز حملا وطردا
بجعل صورة الجميع واحدة لا يتخذ القاعدة على المختار في الحسن الوجه كما جاز الحسن
الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا لعدم القول باستغنا
الاضافة اللفظية عن التخفيف وفي الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول والضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهو
ايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان
لم تفد تخفيفا او شبهه وهو الضاربي والضاربيه وغيرهما فيمن
اي في قول من قال انه اي الضاربك مضاف والكاف مجرور المحل
على الاضافة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج
جوازه الى الحمل حملا مفعول له لكلام على ضاربك متعلق بحملا وانما
حمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الاضافة واضافته تفيد
التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال
الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة فقد
سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر
كالملفوظ ولا يضاف موصوف الى صفته لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين
وهو تخصيص الصفة لكونها صفة وعدمه لكونها مضافا اليها

ولان الموصوف اخص او مساو والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم
كونهما متنافيين او امر بينهما فيان ولا صفة الى موصوفها للزوم تقدم الصفة
على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي والصلوة الاولى وبقلة الحمقاء تاويله الاحق متاول
بحذف الموصوف من المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وجانب المكان
الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وهذا جواب ما يقال
ان الجامع والغربي والاولى موصوفهما والحمقاء صفات وقد اضيف
اليها موصوفاتها ومثل جرد قطيفة الجرد وهو البالي والقطيفة دثار مخمل
واخلاق ثياب جمع خلق بلي جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق
صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجيب بانه
متاول بجعله من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة
جرد وثياب اخلاق محذوف الموصوف فبقي الصفة مبهمة فاضيف
الى ما كان موصوفا للتخليص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا
كما قيل والمومن العائذات الطير بيان للعائذات بالطير لا تقدما
للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه لما يصير
مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم والخصوص طرفا مماثل كليث واسد
مثال المترادفين من الاعيان واما نحو قولهم ليوث الاسد فمتاول
معناه ليوث كامل من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى
سائر الليوث كما يقال هولاء من خواص الخواص واشراف الاشراف
وحبس ومنع مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة علة لما تقدم
قوله لا يضاف اي منعت الاضافة لعدم الفائدة ولا لفساد المعنى

النفي الى القيد وبقاء التقليل اصل الفعل موجبا وهذا بخلاف كل الدراهم
بعين ذلك الشيء المعهود فانه اى المضاف اليه والفاء للتعليل يختص
ولا يماثل المضاف في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز مفرد القول
او بدل منه ونحوه سوال جواب وهو ان يقال سعيد مماثل كرز في المفهوم من
حيث انهما لما دل المشخص واحد فاجاب بانه متاول بارادة المفهوم بالاول
واللفظ بالثاني اى سعيد المسمى بلفظ كرز واذا اضيف الاسم الصحيح الى الذي
ليس في آخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا اذ يخرجهم من ان آخر الكلم
او الملحق به اى بالصحيح وما آخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تستثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم نحو غلامي ودلوي
وظبيي كسر آخره لموافقة الياء والياء الواو للحال او العطف لا جهة
على الفعلية نحو لا بالف الدرهم المصر وقصرتنا لكن بعد عليها وهو
منطلق مفتوحة اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
الحركة الفتحة للخفة او ساكنة للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح
فلنذ يذكر حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان آخره اي آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت الالف نحو عصاي ورحاي
على اللغة الفصيحة لعدم الموجب للانقلاب وهذيل اسم قبيلة
تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية واما الف التثنية فلا

فلا تنقلب كعصاي اذ التبس المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لمشاكلتهما الياء وان كان آخر
الاسم المضاف اى ياء المتكلم ياء ادغمت لاجتماع المثلين وان كان آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم واوا ساكنة كمسلمي والاصل مسلموي قلبت ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة كرمى وادغمت الياء فى الياء وفتحت الياء فى الصور الثلث كراهة
التقاء الساكنين اى للزوم التقاء الساكنين فيفتح نحو زاى من ذلك واما الاسماء
الستة فاخى وابى اى فيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى بدون
اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة
من الآخر مجرى الصحيح ولم يعرف لتقديم الاخ على الاب فى الذكر وجه
اللهم الا ان يقال واجاز المبرد اخى وابى فقط باعادة المحذوف وفك سائر
اضافتهما وادغام بعد الابدال بالياء كمرمى ومحوى واين جار الله ورى
ابن يعيش وابن مالك عنه الرد فى الاب بعد وتمسك المبرد بقوله وابى مالك
ذو المجاز بدار واحتماله كونه جمع السلامة كما فى قوله وقد بينا ما لا ابينا
التمسك وفوك صرح ههنا بلفظ فوك ولم يعطف على اخى وابى نحو
بشبه الحم والحلى الى نفسه ولو قال لقال كان اولى للتحرز عن شبهتهما الى المخاطب
ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا
ان يحذف مضاف ذلك ان يجعل صيغة الغايبة دون المخاطب اى نحو
قايل فى اضافة حم وهن حمى وهنى فيقال فى الاكثر والافصح وفمى بعوض
الميم عن الواو وهو ليس بصحيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة
قيل اخ واب كيد ودم فيقال فى تثنيتهما ابان واخان وفى جمعهما اخوه
وابون وجاء اخا وابا كعصا مطلقا ويقال فى تثنيتهما ابوان واخوان
واخ واب مشددين وجاء اخت وابة معربين بالحركة مضافين الى

غير

غير ياء المتكلم ايضا كذا فى الرضى وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا وحم
وهن بفم شبه بيس الميم عن الواو وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات الثلاث
وجاء مقصورا مع الثلث فى الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء
وضمها مطلقا وقيل هو مبنى على الضرورة وليس لغة فيه وفتح الفاء افصح منهما
اى من ضمها وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم اوحمك ورايت حما اوحمك
ومررت بحم اوحمك وخبء فيقال هذا حمء اوحمؤك ورايت حمأ او
حمأك ومررت بحمء او حمئك ودلو فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا
او حموك ومررت بحمو او حموك وعصا فيقال هذا حما او حماك ورايت
حما او حماك ومررت بحما او حماك وجاء مثل رشاء مطلقا فيقال
هذا حماء او حماك ومررت بحماء او حماءك مطلقا اى فى الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وهذا هن ورايت هنا ومررت بهن وجاء هن بتشديد النون
مطلقا اى فى الافراد والاضافة وجاء فيه التضعيف والقصر
ذو ولا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ كما شذ
ولكنى اريد به الذويينا ولا يقطع عن الاضافة لوضعها لازمة لها
التوابع تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث فى قسم الاسم فلا
يرد نحو ان ان وضرب ضرب لعدم الاعراب واللام للعهد والجنس
كل كلمة ذكر لبيان الاطراد ثان اى متاخر فلا يرد نحو الصفة الثانية
والثالثة باعراب سابقه ولو محليا فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال
او حكما فلا يرد نحو ما زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون

الاعراب ولو فرضنا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان زيدا قائم وزيد قائم زيد
قائم او اضافي اعراب سابقه للعهد الذهني او للجنس من جهة واحدة اي بمقتضى واحد
فرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة اخرى وكذا سائر
الاعراب وسائر التوابع فالمراد بمقتضى واحد انه يقع عمل العامل على المتبوع و
التابع انصبابة واحدة والمراد الوحدة الفردية فلا يرد المفعول الثاني
من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا
لان مفعولية الثاني غير المفعولية الاولى فافهم واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدأ
والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من
جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثرة جهات
تبعيته تابع احترازا عن غير التابع يدل على معنى حاصل في متبوعه حقيقيا كان
او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل حسن غلامه وذكر هذه الحيثية فلا يرد نحو جاءني
زيد صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك
واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول كلهم واجمعين في قولهم
جاءني القوم كلهم اجمعون فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع والجواب
ان قوله مطلقا او غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التاكيد فانه وان
دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة
فاحفظ فهذا مما سنح بخاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه بقوله
اي النعت تخصيصه تابع وفائدته في النكرة نحو جاءني رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج
رجل جاهل وتوضيح في المعرفة نحو زيد التاجر عندنا وقد يكون النعت
لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او للتاكيد مثل نفخة واحدة فان واحدة للتاكيد اذ الوحدة

يفهم

يفهم من التاء في نفخة وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت
من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت
المؤكد والكاشف ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المتبوع كامس الدابر ونفخة واحدة
والكاشف يكشف عن تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف لالحاقه
بالمؤكد ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وجاهل
او غيره اي غير مشتق اذا كان قيد لكونه غير مشتق وضعه اي النعت لغرض المعنى
اي للدلالة على معنى عموما اي دلالة عامة او وضعا عاما او في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال او خصوصا اي دلالة خاصة او وضعا خاصا او في بعض
الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي برجل كامل فان ايا انما يقع صفة
للنكرة في موضع المدح ومررت بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يقع صفة
للمبهم وبزيد هذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم او المضاف الى العلم
او الى الضمير او الى مثله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة واما الانشائية فلا تقع
صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ويلزم الضمير للربط ويوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله اي يوصف بحال قائمة بالموصوف نحو
مررت برجل حسن اي الحسن بحاله وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف مثل مررت
برجل حسن غلامه فان الحسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لمكان
الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منهما في كل تركيب

انه والثانی ای النعت بحال متعلق الموصوف یتبعه ای الموصوف فی خمسة اول
جمع اوحد ای الرفع والنصب والجر والتعریف والتنکیر ویوجد فی کل ترکیب منها اثنان
وفی الباقی ای باقی الامور المذکورة من الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
کالفعل فی اعتبار الفاعل فی التذکیر والتانیث ویجبر الافراد لتبعه نحو مررت
برجل قائمة جاریته وبامراة قایم غلامهما وبرجلین قایم ابوهما وبرجال ذاهب
غلامهم کما یقال قامت جاریته وقام غلامهما وذهب غلامهم ومن ثم ای لاجل
کونه فی باقی الامور المذکورة کالفعل حسن ترکیب قام رجل قاعد صفة رجل غلمانه
فاعل قاعد کما حسن یقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه کما ضعف یقعدون
غلمانه لانه کالفعل والفعل اذا تقدم علی الاسم لایثنی ولایجمع وانما لم یمتنع لجواز کونه من
باب اکلونی البراغیث ویجوز قعود غلمانه مع انه غلمانه فاعل قعود لعدم جریانه علی
الفعل لان جمع التکسیر فی حکم المفرد فکانه لم یجمع والمضمر لایوصف لان الضمیر المتکلم
والمخاطب اعرف المعارف فلم یحتج الی التخصیص والحاصل وحملا علیهما ضمیر الغایب وعلی
الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغیرهما طرد الباب ولایوصف به
مقول اما الرجیم فاعله واما لایوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولاشئ
اعرف منه لامساو حتی یوصف به ولان المضمر معزول عن الموصوفیة لما عرفت
وغیره دونه فی التعریف فلا یقع موصوفا له والموصوف المعرف اخص
ای اعرف ای اکمل تعریفا نحو جاءنی زید صدیقک ومررت بزید او کرجل
الذی کذا یمتنع فیه الحمل علی الوصف لاحتمال البدل ویحمل الذی علی ذی
اللام للموافقة فی الصورة او مساو للوصف لئلا یکون الاصل ادنی من
الفرع واعلم انه لو ارید الاخص والمساوی علی اصطلاح اهل المنطق یتناول
الکلام الموصوف المعرف والمنکر لکنه یرد قولهم حیوان ناطق فان الموصوف

وهو الحیوان لیس باخص ولامساو اللهم الا ان یقال الموصوف انما یکون موصوفا
بعد التوصیف والحیوان بعد التوصیف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصیف
بالابیض فی قولهم حیوان ابیض اخص من الابیض وح یکون هذا الکلام بیان
الواقع لانه لایمکن تخلف الموصوف عن هذا الحکم اصلا لکنه یشکل ایضا بما تحتی
علیه اللهم الا ان یقال ومن ثم ای لاجل ان شرط الموصوف ان یکون اخص او مساویا
لم یوصف ذو اللام ای ما فیه لام التعریف الا بمثله ای بمثل المعرف باللام
نحو جاءنی الرجل العالم او لموصوله فلا یرد نحو قوله إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ
مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ لکونه فی المعرف حکم باللام وان کان تعریفه بالموصولیة لا
باللام للاشتراک فی الصورة او لکونها مع الصلة بمعنی ذی اللام فان
الذی ضرب بمعنی الضارب او المضاف الی مثله ای بالمعرف باللام و
لو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس لان غیرهما من المعارف
اخص منه التبة و وهم بعضهم انه یوصف بجمیع المضافات فانجا
بالرجل صاحبک وصاحب زید وامثاله وعلی ما ذکره المصنف محمول
علی البدلیة وانما التزم وصف باب هذا بذی اللام او الذی والنحو
المحمولین علی ذی اللام للصورة او لکونها بمعنی ذی اللام مع الصلة
وهذا جواب ما یقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الی ذی
اللام لکونه اعرف من ذی اللام فینبغی علی الاصل المذکور ان لا یفترقا
جوازا وامتناعا کما فی وصف ذی اللام وتلک ان تقرر السؤال بانه
لما استوی ذو اللام والمضاف الی ذی اللام فی الرتبة فالاسم الاشارة
التزم فیه ذو اللام دون المضاف الی ذی اللام وتقریر الجواب انه التزم
وصفه بذی اللام لابهامه المقتضی لبیان الجنس وذلک لا یتصور بمثل

لابهامه ولا لانه مضاف للكتب ذلك من المضاف اليه اذ لو كتب المبهم الظهور منه كان
كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن
هذا الباب ومن ثم اى لابهام المقتضى لبيان الذات وكشف الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض وان كان الصفة ذا اللام من حيث ان البياض عام لمختص
بجنس فلا يكون فيه بيان للجنس وحسن مررت بهذا العالم لان العلم مختص با
لانسان فتعين انه انسان وتبين الجنس العطف تابع مقصود احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها بالنسبة اى باصل النسبة
فلا يلزم قصد بكليهما من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف
عليه ببل فمقصود ابتداء والمعطوف انما بتبدل الرأى وكلاهما مقصودان
بهذا الطريق والا فالاضطراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين
بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لانه انما على سبق اللسان مع
متبوعه في تركيب واحد احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه يتوسط
بيان الحكم بعد تمام الحد بينه اى بين المعطوف وبين متبوعه يتوسط بيان الحكم
بعد تمامه اى متبوع العطف احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتي بيان
الحروف العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المرفوع المتصل
اكد المرفوع بمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء
لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من الانفصال فكانت معطوفا على المنفصل
من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين لفظا لانهما
غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع ح
فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه
بخلاف العطف بالحرف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا

وحكما وانما لم يجز تاكيد المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم [illegible]
بسبب عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف
كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود
حيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير في انحطاط هذا النوع من
المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود
ولا يسوغ انحطاطه عن التابع فعرف والحاصل انه لا ضير في استقلال التاكيد
مع جزئية المتبوع لمعارضة الانحطاط في عدم القصد اياه ولا ضير في جزئية
المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط
في حكم التنحية فيعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستتبع الانحطاط بجزئيته مع
استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان نحو
ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل اي اكد به في جميع الاوقات الا وقت
وقوع فصل فيجوز تركه اي ترك التاكيد لطريان حدوث فتور في المعطوف
باعتبار البعد عن المعطوف عليه بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع
في الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور
نحو ضربت اليوم وزيد فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لئلا يلزم العطف على الجزء
والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور ولامتناع ح
الانفصال فيه واما قوله تسائلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم
دون العطف واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في المتم نحو مررت بك وبزيد في ثم

اسم السلام وكفى بالله وهو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب و
يمتنع وفيه اللهم الا ان يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد
ويا زيد وعبد الله وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال الضمير في
زيد شجاع وغلام ونحو ذلك اما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير بقصد
عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل
يمتنع والفرق ان الضمير عايد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها
في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب
زيد ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه
ويمتنع لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
بجعل عمرو مبتدأ وذاهب خبرا مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمولي
عاملين واحد لامتناع عملها في الخبر المتقدم ولانه لو نصب او جر عطفا على
الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العايد الى زيد وفيه
وانما جاز الذي يطير جواب سؤال وهو انه يقال يطير صلة الذي وفيه
ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد الذباب لانها
اي ما جاز هذا الكلام الا لانها فاء السببية وكفى بها رابطة وفيه لا العاطفة
وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة
فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب و
هكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط في الجملة الثانية
لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في احديهما
واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لا يقال لا نعرف لاستعمال اذا والماضي
في معمولم

هنا بجهة حسن لانا نعرف في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف وهو اشارة الى ان
العطف على معمولي عاملين يحكم بعدم جوازه واذا ادعى المخالف على وقوعه بناء على
وضوح الدليل على امتناعه لذا التالي بهذه ولم يقل ولم يجز العطف لم يجز مطلقا
عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي عامل واحد فانه جايز وفاقا نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا وانما لم يجز لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين
مختلفين ولان الواو اذا التقدير وفي عمرو الحجرة وفي ترتب عدم الجواز
على وجود العطف نظر والصواب ان يقال لم يجز العطف على معمولي عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل
واحد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي الا في صورة تقديم المجرور
المجرور في كلامهم نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وقوله اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا واقتصر الجواز على صورة السماع لان مخالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا وحمل
الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
على نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة في
بعض القراءة التاكيد تابع جنس وباقي القيود فصل يقرر امر المتبوع
اي شأنه ومعنى التقرير هنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع ويدل
عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة
وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المقررة ظاهر
وكذا في البدل لان متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا اوهم
ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير
المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد

زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد قيل اذا ان ذكر بهذه الحيثية فلا نسلم انه تاكيد و
ان ذكر زيدا اولا بحيث يكون لفظه لذكر غيره تمهيدا له ان يقصده دون غيره فذكره
ثانيا بهذا الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ضرر في كون الشيء الواحد
مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان في النسبة نفسها او صفتها نحو جاء زيد
نفسه وعينه وهو تمييز عن النسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع
او شموله او تمييز عن الذات المذكورة الشاملة بالاضافة وهو الامر وهذا القيد
وما بعده خرج نحو نفخة واحدة والمساوي للمدار لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في
النسبة او الشمول وزي المصنف بان تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر
اذا اجمعوا على ان الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا او الشمول
نفسه نحو جاء في القوم كلهم او صفة الشمول وهو الاجتماع واعلم ان كون اجمعوا
دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على صفة الشمول مقررة اياه وتقرير
الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون وباتباعه لانه يقرر الشيء ويكرر مرارا
فلا يرد ما ذكره الزوج ولقائل ان يقول هذا التعريف لا يشمل نحو ان
زيدا لعدم التقرير في النسبة او الشمول وقوله يجري في الالفاظ كلها تا
يشير الى تناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها وان
المكرر يقرر صفة النسبة الحكمية وهي كونها اخبارية او طلبية لا بمدايته او
يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في وهو
لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس دون التاكيد المعرف فلا يرد قوله ويجري
في الالفاظ كلها على دخوله فيه وهو عائد الى التاكيد بمعنى التقرير او
التقرير لا المعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول
والتاكيد هو المتكرر لا التكرير وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود

الى التاكيد بمعنى قوله تكرير اللفظ الاول وقوله بالفاظ على ما يتضح بالحمل اللفظي ومعنوي
فالتاكيد اللفظي او التقرير اي ما به تكرير اللفظ او يراد الحقيقة ولو حكما بالترادف
نحو ضربت انت والضرب انا وضربتك اياك قيل الاول تاكيد والثاني اللفظي
تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه نحو ضربت انت وضربت انا وجايع نايع
وليث اسد ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو بالفاظ مرادف لدخل ابصعون
واكتعون وابتعون فيه قيل المراد الاخير ترادف هذه الالفاظ ممنوع لكون
الفرق بين ابصع واكتع وخبيث نبيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم
الا ان يمنع كون نبيث تاكيدا ويجعل صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل
مثل جاء زيد زيد ويجري اي التاكيد في الالفاظ كلها اسما وقديرا دفيه عاطف
والله ثم والله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفلا تحسبنهم
بعد ولا تحسبن وغير ذلك وقوله كلها اي اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او مركبات تقييدية او غيرهما نحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء بابا باب
والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا وجاء القوم ثلاثة ثلاثة ليس من باب
التاكيد ولا من باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني
عين الاول معنى والاعراب للاول والثاني اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد
فيقرر في موضعين نحو اعني الترجيح بلا مرجح و التاكيد او التقرير المعنوي
كاين بالفاظ محفوظة اي هو كل ملتبس بجزئيات محصورة وهي نفسه وعينه
وكلاهما معناه اثنان وكلا واجمع واكتع وابتع وهي مؤكدات لاجمع وقيل
لا معنى لها مفردة نحو حسن بسن وقيل اكتع ماخوذ من حول كتيع اي تام وابصع
من بصع العرق اي سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة فالاول لان اي النفس والعين

يعمّان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما نحو
جاءني زيد نفسه وجاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء
انفسهن وضميرهما تفرد وتثنى في المذكر الواحد نفسها في المؤنثة الواحدة انفسهما
في المؤنثة الواحدة المذكر العاقل بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما والاحسن اوحدا انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير
العاقل من المذكر والقسم الثاني لما سوى النفس والعين اولهن سمي الثلث كلاهما
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والباقي بعد الثلثة وهو
كل واجمع لغير المثنى جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
مفردا اذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حكما
نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله لغير المثنى باعتبار الضمير في نحو قرأت
الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء
كلهن وباعتبار الصيغ في كلمات البواقي اجمع في المذكر الواحد جمعاء في المؤنث
ولجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء اي ذو امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية
لا يتحققان الا فيه يصح صفة لاجزاء افتراقها اي تلك الاجزاء حسا او حكما
اي سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز مزال عن فاعل يصح او مفعول
مطلق كضربته سوطا او حال بحذف مضاف اي يصح افتراقها ذا حس او حكم
او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها
حسا واشتريت العبد كله تاكيد العبد نظير اجزاء يصح افتراقها حكما من حيث
ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
حسا ولا في حكم المجيء اذا اكد الضمير المرفوع المتصل اي اذا اريد تاكيد الضمير

الواحد والجمع بتاويل الجماعة اجمعون في جمع المذكر جمع في جمع المؤنث حج

المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب والمجرور فلا يستتاران فيهما حتى يلزم الا
الالتباس بالنفس والعين بالنفس والعين اكد بمنفصل لانهما يقعان فاعلين فلا احتاج
الى التاكيد لعدم اللبس ونحو ضربتهما انفسهما وضربوهم انفسهم مع عدم اللبس لو ترك
التاكيد بمحمول لعل ضرب هو نفسه طرد الباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل واكتع واخواته اي اخوات اكتع وسلاه ونظيراه وهما
ابتع وابصع اتباع لاجمع استعمالا فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها
اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وتبعه
المص وعند البغدادية والجزولي يتقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان يبتدي
بايتهن شئت وذكرها اي اكتع وابتع وابصع دونه اي دون اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية والتزام ذكر التبع بدون الاصل البدل تابع في
الاعراب مقصود في المعنى وذكر المتبوع جعل للتوطئة والتمهيد وخرج به
التاكيد والصفة وعطف البيان بما اي بحكم نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم
بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق
وخرج به عطف النسق ودونه ظرف او حال اي متجاوزا عن المتبوع هو
وهو بدل الكل اي بدل هو كل المبدل والبعض اي بدل هو بعض المبدل
والاشتمال اي بدل يختص غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط
اضافة البدل الى الغلط اضافة المسبب الى السبب وفي الاختلاف كيفية
الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب
الى السبب فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول اي يتحدان ماصدق

عليه والاولى لعبارة عن المبدل منه والنوع الثاني اي بدل البعض جزءه اي المبدل

منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع الثالث اي بدل الاشتمال نحو بين الاول

ملابسة بمتعلق راجع الى النسبة بغيرها اي بغير الكلية والجزئية وهذا القيد نحو

نظرت القمر فلكه ورايت درجة الاسد بوجه واعلم ان في اطلاق الملابسة

بنحو بعض او او بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغي ان يعتد اي

ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد

علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن

نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه

بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد

تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط والنوع

الرابع اي بدل الغلط اي تقصد من باب ضرب اي عمل بان تقصد انحذف

حرف الجر من ان وان كثير اليه اي البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطت

بغيره اي بغير البدل وهو المبدل ولم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه حين

ذكره لم يذكر بحيث كونه مبدلا او متبوعا بل بعينه كونه غلطا فلم يذكره باسم

المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اي البدل والمبدل في الانواع الاربعة

فيصير الاقسام ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو

جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية الناصية كاذبة وجاء رجل

غلام زيد واذا كان بدل الكل بخلاف نحو مررت بزيد حمار فالنعت

اي نعت تلك النكرة واجب وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير

المقصود من كل وجه وليقرب من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان و

ليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل مع التعريف وما تقرأ في قوله تعالى

نكرة اي وجد نكرة من بدل معرفة ١٢م

قوله

قل هو الله احد ان احد بدل من الله في بعض الوجوه فتقدير صفة من نحو

عظيم او اشرت له او غيره للشان ويجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعتراضا او بتقدير

موصوف من حيث المعنى اذ المعنى الله واحد او على قول ابي علي فانه قال يجوز تركه

اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل او نحو

بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بمعنى المكرر تقدسه او قدس

مرتين وان لم كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو بزيد رجل واما نحو مررت

بزيد ضارب ابوه فعلى الابدال فتقديره رجل ضارب كما قيل في قوله تعالى شديد

العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب على الابدال بتقدير

لشديد العقاب مثل بالناصية ناصية كاذبة فان الناصية نكرة ابدلت

من المعرفة وهي الناصية الاولى فوصفت بصفة كاذبة ويكونان اي البدل

والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما تضرب الاربعة في الاربعة ظاهرين

نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيد وفت لقيتهم اياهم ونحو ضربته

اياك وفيه وفيه ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا

اياه اعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه

لا يبدل الاسم ظاهر من مضمر فلا يقال بي المسكين ولا بك زيد بدل الكل

مفعول مطلق وانما لا يبدل لئلا يصير المقصود انقص ولا دون غير المقصود

مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم او المخاطب اعرف المعارف بخلاف

الغايب وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل

بما لم يفده المبدل بخلاف نحو ضربني راسي في بدل البعض وحدثني علمي في

بدل الاشتمال واشتهي غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب

الاستتار في افعل وتفعل ونفعل وافعل لا يبدل عنه بدل ما سواء كان بدل

الكل او غيره استقباحا او بدل الظاهر عما او يقع ضميرا بارزا او لا ظاهرا فقط
الا من الغايب مستثنى من قوله من مضمر نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع
جنس غير صفة صفة تابع احتراز عن الصفة يوضح متبوعه اى ذكر بحيث انه
يوضح متبوعه خرج به البدل وعطف النسق والتاكيد مثل اقسم بالله ابو
حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب لعنة الله عليه عمر عطف بيان
تمامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وفصل اى فرق عطف
البيان وهو مبتدا من البدل متعلق بفصل لفظا خبر واما معنى فالفرق مطرد
وذلك بما عرفت فى الحد فى مثل خبره اى فى كل ما كان عطف بيان من المعرف
باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد وانا التارك
البكرى بشر اوفى كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا وهذا التقرير يتناول
صورة النداء ايضا انا ابن التارك البكرى اى الذى ترك البكرى من
باب الضارب الرجل بشر عطف بيان البكرى ولا يصح ان يكون بدلا
اذ البدل فى حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من
باب الضارب زيد وهذا الفصل فى النداء ايضا فان البدل فى
حكم المستقل مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذى عرفت ولما
فرغ من المعربات شرع فى المبنيات فقال المبنى ما اى الاسم ناسب
مناسبة معتبرة وفى هذا القيد احتراز من المناسبات التى لم تعتبر
لضعف او لمعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضى فى الفرعيتين
ومناسبة اى الحرف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء مبنى الاصل اى
المبنى فى اصل وضعه وهو الحروف والماضى والامر بغير اللام كما عرفت
من قبل او وقع غير حال مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله والمضاف

الى

اليه على هذا قبل التركيب الاسنادى ليس مبنى مثل الف با تا ثا ونحو زيد عمرو بكر
خالد والاصوات التى لا تركيب فيها فان قيل فى اى حد يدخل نحو غاق فى قولهم
غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة للمبنى الاصل ولا عدم التركيب قيل
المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى او الواقع غير مركب بدخل
فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اى خاصة المبنى ان لا يختلف آخره اى لا يختلف
هيئة آخر الاسم او صفة آخر المبنى لاختلاف العوامل لاجل اما ان يتعلق
بمعنى النفى او المنفى ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس
بمعلول لاختلاف العوامل واما الثانى فلانه يلزم منه توجه النفى الى القيد وبقا
الفعل مثبتا ويفيد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفى الى القيد يكون
جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت لاختلاف الآخر لا بعامل فى
المبنى جائز الثبوت نحو من الرجال ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى
الوقت اى لا يختلف آخره وقت لاختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى
النفى ايضا فلا يرد توجه النفى الى القيد والقابه اى حركات اواخر المبنيات
وسكونها والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وعلى
العكس وانما ذكر فى الاعراب الانواع وفى البناء الالقاب اذ الاعراب
ما به الاختلاف وكل من الرفع واخويه نوع منه والبناء عبارة عن
صفة فى البناء آء من الحركات والسكون وكل من الضم واخواته ليس نوعا
منه بل اسم لما فى آخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لذهب
الذهن الى كون كل بناء كما فى انواع الاعراب ضم سمى الضم ضما لحصوله
بضم الشفتين وفتح سمى فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ وكسر لانكسار الشفة
السفلى فى التلفظ ووقف سمى وقفا لتوقف النفس فيه من الجرى و

سبعة ابواب وفيه بحث لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري
بل هي ثمانية ابواب المضمرات واسماء الاشارة والموصولات وانما لم يذكر اسماء المو
صولات لانها موصولات لا انها اسماء موصولات وانما جمع لاختلاف انواعه
والكنايات والكناية لفظ مبهم لا يعبر بها عن عدد معلوم وحديث معلوم
والاسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف
على الافعال المعنى والاسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت
لا اسم صوت وكذا في الرفع لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكره
في الاسماء المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم
يكن اسما في الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء
المبنية والمركبات وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبني بعضها المضمر بني المضمر لشبهه بالحروف لاحتياجه
الى المكني عنه ما وضع اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب ويرد لفظ المتكلم والمخاطب
والجواب ان المراد اسم يستحق وضع على وجه الكناية لهما او ما وضع لمتكلم او
مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة او ما وضع لهما مادة ولفظا المتكلم والمخاطب
موضوعان لهما صيغة او ما وضع لمن هو في اوان الحكاية عن نفسه ولمن هو
في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم
الاصطلاحي لا اللغوي ولفظ او لمنع الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف
ونحو يا امير المؤمنين بامرت بكذا في قول الامير مريدا به انا امرت وان كان
مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع او غايب تقدم
ذكره احترز به عن الاسماء الظاهرة فانها غيبية لكن لا بهذا الشرط واحترز به
عن الاسماء الظاهرة فانها غيبية لكن لا بهذا الشرط واحترز به ايضا عن لفظ

الغايب

الغايب فانه موضوع لغايب مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا تقسيم للغايب
غيره اخل في الحد لانه سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما بناء على ان يراد
الوضع على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا
موضوع للغايب على وجه الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به وكيف
يكون غيره داخل في الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء
الظاهرة بغير شرط التقدم لفظا حقيقيا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا لحقه وفيه ان يراد به المال وفي جعل
التقدير قسيما للفظ لا قسما اذ او معنى بان تقدم ما تضمن المرجوع اليه نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل المتضمن اعدلوا اياه او دل عليه سياق الكلام التزاما نحو
ولابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت اذ اسوق الكلام لبيان الميراث
وهو يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا القسم
لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق او حكما بعود الضمير الى احضر في الذهن
ولم يصرح به لقصد الابهام في مقام التفخيم فهو عايد الى المذكور حكما ولا يطرد
هذا الوجه في باب التنازع لعدم قصد التفخيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد
الابهام تفخيما او للتحرز عن التكرار مثاله نحو قل هو الله احد ونعم رجلا وربه
رجلا على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اي المضمر قسمان فالمنفصل
مبتدا والفاء للتفسير المستقل خبره بنفسه في التلفظ اي الذي صح التلفظ
به منفردا في الاصطلاح واما في المعنى المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان
لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اي ما كان كالتتمة لما قبله في كبعض
حروفه ولم يصح التلفظ به منفردا اصطلاحا وهو اي الضمير باعتبار انواع
الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور وكلا اي المرفوع

والمنصوب كل منهما قسمان متصل خبر مبتدا محذوف اى كل منهما متصل والجملة خبر
المبتداء الاول ولو كان قوله متصل خبر القول فالاولان لم يصح لعدم المطابقة الا
ان يقال بتقدير موصوف اى ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ومنفصل
والثالث متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جارة والفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالظرف وان جاز ولكنه خلاف الاصل فلا يعباء به وذلك المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل الاول
اى المرفوع المتصل او مثال النوع الاول من الانواع الخمسة ضربت اى ضمير ضربت
ضربنا ضربت ضربتما الى آخر صرف الماضى وهو خبر الاول والجملة مستانفة انما
بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولذا قدم في الحد وآخر ضمير الغائب
لانه دون المتكلم وضربت الى ضربن فان قيل لا يدخل فى هذا التعداد ياء
ضمير المخاطبة وبعض المستكنات فى المضارع نحو اضرب ونضرب ولو قيل مكان
ضربت الى ضربنت واضرب الى يضربن لكان اولى اذ لا فرق بين ماضى المجهول
والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع قيل فان قيل الى هذه لمد الحكم لا للاسقاط
فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون
ذلك الى ضربت وضربن فيكون الى للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا
ان نقول ان الى بمعنى مع او حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها والثانى اى المرفوع
المنفصل انا وما دونه من نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم
هى هما هن الى هن والثالث اى المنصوب المتصل ضمير ضربنى وما دونه وهو
ضربنا ضربك ضربكما الى ضربكن وضربه الى ضربهن وضمير انى وما دونه من اننا
انك الى انكن وانه الى انهن نظير الضمير المتصل بالحرف والرابع اى المنصوب
المنفصل اياى وما دونه من ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن والخامس

اى المجرور المتصل ضمير غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف وما دونهما
وهو غلامنا ولنا الى غلامهن ولهن الضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال
خاصة لان المنصوب والمجرور لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله
بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل
لانفصاله وقوله خاصة حال عن فاعل يستتر والتاء للمبالغة او مصدر على انه فاعل منصوب
بفعل محذوف اى اختص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة وبستتر خبر المبتداء او متعلق
به فى الفعل الماضى الغائب نحو ضرب والغائبة نحو ضربت وفى المضارع عطف
على قوله فى الماضى المتكلم صفة المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقا اى زمانا مطلقا
اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا والمخاطب عطف على قوله والمتكلم نحو يا زيد تضرب والغائب نحو زيد
يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفى الصفة عطف على قوله فى الحرف لا يجوز عطفه على
فى الصفة استتارا مطلقا اى زمانا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون و
هند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو
حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين بدليل تغيرهما بالعامل ولا يسوغ اى لا يجوز
الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل الا لتعذر الضمير المتصل لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت
اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على اصلها
اى لا يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل ولا اضمار فيه اضافة المصدر
الى الفاعل وذلك اى تعذر المتصل كاين بالتقديم اى بسبب تقديم الضمير
على عامله نحو اياك ضربت وعلى صلة التقديم لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن

المتصلين

ان لا يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا

يحصل الا به لانه لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر ح لان الانفصال

ينافي الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض او بالحذف اي بحذف العامل لانه

للحذف عامل لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لفوات

ما يتصل به حالا او جبرا بكون او حرفا عطف على قوله معنويا اي بكون عامل الضمير

حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر و

الاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب نحو انك وانني ولا حاجة

ولا يحتاج الى الضمير لانها من باب لقيتك والجيش قادم او بكونه اي الضمير

ضميرا مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة مشتغلة بما لم يتم فاعل القول مسند ا

وانما لم يتصل مسند مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث

فيما يجوز تانيثه لدى الفصل او لى جرت تلك الصفة على غير من هي اي

تلك الصفة كاينه له ليدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل على عوده الى

البعيد وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب

بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد فعل جرى على غير

من هو له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه

هي حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس والحكم لا يختلف في المسائل بين من

هي له وما هي له لكن ذكر الاصل وهي من الختص بذوي العلم مثل اياك ضربت

مثال التقدم على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل الغرض واياك والشر

اي اتق نفسك والشر مثال الفصل لغرض الحذف العامل وانا زيد مثال

معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير

الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية

على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها واختار بالتمثيل

صورة عدم اللبس استدل به على صورة اللبس ولفظة هي تاكيد الضمير المستكن

في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون ضاربوهم

هم وقد عرفت ضعف قاعدون غلمانه وروي عن الزمخشري ضاربهم

هم وعلى هذا يكون فاعلا كما قيل ولانه لو كان فاعله لما كان داخلا في صورة

الفصل لغرض واذا اجتمع ضميران وليس احدهما اي احد الضميرين

مرفوعا احتراز عن اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق

الفصل اصلا فيجب الاتصال فان كان احدهما اعرف اي احد الضمير من كان الشرطية اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا

نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احد

المتساويين من غير مرجح وليكون الاول ملجا بالاتصال ولا بارتفاع الثاني عن

الحق بعدله من كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما لم يقرع العظم نابها بانفصال الضمير من شاذ

وقدمته اي الاعرف احترازا عما اذا كان الاعرف متاخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لبعده

المتكلم في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحظه طعن في اول الوهلة

بارادته على وجه خلاف الاصل ويحكى عن سيبويه فيه تجويز الاتصال

ايضا نحو اعطيتهوك نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام للتحرز

عن الترجيح اللفظي فلك الخيار في الضمير الثاني المؤخر الاتصال والانفصال

فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم اعتداد

الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هنا تعذر الاتصال فلا الانفصال

والا فلا الاتصال واحد النقيضين واقع لا محالة فلا وجه للخيار قيل

تعارض فيه جهتان جهة التعدد وجهة عدمه فجوز الوجهان توفيقا مثل اعطيتكه وضربتك
مثال المتصل واعطيتك اياه وضربتي اياك مثال المنفصل فانه اجتمع فيهما ضميران
كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربتيك
واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربتيك وقدم
الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال والا اي وان
لم يكن كذلك فهو اي الثاني منفصل لا غير نحو اعطيته اياه واياك والمختار
في خبر كان الانفصال نحو كان زيد قائما وكنت اياه الضمير القائم لانه في الاصل
خبر المبتدا ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ويمكن
الحقيقة باجعله على الشبه فيختار الاول والاكثر لولا انت الى آخرها
اي الى لولا انتن ولولا هو الى لولا هن ولولا انا الى لولا نحن وعسيت
الى آخرها لكون ما بعد لولا مبتدا وما بعد عسى فاعل ولا يخفى عليك
حكمهما انفصالا واتصالا واعلم انه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير الخطاب
ولو قال ولولا انا وعسيت الى آخرها لكان اولى لان المتكلم مقدم فيدخل
ما دونه في قوله الى آخره بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله
الى آخره فيقصر العبارة عن ذكره وجاء لولاك وعساك بالاتصال فيهما
على الجر في الاول بجعل لولا جارة في الضمير خاصة والنصب في الثاني بحمل
عسى على لعل الموافقة له في الترجي ويلزمه بيان متعلق الجار وهذا عند سيبويه
ويمكن ان يكون على طريقة حسبك درهم في انه لا يحتاج الى المتعلق واما
الاخفش فجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع
في الاول كعكسه في بك انت والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك
انت ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا ايضا الى آخرها يقال لولاك وعساك

لولا

لولاكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولولاي
ولولاني وعساي وعساني ونون الوقاية سميت نون الوقاية لانها تقي
الفعل عن الكسرة التي هي في الضمير لانه في الماضي لصون الفعل عن الكسرة التي
في اواخر الاسم المختص بالاسم والمراد بها الكسرة التي في الآخر وما قبله فلا
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة ويكون عارضا محضا
وهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة
كقوله وضربني وه ضمير في كونه ضربني دون قوله اذا كان فوق المثالين
المضروبين فاعرف وقوله اذهب ليتني ترك النون بالجر على ليتي وحمل عليه
ورماني على ضربني طرد الباب او لصون الفعل عن الكسرة تقديرا وعساني
محمول على لعلي والاكثر عساني واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسني
وما اجملي بترك النون فان قيل نون الوقاية حرف فلما يصان الفعل
عن الجر ينبغي ان يصان عنه الحرف ايضا قيل كسرة نون الوقاية ليست
اخا الجر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر ما يكون
عادا اولا بخلاف ما لو دخلت آخر الفعل وفي المضارع عطف على
قوله في الماضي عريا حاليا او متعلق به قوله مع نون الاعراب اي نون هي
الاعراب فالاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب
عموما وخصوصا من وجه نحو تضربني وتكرمني وانت للخطاب
لغير معين وهذا عطف جملة على جملة مع ظرف زمان لتمييز النون
اللام للعهد اي نون الاعراب فيه اي في المضارع صفة النون
اي النون الحاصلة فيه وفي لدن عطف على النون اي انت مع لدن

وان واخواتها وهي انّ وكانّ ولكنّ مخير جيرانت اى مخير بين الاتيان للمحافظة
على الحركات البنائية فى غير لدنّ وعلى السكون فى لدن وبين الترك تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما فى لعلّ لقرب اللام من النون فى المخرج
والحمل على لعنّ ومعنّ وانّ من لغاتها وكما فى ليت للحمل على اخواتها لكن لما
لم يكن فى ذاتها مانع وتحقق الداعى وهو قصد الابقاء على حركتها او الحمل
خلاف الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع فى لعلّ وهو انضمام
ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها
مستثنى منه ليت ولعلّ لعدم التخيير فيهما لعدم استواء الجانبين لانّا
ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما
لا ينافى التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان
كما فى ليت واختيار الترك كما فى لعلّ قسما من صورة التخيير فلا بدّ
قوله ويختار فى ليت وعكسها لعلّ على خروج ليت ولعلّ من هذا
الكلام ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخواتها لان استعمالها
اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا
يحذف فيه الا لضرورة الشعر نحو قوله كمنية جابر اذ قال ليتى
اصادفه وافقد بعض مالي ومن وعن وقد وقط هما بعض حسب يختار
الاتيان فيها فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى بمعنى كفانى للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة
والترك قياسا على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك وعن الرجل
وعكسها اى عكس ليت لعلّ اى يختار فيها تركها لثقل التضعيف وكثرة
الحروف ويجعل كلعلّ لكراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين

ظرف

فان قلت ضمير فالمبتدأ الخبر

ظرف يتوسط المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جار عند المحققين فى
الجهة او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام منه الحق فيراد بالمبتدأ المسند اليه
المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية
وبالخبر الجزء الثانى ونحو ذلك تسامح او يقال المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف
متعلق بيتوسط كما يقال رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه قبل صفة
المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط اى قبل دخول العوامل اللفظية من نحو كان
وانّ وعلمت واخواتها وبعدها مثال زيد هو القائم وبعدها وبعد العوامل
صيغة ضمير مرفوع اما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا
ولا يمكن الاختلاف فى كونه صيغة مرفوع منفصل مطابق افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة للمبتدأ لكونه عبارة
عنه من الواجب المطابقة بين العايد والمعاد مثال ما بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد هو الكريم
يسمى فصلا لجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيون يسمونه
عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت وقال الخليل وسيبويه
يسمى فصلا لفصل ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس فى حيز الاول
وليس من صفاته وتماته والمتاخرون قالوا سمى فصلا لانه يفصل اى
يفرق بين الخبر والنعت وقال الوجهين واحد والفرق فى العبارة
ليفصل حقيقة فيما بالتبيان او حكما فى ما لا لبس لكان الحمل على صورة
اللبس واللام علة التوسط لا التسمية لان هذا الغرض لا يحصل
بالتسمية بين طرف يفصل كونه الضمير عايدا الى الخبر وان كان المذكور
سابقا كالجزء الى لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت

او الى كون ما بعده محتملا نعتا او خبرا اتم اتسع فيه فيجا حيث لا لبس وذلك بالحمل
على صور اللبس وكان الضمير المنفصل كذلك يفيد ضربا من التاكيد وقوله
نعتا حال او خبر وشرطه اى شرط التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من
الصيغة ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل انما يحتاج اليه
فى المعرفة وافعل من ملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من
عمرو وذكر مثال الفعل افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة دون
الخبر قبل العوامل لا اصالتهما واستغنا بهما عن المثال المكرر بهما خلاف
الجزميين واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع
دخول اللام ولقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين
فى الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء او تاكيدا الا فى قوله
تعالى انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اى لا محل لضمير الفصل من
الاعراب وقوله لا ظرف مستقر خبر لا عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل وبعد
الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله له لكونه
ظرفا مستقرا او يتعلق بمعنى النفى وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل
مبتدا او يجعلون الجملة خبر المبتداء الاول وما بعده بالنصب عطف
على الثانى مفعولى يجعله او عطف على اول مفعولى يجعله خبره
فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله
خبره يحتمل ان يكون مرفوعا لما قبله والجملة حاله وبعض العرب
يجعله تاكيدا تابعا لما قبله ودخول اللام الممنوع دخولها على التاكيد
يمنع ذلك وبعضهم جعله تابعا لما بعده وذلك ليس بموجود فى كلامهم

وقع م

اصله

اصلا على انه تنفس كنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة قيل قوله قبل حشو و
الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان يقال هو من باب لزوم تعدد
ليلا اى يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير
على معاده غير ظاهر فيا لحرى ان يوكد ضمير غايب يسمى صفة الضمير ضمير
الشان اذا كان مذكرا او القصة اذا كان مونثا وهو يعود الى ما فى
الذهن من شان وقصة ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى القصة اذا
كان فى الجملة المفسرة مونث لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار
يفسر ذلك الضمير لا بهامه وهو ايضا صفة ضمير غايب بالجملة انما
وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير
الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من مكان التقرير
بعده اى الواقعة بعد ذلك الضمير لان القصة والشان لا يكونان
معقودين والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المؤول بالجملة نحو كان قايما
الزيدان وقوله بعده يتنبه لك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره
لمكان التاكيد لما مر ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا وتقسيم
لضمير الشان والقصة مستترا تقسيم للمتصل وبارزا اى غير مستتر
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير زيد قايم وكان اى الشان مثال
المتصل المستتر زيد قايم وانه مثال المتصل البارز زيد قايم و
كذلك عوانه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا او ظباء
وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف
اى جايز مع الضعف لعدم الدليل عليه الا استقلاله الخبر كلاما

كان مستترا او لا بارزا
مثل هو اى الشان مثال
المنفصل ع م

وعدم الرابط فيه وفيه انه يقوم الدليل عليه وهو رفع زيد قائم والجواز كونه

على صورة الفضلات لا مع ان اذا خففت استثناء مفرغ اى ضعيف مع

كل عامل الا مع ان اذا خففت واذا ظرف لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء

اى لا مقترنا بان وقت تخفيفها او استثنى وقت تخفيفها فانه لا لازم اي

فان حذفه معها لازم اما القول بوجوده فليكون ان عاملة اعتبارا

القوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ به فليكون ملغى صورة عملة

بالتخفيف وتغيير الصورة اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فان

قيل ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في

المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحدود اصطلاحية وان اريد

الاشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغايب والموجود

وغيرها قيل المراد الاول والتعريف لفظي اى تعريف لفظ بلفظ

اجلى منه جنس او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت

هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد

الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فانه وان وضع

للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوي لكن لم يقصد فيه ذلك بل كونه

كناية عن غايب متقدم الذكر او المراد اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب

ونحوه ويرد عليه ذلكم الله واجيب بانه على التجوز وهي مبتدا او محذوف

الخبر اى وهي خمسة والجملة بعده مبينة ذا يحتمل ان يكون خبرا

بحذف المعطوف اى وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتداء

محذوف اى وهو للمذكر ولمثناه كذا او وهو جزء الجملة خبر لا

والضمير محذوف اى ذا منها للمذكر قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا

كلمة

كلمة ثنائية نحو من وما فلا يحتاج الى بيان اصل وعلة احكام

الاسماء المتمكنة تمنعه وقيل اصله ذوي فحذفت الواو الثانية اعتباطا

وقلبت الاولى الفا وبني لمشابهة الحرف في الافتقار فذهبت التنوين

للبناء فصار ذا وفيه انه يقتضي ان يكون تثنيته ذووان كعصوان وفيه انه

لم يعهد ذلك فرقا بين المتمكن وغيره وقيل اصله ذَيَيٌ ذوي بيائين وقيل اصله

وقيل اسم الاشارة الذال والالف زايدة وقال الاخفش اصله ذيّ مع

التشديد ولمثناه من حذف الموصوف اى والذى لمثناه ذان وذين بلا

ذان وهي صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين وهي مرتجلة

للمثنى المنصوب كانا واياك والا لقيل ذيان او ذوان كعصوان ورحيان

فالاكثرون على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحرف في الاحتياج وقيل معرب

لاختلاف آخره بالعامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد صدق على بنايه وعدم الاضافة الاختلاف الى العامل بجعله بناء على كو

كالاختلاف في صيغ الضماير وهكذا القول في اللذان واللذين وعن ابي

اسحق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدين

زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذلك لان الفاء والياء قد

يكون للتانيث كضاربة وتضربين وتي بالجمع بين القلبين وته وذه بقلب

الفهما هاء وذهي وذي بالجمع بين البدلين ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان وتين

على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اى للمذكر والمؤنث اولا

ما قبله كان او غيره مدا وقصرا اى سواء كان ممدودا او مقصورا وقد

ينون مكسورا كالمصبر وان كان اولاء معرفة لافادة العدد وتريد بالعهد

منزلة النكرة وليعلم انه اذا كان مقصورا يكتب بالتاء ويلحقها اي

اي اسماء الاشارة حروف الابنية يعني ها وتتصل بها اي باسماء الاشارة حروف الخطاب
والدليل على حرفيتها امتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه ان ضمير افعل كذلك
وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ستة لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة لان الحرف
يذكر ويؤنث وهنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد فيكون خمسة وعشرين
يضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة وهي اي تلك
الخمسة والعشرون ذا وما سواه الى ذاكن فيكون الى اسقاطه فلا يخرج ما بعدها ذلك م
وذانك وما سواه الى ذانكن وكذلك البواقي وهي تاك وتيك الى تاكن
وتيكن وكذلك اخواتها اولئك الى اولئكن والجملة عطف على جملة في
ذاك الى آخره ولما راى المص كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان
اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط والظاهر ذكره في الوسط الا انه
اخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين وتلك مبتدأ وذلك
وتانك النون فيهما بدل عن اللام عند المبرد وعوض عن الف واحدة
عند غيره مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة
فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
ويجوز ان يكون التقدير ان كانتا مشددتين وفيه واولالك
مثل ذلك في افادة البعد جزمك وقال الاندلسي لا فرق بتشديد
النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد
واما ثم وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة اي خصه خصوصا و الجملة

موكدة واما ثم فقال كذا او ثم قيل كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري
الموصول يعني الموصول حيث يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار
ما موصول او موصوف لا يتم جزءا اي مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا
او نحو ذلك او جزء تمييز اي لا يتم جزئية او حال اي لا يتم حال كونه جزءا من
التركيب الا بصلة فان قيل ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد ويلزم
الاجمال والاشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ
الموصول في تعريفها اولا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم
ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل قال المص اريد بالصلة اللغوية
فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه انه
لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت
بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فتناقض كلامه قلت الظاهر
انه ليس تعريف الموصول باعتبار لفظ الصلة فيه من باب تعريف
الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير آخر
من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من
قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فان
قيل الموصول كما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة
الا بهما فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اهم من الركن فيتناول
الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته
ولو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه
سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او قصد بيان
الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وذلك وعائد احترازا عن نحو حيث
الضمير

فانه لا يتم جزء الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى العايد وفيه انه اذا اريد بالصلة
الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد آخر لان جملتها لا يسمى صلة اصطلاحا
ولو اريد بها الجملة كان قوله وعايدا احترازا عن الموصول الحرفي وصلته اي الموصول
جملة خبرية معلومة للمخاطب فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي
نكرة قيل لا ضير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيد المعرفة والعايد ضمير له اي
وعايد الموصول ضمير الموصول وصلة الالف واللام وهما من الذي والتي
صارتا بعدها بالتخفيف اسم فاعل او مفعول بمعنى الفعل لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا واعلم ان اعراب الصلة بالموصول كاعراب ما بعد الا بالاعراب
الاعراب فهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث ه
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث بالالف رفعا والياء نصبا
وجرا والاولى والذين كلاهما لجمع المذكر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
ومن وما واي نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا واية نحو ايتهن احسن من
هند عندي وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي نحو لئن لم تغير بعض ما قد
صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه اي الذي انا عارقه وقوله فان الماء ماء ابي
وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت اي الذي حفرتها وذا
الذي بعد ما التي للاستفهام نحو ماذا صنعت وقيل مطلقا والالف و
اللام عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله الالف واللام يوهم
كونهما موصولين قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال ومجموعهما
والعايد المفعول اللام للعهد اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به فيخرج
العايد الى غير الموصول والعايد اليه المتقدم ثم قيده بالمفعول ليخرج العايد

الذي هو فاعل وفيه نظر لان العايد الذي هو مبتدأ او خبر غير
جملة يحذف في صلته اي في السماء اله وفي الارض اله يجوز حذفه
مرادا الا لمانع كما في الذي ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه
حيث ما يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر
واعلم ان العايد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه
يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا
يحذف وبخلاف الضميرين نحو الذي ضربت عنده غلامه زيد وبخلاف العايد
الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده حيث لا يدل الموصول على
المحذوف لاستغنائه عنه وبخلافه في صلة اللام الموصولة لعدم ظهور
الموصولية فيها وبخلاف العايد في نحو قوله سمع الله لمن حمده فان
الضمير عايد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منويا
فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من
يقصد اتباع السنة كان هذا غير جايز من جهة النحو للزوم حذف
الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما ينبه الفاظ القرآن فينبغي
ان تفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات واعلم ان الاصل
ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما
وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمر
فلا حاجة الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار والحذف مع حصول
الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من
حيث هو ضمير كالعايد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على
تحقق مخالفة الاصل واذا اخبرت بالذي اي اذا اردت اي

اي تخبر عن جزء باستعمال الذي او التي وابنائهما كله سماعيه وليست بصلة الاخبار
لان الذي مخبر عنها لا بهم بها صدرها اي اوقعت كلمة الذي في صدر
الجملة وجعلت عطفا على صدرها موضع ظرف مكان نصب بتقدير
في وان لم يكن مبهما كلفظ المكان الخبر عنه اي الذي قصدت الاخبار عنه
ضميرا معمولا جعلت لها اي للجملة الذي مفعول ثان واخرته اي المخبر عنه
جعلت لها اي للجملة الذي مفعول ثان واخرته اي المخبر عنه حال
كونه خبرا عنه اي الذي فاذا الفاء تفسير وتعليل اخبرت اي اردت
الاخبار عن زيد الكائن من ضربت زيدا فمن تبعيضية وصفة قلت الذي
ضربته زيد بتصدير الذي وجعل الضمير في موضعه وتاخير زيد
خبرا وكذلك خبر مقدم او مثل الذي الالف واللام مبتداء في
الجملة الفعلية فاذا المتصرفة خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
من الفعل فان تعذر امر منها اي من الامور المذكورة بعد الاخبار المذكور في
ثم اي لاجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار في ضمير
الشان لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قائم
وقد تجعل المخبر عنه ظرفا على الامتناع واما بداء بالتفريع من الاخير لا الاولى
اخذا في القريب والموصوف بدون الصفة بخلاف الذي ضربته
زيد العاقل والصفة فقط فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان تخبر بالذي
عن زيد لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف لان الضمير لا يوصف
به والمصدر العامل بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب
لامتناع عمل الضمير بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب والحال
نحو جاء زيد راكبا لامتناع تعريفها والضمير المستحق لغيرها اي الذي نحو

او خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا

زيد

زيد ضربته فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول الذي زيد ضربته هو لزم خلو المبتدا
او الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وقد لغيرها بمعمول المستحق واللام
لتعريف العهد والاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد
ضربت غلامه ولو قيل في الاخبار عن غلامه الذي زيد ضربته غلامه
لزم خلو الموصول او المبتداء عن العائد وما مبتداء الاسمية اي المنسوبة
الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي واحترز به عن الحرفية موصولة نحو اعجبني
ما صنعت واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى وشرطية نحو
ما تصنع اصنع وموصوفة ابهاما يعني نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
ويحتمل ان يكون ما في البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بكره والمثال
يصلح محتملا وتامة اي نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى ان
تبدوا الصدقات فنعما هي اي نعم شيئا هي بمعنى شيء منكر عند ابي علي
على بمعنى الشيء معرفا عند سيبويه وصفة نحو اكرمته لوجه ما اي لوجه
اي وجه وقيل هو حرف زائد وفائدتها الابهام والتاكيد والتنكير
تعظيما نحو لامر ما علت او تحقيرا نحو اعطيته ما او تنويعا نحو اضربه
ضربا ما ومن كذلك اي مثل ما في اوجهها ان يكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك او شرطية نحو من يضرب اضرب واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وموصوفة لما بعده نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو رب من جاءك قد
اكرمته ويجي عند الكوفيين حرفا زائدا ايضا ولا يسلم لهم بقوله ان الزبير
سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاكثرون من عدد فمن زائدة اي الاكثرون عددا

عدة او البصرة بجعلها موصوفة اى النكرة وان انها تابعة عدد ذا واعلم ان بناء من
وما الموصولتين لشبه الحرف فى الافتقار والاستفهاميتين والشرطيتين
لتضمن الحرف والموصوفتين واما التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة
لفظا الا فى التامة والصفة وأيّ للمذكر وأيّة للمؤنث ولفظة ايّة اريد بها
اللفظ نحو علم فينبغى ان يمنع للسببين الا ان يجعل تنوين المشاكلة لكن فى ثبوت
ما ثبت فيه من الوجوه الاربعة دون انتفاء ما نفى عنه فلا يرد مجيئهما صفتين
دون نفى ان تكونا موصولتين نحو اضرب ايّهم وايّتهن واستفهاميتين نحو
ايّهم اخوك وايّتهن اختك وايّهم وايّتهن واستفهاميتين نحو ايّهم اخوك
وايّتهن اختك وايّهم وايّتهن لقيت وشرطيتين نحو ايّا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى وايّة سلكت سلكتُ وموصوفتين نحو يا ايّها الرجل ويا
ايّتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين فى غير هذا المقام واجاز الاخفش
مررت باىّ محسن اليك وصفتين ايضا نحو مررت برجل اىّ رجل وامرأة
ايّة امرأة وفى قوله لكن يشير الى عدم الوجه الاخير لعدمه فى ايّة كما ثبت
بالاتفاق فلعله ادرجه فى الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام
لانه اذا قيل مررت برجل اىّ رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف
كنهه ويسأل عن شأنه ويقال اى رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم
فلم يعرب اعراب الموصوف وهى اى كل واحدة من اىّ وايّة معربة للزوم
اضافتهما المانعة عن البناء لتنزلها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا
يرد نحو حيث لانها غير متمكنة لانها لازمة ولا يرد نحو يومئذ ويومئذ ينتقض
لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضافة الى الجملة
واهية كالعدم حيث قامها مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا

بين الجهتين وحذف صدرها مسندة كاسم مقام الجملة الحالية اى يعتبر انفرادها فى الاعراب
بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلقا ولا بيانا بحالها من الموصولات فى الاعراب
غيرها الا اذا حذف صدر صلتها فانه يجوز ان يبنى لان ازدياد شبه الحرف لازدياد
افتقارها لحذف ما هو جزء الصلة فعادت مبنيا لان ما هو صفة لاشياء ينزل
اليه كل شىء بادنى سبب وبنى على الضم لجبر النقصان كقبل وبعد على هذا المحذوف
ايّ لو كانت غير مضافة نحو اضرب ايّا افضل فانه لا يمنع الا منصوبا له
فالاولى ان يقال ايّ اذا كانت مضافة بنى على الضم سماعا نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايّهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد وذهب الكوفيون
الى انها معربة مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلق الننزع
ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم وحمله يونس على
التعليق بالاستفهام فيلزم التعليق فى غير افعال القلوب وهو غير جائز بعينها
كما عرف وحمل الاخفش على زيادة من فى الاثبات كما هو مذهبه وجعل
ايّهم اشد مستأنفة وقال سيبويه ولا اعراب افصح جيد قال الجرمى
خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايّهم افضل
الا منصوبا وانما لم يستغن بايّها الرجل لانه فى بيان اعرابهما من بين
الموصولات لا مطلقا وفى ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان
باحدهما بالذى وفيما ذا صنعت وكذا من ذا اكرمت لافادة معنى الذى
يكون ذا موصولا والجملة صفة وجهان او مستأنفة نحو جوابه اى جواب ما
ذا صنعت رفع على هذا الوجه اى رفع او نصب كجواب من ابوك
على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير فى قولك الاكرام فى جواب
من قال ماذا صنعت الذى صنعته الاكرام وجملة جوابه رفع معرفة

والوجه الآخر اي شيء يكون ما استفهامية بمعنى اي شيء منصوبة المحل على انها مفعول
به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصب على المفعولية
فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقرئ قل العفو في جواب
ماذا ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال بنيت لقيامها
مقام الامر او الماضي والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغها صيغ الافعال
وتنوين بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر والظرف والجار
والمجرور في بعضها كرويد ووراءك وعليك ظاهر وبعضها ينبغي ان
يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو شكان وشتان وهيهات
ونزال فانها على زنة ليان وفوقة وذهاب فحمل المحتمل على المتيقن وجعل
الكل منقولا عما كان كذا وهذا يحتمل الوجه الرابع ان يكون ناقصة
على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة بمعنى الامر قدم الاشكال ان كون
اسماء الافعال بمعناه او الماضي وضعا فلا يرد نحو الضارب بمعنى
الذي ضرب وفيه انه لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا صدق
حد الفعل اليه وفيه انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الافعال
وضع اعتباري استعمالي فلم يتناول نحو الضارب اسم لعدم هذا
الوضع ولم يخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك الوضع ويرد عليه
أف بمعنى اتضجر وأوه بمعنى اتوجع واجيب ان اصلهما كونهما بمعنى
تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا مثل
رويد زيدا مثال المتعدي ونظيرها بمعنى الامر وزيدا مفعول دون
وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كقائم الزيدان
على رأي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه انا لا نم ان هذا التو

من الابتداء بنا فيه معنى الفعل لكونه مسندا بلا مسند اليه وقيل انها
منصوبة المحل على المصدرية وفيه انه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا
يكون ح اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها
بمعنى الفعل واخذها حكمه اي امهل وهيهات ذلك اي بعد مثال اللازم ونظير
ما كان بمعنى الماضي واشار بمثالين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر
او الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا
اولا وفعال كائنا بمعنى الامر الكائن من الثلاثي قياس
ان يكون حالا من ضمير قوله قياسي اي قياس او ذو قياس اي يصح اشتقاقه
من كل ثلاثي كنزال اي هي مثل نزال بمعنى انزل وفعال اي ما يوزن بفعال
مصدرا حال من ضمير مبني معرفة كفجار بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدرا
او هو كفجار والجملة معترضة وصفة مختصة بالنداء اولا مثل صفة صفة
او خبر مبتدا محذوف يا فساق مبني خبر فعال لمشابهته له اي لمشابهة
فعال التي هي مصدر معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله لمشابهته مفعول له
مفعول به لمشابهة واللام لتقوية العمل عدلا وزنة تميزان اي
لمشابهته عدلا وزنة لعدل فعال وزنته او حالان اي حال كونه
معدولا وصاحب زنة فعال وعلما الواو داخلة على قوله مبني في الحجاز
وعلما حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز ومعرب في تميم اي اختلف فيه
حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني في الحجاز ومعرب
في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر
عن التعليق بهذا الحال للاعيان اي العين والشخص اذ لم يجنس
تبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان فلا يصح

التقييل واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله للاعيان صفة علما مؤنثا معنويا او هو صفة
على كقطام علم مؤنث وغلاب علم مؤنث مبني عطف بالواو السابقة على قوله نحو
والفاجر المبتداء وهو قوله فعال في استعمال اهل الحجاز لما مر في فساق وفجار
ومعرب في استعمال اكثر بني تميم وقوله مبني ومعرب بمعنى خبر واحد اي مختلف في
اعرابه وبنائه الا استثناء من قوله وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال
يكون علما فاستثنى منه ما لم يخرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين
اهل الحجاز وجميع بني تميم ما كان في آخره والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء
من الموجب التام راء فانه مبني بالاتفاق نحو حضار علم كوكب فانه لم يعرف
الا مبنيا ولعل بناءه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرير وكذا اطلا
وكوار ونحو ذلك الاصوات لم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان
الاصوات ما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او تنبيه
به غيره كالتنبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات
من نحو نخ صوت الاناخة وغاق صوت الغراب وانما ذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها ويبنت طريقها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء كل لفظ حكي به صوت اي صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرها
وتنبيه به انسان بصوت غيرها كالنقط بعض الصيادين عند الصيد لئلا
ينفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب
لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال نخ ايضا صوت
اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا او صوت التصويت اي الصوت
يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك يصوت تصويتا به مفعول
ما لم يسم فاعله البهائم لزجرها او دعائها او تخويفها او غير ذلك وانما لم

يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب واوه
صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذا القسمان ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
او لان المراد كهذين او غيرهما فلا يخرج المذكور وانما حذف بقرينة ان
هذا القسم اول الاقسام فالاول محذوف المعطوف اي ما حكي به صوت
كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني اي ما صوت
به البهائم كنخ عند اناخة البعير المركبات اللام للعهد اي المركبات
المذكورة من قبل وستعرف وجه بنائها وفي الاصطلاح فالمراد بالمركب
كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اي لفظين وجعله كلمة واحدة بالامتزاج
وانما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان جزءه الاخر صوت
لا اسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل
انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين فلو قال
من لفظين لكان اولى وبانه لا يخرج بخت نصر لان ثاني الجزئين فعل
لكنه يخرج منه نحو حيثق مشق علما مركبا من مهملين وليس صفة
كلمتين بينهما اي بين تينك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا اضافة
ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم وبزيد
فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي بني الجزآن الاول للتوسط و
الثاني للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشر وحادي عشر وجيء به
مثلا لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر
وفيه ان عشر بمعنى احد وعشر ثم غير المركب مع بقاء التركيب الى احد
من احد عشر لبيان حاله بتغيير الصدر الى صيغة اسم الفاعل المشتق

من الواحد وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى
الواحد والعطف بعد التغيير اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه
والمعنى باعتبار المنقول اليه مبني لحمل على احد عشر واخواتها اى اخوات
حادي عشر الى تاسع عشر الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيه الجزء بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان
لم يتضمن الثاني اعرب الثاني لبعلبك وبني الاول على الفتح في
الافصح للتوسط المانع من الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا
الى الثاني ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات اى بعض الكنايات انما لم
يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة بالتعيين
فلا حاجة الى تعريفها وقال المص الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع
في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه وفيه انه يخرج
منه كم وكذا وانما بنيت الكنايات لتركب كذا من كلمتين مبنيتين
الكاف وذا ولتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية
على رب او كم الاستفهامية وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى
عنها بهما واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية كم وكذا الكاين
او الكاينين للعدد صفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير
العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد ونحوها
وكيت وذيت اصلهما كيت وذيت فخففتا للحديث والقصة
وكم الفاء للتفسير الاستفهامية اى الدالة على الاستفهام مميزها اى
مميز كم الاستفهامية منصوب على التميز ومنصوب خبر للمبتدا الثاني
والجملة خبر للمبتداء الاول مفرد حملا على مميز العدد من احد عشر الى

تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية اى مميز الخبرية بحذف المضاف والاول
ليصح الجزاء والجملة عطف على الكبرى اعني قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب
دون الصغرى الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار
والانشاء في كم الخبرية لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب
انشاء للاستكثار فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة لحملها على العدد
المضاف كثلثة ومائة والالف افضل لتعدد الاضافة ولم ينصب على
التميز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية مفرد مرة كمميز مائة والف
ومجموع اخرى كمميز ثلثة الى العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية
على ما ذكر لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا
حكم العدد وهو نوعان المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطى كم الاستفهامية
حكم العدد المميز فينصب مميزها مفردا والخبرية حكم العدد المضاف
فخفض مميزها على الاضافة ولما حمل على العدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجمع والى المفرد جرى فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس
لان كم الخبرية نقيضها رب فالجر بعدها اليق وتدخل من البيانية
فيهما اى في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية ولهما اى لكم الاستفهامية
وكم الخبرية نقيضه رب هي لانشاء التقليل وكلاهما اى كلا النوعين
وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم الاستفهامية والخبرية
ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية يقع حال
كونهما كلاهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ كل الفاء للتفسير وما موصولة
وفي كونها موصولة نظر اذ كلمة كل من المعرفة للاحاطة الاجزاء فلا يستقيم
المعنى اى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية بعده الضمير عايد الى

صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام والخبرية
مم

ما او الجملة الظرفية او الاسمية صفة او فعل ناصب غير صفة فعل مشتغل عنه اي
معرض عنه بضميره او متعلقه احترازا عن نحو كم رجلا ضربته اذا جعل كم مبتداء
ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه كان ضمير العايد الى قوله كل ما بعده والجملة
خبر المبتداء الاول منصوبا وجوبا على انه مفعول او خبر للفعل الواقع بعده
معمولا على حسبه اي على حسب العوامل او على حسب ذاته اي اذا كان
مفعولا به كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان
منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو كم رجلا لقيت وكم
غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم قصد
قصدت وكم رجلا كان من جاءك وكم رجل من حضر لي وعليه
نظر حيث يخرج عنه نحو كم رجل ضربته ولا شك في جواز نصبه على شريطة
التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فمرفوع
الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل ضربته
فيه او يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم
رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذ الناصب في
صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر موخرا
فصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا او كل ما تقدم
لا موصولة كما تقدم قبله حرف جر مبتداء وفاعل الظرف نحو بكم درهما
اشتريت العبد وبكم رجل مررت وقوله حرف او مضاف عطف عليه
نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بالاضافة الحاصلة
بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديري او بذلك الجار او المضاف
لانتقال الصدارة منهما الى الجار والمضاف لمكان الجزئية وقوله المجرور

خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وكلا اي وان لم يكن بعده فعل ناصب
غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف او وان لم يكن كذلك لا لفظا
ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته فمرفوع اي فهو مرفوع وجوبا
او على الوجوب مرة وعلى الاولوية اخرى وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء
او خبرا الثاني قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
ولا يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا وكم رجل ضربته فيكون
منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب في نحو كم رجلا
او كم رجل غلامك وعلى الاولوية كما في كم رجلا او رجل ضربته او ضربت
غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى مبتداء ان لم يكن كم الاستفهامية
والخبر ظرفا مستقرا او ليس ما بعده ما يصلح للابتدائية وفيه لصدق
حد المبتداء عليه وذلك في نحو كم رجل او رجال قام او قايم وكذلك
في نحو كم رجل وكم رجلا غلمانك لتعينه بالابتداء اصطلاحا على ما عرف
في نحو ابوك عند سيبويه وخبر ان كان كم الاستفهامية والخبر ظرفا
مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه
ظرفا مثاله نحو كم يوما سيري وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب في جميع
الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها مثله في جميع الوجوه و
اسماء الشرط فانها مثله في بعض الوجوه فنظير ما وقع منها بعده
فعل ناصب لها نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما
تصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف نحو بمن مررت وغلام من
ضربت ومن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه ونظير الرفع بالابتداء

نحو من يأتيني فهو يكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظير
الخبر نحو متى سرت واين قامت ولا يتأتى ذلك في اسماء الشرط حيث
لا يقع بعدها الا الفعل او في مثل مميزا اي فيما هو مميز في بعض الوجوه
ثلاثة اوجه او فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز و
وانما سميت مميزا اعتبار بعض الوجوه كم عمة البيت للفرزدق يخاطب جريرا وكم يحتمل الخبرية
والاستفهامية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية
تدل على كثرتها بحيث خرج عددها عن ضبطه واحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن
التقرير وحمله على الاقرار ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقر به الخصم
عند الاستفهام عنه والتنكير في عمة للتحقير او التكثير او التفخيم لك ظرف مستقر
صفة عمة وفي ذكر اللام تخصيص الشاعر ببيان اختصاص مثل هذه والخالة
له يا جرير والجملة الندائية معترضة متضمنة لايقاظه لسماع ما ذكر والتصريح
بتوجه الشتيمة اليه وخالة ذكر الخالة والعمة لبيان انه اذيل الطرفين وتمام
البيت فدعاء قد حلبت علي عشاري وهو صفة خالة او صفتهما وخالة بتاويل
كل واحدة منهما ويصح فيه الوجوه الثلاثة كموصوفها ويمكن رفعها على انه خبر المبتدا
ونصبها على الحالية من ضمير لك وقوله قد حلبت خبر او صفة او حال وذكر
الحلب لبيان انها خادمة للمواشي وهي ابلغ في الذم من انها خادمة الاناسي
واستعماله على يدل على حلبها عشاري مع كراهية ذلك واستنكاف خدمتها
والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر وحلب
العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار يتأذى من
الحلب ولا يطيع الا من الفته واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار على
على استدامتها هذا الفعل منهما والفدعاء العشار بها ثلاثة مبتدا او متقدم الخبر

اوجه

اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء
وحذف مميز كم ويكون ما بعدها وهو قوله قد حلبت او كم مرة عماتك يا جرير
وخالاتك فدعاء قد حلبت علي عشاري فيكون كم ظرفا او مصدرا لقوله حلبت
وقد يحذف المميز في مثل كم درهما مالك وكم رجلا او كم مرة ضربت
الظروف مبتداء منها ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما للوصول
فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة خبر المبتداء اعني قوله الظروف
قطع عن الاضافة المنوية المقصودة بحذف المضاف اليه واذا نفيت
الاضافة اعربت مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وانما
بنيت ح لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبهه بالحرف في احتياج
الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير الذكر ايضا قيل نعم لكن الاضافة
تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه دائما الى الجملة
لذلك المانع واحترز بالقسم الاخير القسمان كقبل وبعد وتحت وفوق وامام
وراء وخلف واسفل ودون واول ومن علي ولا يقاس على نحو يمين و
شمال ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي اليه فلما حذف صارت حدودا بها ينتهي الكلام واجري في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير وحسب اي اجري لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه
لابهام غير وكثرة الاستعمال في حسب ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان وانما بنيت حيث للزوم
اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او
فعلية في الاكثر استعماله وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا ومنها

اى ومن الظروف المبنية اذا الكاينة او هى كاينة للمستقبل فهى صفة اذا
او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة واذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى المستقبل
وقد استعمل فى الماضى نحو اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب
الشمس ولغير نظير وفيها اى فى اذا معنى الشرط مبتداء متقدم الخبر ولذلك
اى ولاستعمال اذا فى الشرط والجار متعلق بقوله اختير فعل ماض مجهول من
الاختيار بعدها اى اذا الفعل مفعول مالم يسم فاعله اى قيل باولوية الفعل
بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير رصين فيه لم يجب بل جعل
مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة
والمفاجاة تفاعل ناگاه رسيدن اى لوجود الشى مكان مفاجاة وهو مصدر
مهموز اللام من باب المفاعلة فيلزم المبتدا فى الاستعمال غالبا بعدها
اى اذا للمفاجاة ومنها اذ اى من الظروف المبنية اذ الكاينة او هى كاينة
للماضى وقد يقع بعدها اى اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها
اى من الظروف المبنية اين انى الكاينتان او هما كاينتان للمكان استفهاما
اى وقت من حيث الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام
وشرطا وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاستفهام والشرط ومنها متى الكاينة
او هى الكاينة للزمان وهو اكثر استعمالا من ايان فيهما اى فى الشرط و
الاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى وحكى
ايان بالكسر ايضا فى لغة بنى سليم للزمان استفهاما عن المستقبل بخلاف
متى فانه اعم وبنى لتضمن الاستفهام واجاز المجازاة به بعض المتاخرين
قيل اصله اى اوان محذوف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم
بعد القلب وقيل اصله اى ان خففت بحذف الهمزة وفيه نظر لان ايان

غير مستعمل بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل
زيدت فى اين تشديد والف فى وزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان
للزمان وفيه انه يحتمل التغيير ومعنى بعد التغيير لفظا قوله استفهاما تمييز
او حال او ظرف اى ايان للزمان او وقت استفهام وايان بمعنى متى لا
يختص بالامور العظام نحو [illegible] ايان مرسيها وايان يوم القيمة
وايان يوم الدين ومنها كيف الكاينة او هى كاينة للحال استفهاما اى
وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام
وانما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور و
الظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخفش
يقول معناه كيف انت اى فى حال السقم وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام
ومنها مذ قدم مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكاينتان او
هما كاينتان بمعنى اول المدة وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاضافة
والشبه بالغايات وحملا على مذ ومنذ الحرفين مثلهما اى يقع بعد
مذ ومنذ مفرد ويتصل بهما المفرد لا المثنى ولا المجموع لان اول
المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة اى اول مدة عدم رويتى اياه يوم الجمعة وقيل المثنى بعدها
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما المعرفة الواقعة
خبرا منها لان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم فلا فايدة
فى ذكره فلا بد من التعيين ليفيد فالمعرفة هو الاصل فى ذلك
وقيل المنكر بعدها نحو ما رايته مذ يوم ليقتضى حصول التعيين وهو

المقصود وبمعنى الجميع اى جميع المدة فيليهما اى يقع بعدهما المقصود بالعدة اى الزمان
الذى قصد هو مع عدة لانه لما قصد بيان جميع المدة لابد من ذكر المدة مع عدة
يتعلق بجميعها حتى يفيد نحو ما رايته مذ يومان اى جميع مدة عدم رويتى يومان
وفيه ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته
مذ يومنا هذا وفيه ان المراد عدم الافراد وعدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم
ذلك فلا يرد وقد للتقليل يقع المصدر بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك
او الفعل نحو ما فرحت مذ ذهبت او انّ مثقلة او مخففة نحو ما فرحت مذ
انك ذاهب فان قيل لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت قيل
لعله اعتمد على تصوران بالتشديد والتخفيف معا او ادرجها فى ذكر الفعل
بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية واغلم يذكر الجملة الاسمية للقلة نحو
ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين زيد مسافر فيقدر زمان مضاف
لصحة الحمل فكان التقدير فى ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى
اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفى ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
زمان انك ذاهب وفى ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة
الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ فى الصور وهو اى كل من مذ ومنذ مبتداء
فى صورة وقوعهما مبتداء من المقادير بالمعرفة وهى اول المدة او جميعها خبره
اى خبر المبتداء ما بعده الجملة صفة مبتداء او مستانفة خلافا للزجاج
هذا القول خلافا للزجاج فانه يعكس بناء على نكارتهما والجواب ما ذكرنا من
التاويل بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى من الظروف المبنية
لدى وهى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن و
ساير اللغات لتضمن معنى من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمها من لفظا او

تقديرا

او تقديرا او حمل لدى التى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليها وفيه انه يوجب
ان لا يبنى عند لظهور من فى نحو من لدن لعدم التضمن وقالوا انها بمعنى من عند
وحمل لدى التى بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه ويمكن ان بنى لدى بالحمل على لد
الموضوعة وضع الحروف بناء على البناء وعدم التصرف ودفع بناء البناء عليه
وفيه الفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك
وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل فى البعيد ولدن وقد
جاء لدَن ولدِن ولدْن ولدُن ولَد ولُد ولَدْ اصل اللغات لَدُن
كعضُد فاسكن العين بلا نقل فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت
النون كسرا او حذفت او بنقل الضمة فحركت النون كسرا او حذفت النون من
اصل اللغات وبعبارة اخرى بحذف النون من لدُن بلا اسكان العين او
بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او تحرك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها
بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او تحرك كسرا بعد اسكان العين بلا نقل ومنها
اى من الظروف المبنية قط وفيها لغات للماضى اى للزمان الماضى المنفى وقوع
شئ فيه نحو ما بمعنى ما رايته قط اى ما رايته فى جميع الازمنة الماضية او للامر الماضى
المنفى اى عامله ماض منفى نحو ما رايته قط فان كان الماضى صفة زمان فاسناد المنفى
اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى الزمان الماضى نفى شئ فيه وان كان
صفة العامل فالاسناد ظاهر وكذا الكلام فى المستقبل المنفى ولما قوله هل رايت
الذئب قط فهو ماض منفى معنى وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراه قط اى
دائما ومنها عوض الكاين او هو كاين للمستقبل اى الزمان المستقبل او للامر المستقبل
اى عامله يكون امرا مستقبلا المنفى نحو لا اراه عوض اى فى جميع الازمنة المستقبلة
ولو قال قط وعوض للماضى والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن

لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما والظروف
المضافة الى الجملة الفعلية الجزئية نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين واذ
نحو يومئذ وحينئذ ويجوز بناؤها اي تلك الظروف على الفتح اذ الجملة مبنية من
حيث هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل لكن اكتساءها البناء
لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونه مبني الاصل اذ مبني الاصل كالحرف والماضي
والامر او يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا او لا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرورة
المحل فيه الجملة المجرورة التي خرجت الجملة عن كونها مبني الاصل ولم يخرج عن شبهها بمبني
الاصل بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضافة الى الجملة جواز البناء واختيار
الفتح للخفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف تدعو اليه قيل تمنع من حيث
انها نائبة عن التنوين المنافي له وتدعو من حيث اضافته الى المبني فجواز البناء توفيقا
بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اي كالمذكور من الظروف مثل وغير
مقرونان مع الحرفيتين ما وان وأن نحو مثل ما انكم تنطقون ونحو ما يمنعني
من الجلوس غير انك قايم ونحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في
غصون ذات اوقال بني غير لاضافته الى ان نطقت وكذا مثل للاضافة
الى الجملة صورة وتشبيها بالظروف في الابهام ولهذا ذكرهما في بحث الظروف
واعلم انه شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين بعدما قسمه
الى المعرب والمبني وبين قسميه فقال المعرفة ما وضع بوضع جزئي كالاعلام
والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء
لشيء ملتبس بعينه اي لشيء معين واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار
وقوعه على شيء معين في التركيب فيدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات
الوضع لكنها جزئيات الاستعمال ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة اسير

بمعين

بمعين لتعيين الحقيقة المرادة به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم
النكرة فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجه لك ورأس لك كلان وضع امثاله لغير
معين وان تعين بعارض واعلم ان الشيء المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد
والرجل معهودا وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد محلى بلام الجنس او جمعا
معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف
وهي اي المعارف وهي ستة بالاستقراء وفي ذكر الستة ستة وهي المعرفة بالنداء
نظرا لرجوعها الى المعرف باللام وذكرها بحسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار
بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة المضمرات نحو انا وانت والاعلام كزيد
وعمرو والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة كالذي وهذا وما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام والميم في ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف ولم يقل ما دخله
اللام للتحديد نحو ما دخله اللام الزايدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار
مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف او
بالنداء نحو يا رجل بقصد التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة والعلم
بنكرة المتقدم من انها ترجع الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والمضاف
الى معرفة للمضاف احدها اي الى احد الاربعة المذكورة معنى مفعول
مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة معنوية معنى او اضافة
معنوية او مفعول فيه بحذف مضافين لقوله والمضاف اي وقت افادة
معنى او مفعول له بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف
الى احدها لافادة معنى واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات والمضاف

يعتبر التعريف فيها قيل وما عرف باللام مستغن عن التعريف لا جرم خص العلم بذكر التعريف

فقال والعلم ما وضع لشيء عينا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويولف اولاده

بعينه او ملتبس بعينه احترازا عن النكرة غير متناول لغيره فرد او جنسا في شيء

من التراكيب فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم غير المعنى المراد بهما في تركيب واحد

وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما فردا آخر في تركيب آخر والمراد لا

يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل انت فانه يجوز استعماله في غيره بخلاف

مثل انت فانه يجوز استعماله في غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا يخرج

لفظ الله لانه لا اشبه شيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان

السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجوده

وفيه ان نفي التناول وان كان سلبا لكن باطل وفيه ان الموصوف مع الصفة

تصور له تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه

بالنفي مع كون الصفة موجبة وفي نفي تناول ما اشبهه لما بقي التناول مع وجود

ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة

فالمعرف بوضع واحد انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع

لشيء بعينه متناول لغيره ايضا لكن باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه

انه غير متناول لغيره بوضع واحد ولا يرد اسامة لوضعها الحقيقة معينة غير متناول

غيرها وان كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجعي والذكرى

كذلك وفيه واعرفها اي المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب النكرة

ما وضع لشيء من غير ان يشترط فيه الوضع لمعين بوضع كلي او جزئي لا بعينه

واحترز به عن المعرفة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين

لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين

لعارض

لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو

وجه للشيء وراس له لان ذلك وضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض

اسماء العدد لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التنكير

بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمونث لكان اولى لتعلقها بمبحث التذكير و

التانيث ايضا وكانه اشار الى تقسيم الاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها

فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كل ما

سواها من القسم الآخر ما وضع خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية نحو رجل فانه

وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان

لانه لم يقصد فيه هذا القيد بالكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى في رجل

ايضا لكمية احاد الاشياء اي لبيان كمية احاد الشيء وكمية الشيء عدده المعين وفيه

والياء للنسبة اي الصفة المنسوبة الى كم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد

الخاص فيه احاد جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الاحاد بالدفعات

وان لم يرد لا دفعة ولان المراد بالوضع للصفة الدالة على مقدار الشيء ولو قال ما وضع

للكمية لكان اولى وفيه انه دخل في التعريف نحو الخط والسطح والجسم التعليمي فقوله

احاد الاشياء احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما نحو ثلث

جماعات او ثلثة جموع فيدل على احاد الجماعات واحاد الجموع فلا يرد نقضا

وفي القول بانه احتراز عن الذراع نظر لانه وضع بما وضع للكمية وهي الخشبة المعدودة

ولم يوضع للكمية فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج حينئذ الى قوله احاد

الاشياء وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكنه لا يخفى وضعه لكمية

الخشبة لوضعه لخشبة متصفة بكمية معينة اصولها اثنتا عشرة كلمة جملة

مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال ما هي

فقال اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر بيان اسماء العدد فقط من
غير بيان اصالة بعض وفرعية الآخر تنبيها على ان اللائق بالسوال ان يسال الاول
منها فكانه تلقى المخاطب بغير ما يطلب تنبيها على ان الاولى بالسوال غير هذا
واحد بدل بعض من اثنى عشر وفيه او خبر مبتدا محذوف الى عشرة اى
للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره الى عشرة ولو لم يقل بذلك لخرج العشرة على ان الغاية
ومائة عطف على واحد والف تقول انت فى الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة
على وجه التعداد واحد واثنان واحدة واثنتان او ثنتان على الاصل بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث ثلثة الى عشرة اى تقول ثلثة بالحاق التاء فى المذكر تاويل
بالجماعة يجوز التانيث بالجمع ايضا وقوله الى عشرة متعلق بمقدر بينا او المراد وما زاد
عليها الى عشرة فالى للاسقاط وثلث للمؤنث بترك التاء فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث الى عشر والتقدير فيه كما فى المتقدم احد عشر اثنا عشر احدى عشرة و
اثنتى عشرة او ثنتا عشرة شروع فى عدد المركب اى يذكر الجزءان بترك التاء
فى المذكر ويؤنثا بالتاء فى المؤنث على الاصل ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة
عشر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة يعنى يسقط التاء من العشرة
ويثبت فى النيف فى المذكر ويعكس ذلك فى المؤنث برجوع العشرة بعد
التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا لخلاف الاصل وتميم تكسر الشين
اى شين عشرة فى المؤنث تحرزا عن توالى اربع متحركات مع ثقل التركيب و
هذه الجملة معترضة عشرون واخواتها وهى ثلثون واربعون الى تسعين
فيهما اى فى المذكر والمؤنث ومعنى قوله عشرون مقول تقول على التعداد
والرفع على الحكاية اى اخواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول
وان رفع اخواتها فهو مبتدا محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة

فحاصله ان احدى عشرة وثنتا عشرة او حسن فى ثلث عشرة الى تسع عشرة واما الحجاز فيسكنها تحرزا عن توالى اربع

ولو جعل عشرون مبتدا واخواتها عطفا عليها وفيهما خبرا لا تنقطع سلسلة التعداد
فيشكل قوله احد وعشرون الى آخره احد وعشرون الى آخره احد وعشرون اى
تقول احد بترك التاء فى المذكر اذا زاد على عشرين فاحد تقول وارتفع على الحكاية
احدى فى المؤنث وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله
تقول اى تقول كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف ملتبسا
بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر وثلث بدونها فى المؤنث
فتقول ثلثة وعشرين الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين
امراة وكذا فى ساير العقود فقوله بلفظ تقدم حال من المعطوف عليه المفهوم او
صفة للعطف اذ اتصاف المعطوف عليه بشىء يوجب اتصاف العطف
الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين متعلق الى كمتعلق الى المتقدم مائة والف
من سوى ات تقول على وجه التعداد مائتان والفان تلزمهما اى تقول كذا
وكذا فى المذكر والمؤنث مضاعفا بالعطف على ما تقدم ثم تقول قوله ملتبسا
بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعا او بالعكس واقعا على وجه تقدم
من التذكير فى المؤنث والتانيث فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب
والعطف تقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان واثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ثم تقول مائتان
وكذا وثمنمائة الى تسعمائة وكذا واحد عشر الفا وكذا الى تسعة وتسعون
الفا وكذا ومائة والف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك فقس
وزد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة فى الكل وفى
ثمانى عشرة فتح الياء افصح لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر

وفتح الباء بعد استقدم المجزوم وجاز اسكانها اى الياء تخفيفا وحذفها اى حذف
الياء ايضا بكسر التخفيف لفتح النون بعد الحذف على صورة اخواته
من انفتاح الصدر شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون معتقب الاعراب
نحو قوله نيا ايا لتنع حسان واربع فثغرها ثمان ومميز الثلثة وما زاد عليها الى
العشرة مخفوض بالاضافة لئلا يكون المميز الذى هو موصوف معنى
بالنصب على صورة الفضلة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا فى الشعر
لضرورة امتناع الاضافة مجموع اى جمع كان مكسرا او بالالف والتاء ان
تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل جمع كثرة
وقيل فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد
جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس وقيل
فى استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان
الثلثة فى التربص فى حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة وانما وقع
مجموعا لكون الثلث فما فوقها جماعة فالحرى ان يفسر بالجماعة واما افرادا
مميز ما فوق العشرة فلما ستعرف فى لفظا كثلثة رجالا او معنى كتسعة رهط وثلثة
ذود وخمسة نفر الا اى مخفوض مجموع فى كل المواضع الا فى ثلثماية وما زاد
على ذلك الى تسعماية فان مميز الثلث الى التسع فى ثلثماية الى تسعماية وهو
لفظ الماية مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر ماية استغناء بالالف وانما
جعلوا ذلك لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام الفرد فى احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزا الى الجمع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشرة وانما رجعوا
الى الخفض تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه وكان قياسها
اى الماية المضاف اليها ثلث الى تسع مايات كمايات ومئين كسنين وبعضهم

يضم

يضم الميم قال الاخفش لو ضممت مايات مايتان كسنين جاز لكن ترك هذا القياس واستحسن
الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم افراد التمييز فان قيل اضافة العدد
الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا فلا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين وكيف
يقال والقياس سنين قلنا سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه
جمعا بالواو والنون وفيه ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع الاضافة اما فى احد
عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى لمكان
الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادى عشر
احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوى الناشئ من الاضافة
الى المفسر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف
النون وابقائها بناء على اصالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل
وحصول الغرض التمييز به فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة ومميز ماية
والف وتثنيتهما اى تثنية الماية والالف وهى مايتان والفان وجمعه
اى جمع التركيب الالف وهو الآلاف والالوف وانما لم يقل وجمعهما لان
جمع الماية ليس بمستعمل حيث يقال ثلثماية الى تسعماية ولا يقال مئون او مايات
مخفوض مفرد اما الخفض فعلى الاضافة واما الافراد فلاصالة الافراد و
حصول الغرض او يقال لما اشبه الماية والالف الثلثة الى العشرة فى اللفظ
من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف
واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة مع ابهام يقربان بعد الهذا
القسم اعطى مميزهما احد حكمى مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض واحد
حكمى احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين

ولم يعكس اذ التميز اصله ان لا يجمع وان كان المعدود مونثا واللفظ موكر نحو
عندي ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وقوله واللفظ لم يعطف
على خبر كان من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد بحرف واحد او بالعكس اي
او كان الامر بالعكس مذكر بان كان المعدود مذكرا واللفظ مونثا نحو عندي
ثلث نفوس من الرجال او ثلث نفوس منهم فوجهان اى ففي العدد وجهان
اعتبار التذكير والتانيث للمعنى والاعتبار في التانيث والتذكير وحق
هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر
لواحد واثنين تميز ولا يرد الذوا احد ولا يتخذوا الهين اثنين لان ذكر
العدد بعد ذكر المعدود دال على ذلك العدد تاكيد وتوضيح وعكس
ذلك لا يجيء اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظر
لانه اتى في كلامهم التاكيد ازيد من المقصود نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
استغناء مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف اى لا يميز ان حرف استغناء
او للفعل المنفي اى يترك تميز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء عن
نفي والا يتوجه النفي الى القيد فيفسد المعنى بلفظ غيره عنهما اي تميز
كل منهما على تقدير ذكر التميز معهما اي كل منهما والجاران يتعلقان باستغناء
فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق او نحوهما
كما في الذوا احد ونعم رجلا قيل مثل رجل ورجلان لافادته اى لافادة
المثل رجل ورجلان النص المقصود والتصريح بالعدد من المفرد الواحد
في تميز واحد والاثنين في تميز اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول المقصود
به بلفظ التميز فلو ذكر معه لكان ضايعا وفيه بل يمتنع ايقاعه تميزا

لان كون التميز مغنيا عن التميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على
افادة النسبتين معا وعدم استغناء كل عن الاخر كما عرف في عندي
منوان سمنا وقفيزان برا وعشرين درهما وملاؤه هاعسلا واما
نعم رجلا وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بها
النقض فقوله بالعدد متعلق النص اي التصريح بالعدد المقصود
وهو التصريح بالواحدة او ضم واحد الى واحد ومتعلق المقصود
اي لافادتهما التصريح الذى قصد بالعدد من بيان الكمية وتقول
انت في المدد اى الواحد من المتعدد اى في استعمال العدد في احد
المعدودات فقوله من ظرف مستقر واقع صفة للمفرد اى الواحد
الكائن من المتعدد او صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد باعتبار
تصيره اى حال كونه ملتبسا باعتبار تصيره ذلك المفرد عددا انقص من عدد
ان يزيد عليه بواحد المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف
الثاني اي تقول في المفرد المذكر الثاني اى المفرد المصير الواحد اثنين
والثانية في المونث وما زاد عليهما منتهيا الى العاشر اى عاشر
التسعة وعاشر التسع في المذكر والعاشرة في المونث لا غير اى
لا تقول غير ذلك مبني على الضم لان ما قبل الثاني والثانية
وهو الاول والاولى وما بعد الا العاشرة وهو احد عشر فصاعدا
ليس لهما فعل بمعنى التصير حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه وما روي
من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم
فاصيرتهم اربعين وانا ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى
مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على تكثت

عقدتهم وربّعت عددهم وثالث بنفسه اثنى عشر ورابع بنفسه ثلثة عشر اى صيره
ثلثة عشر وصيره اربعة عشر فلا يرد وذلك الاشكال وتقول فى المفرد
من المتعدد باعتبار حاله وهو مرتبته فى التعداد الاول فى المذكر وزنه افعل
وقيل فوعل او افعل مونثه الاولى وصرف فى غواتيت او لا يوجد الثانى والثانى
فى المذكر والاولى فى المونث والثانية وما زاد عليهما من المفردات الى
العاشر فى المذكر والعاشرة فى المونث تقول باعتبار حاله فيما زاد على العشر
من المركبات والحادى عشر فى المذكر فهو عطف على الاول على العاشر وآله
يلزم تقدم الغاية والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا
للمذكر من كل الوجوه والثانى عشر فى المذكر والثانية عشرة فى المونث
وما زاد عليها الى التاسع عشر فى المذكر والتاسعة عشرة فى المونث اشار
بترك ما ذكر فى صورة التصيير من قوله لا غير الى انها غاية المركب لا غاية
بيان الحال فان بيان الحال شايع فيما فوق ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال
فى العدد المركب دون العقود والماية والالف لعدم التغير فيها
ودون ما زاد على العشرين والماية والالف لان تغيره بحسب تغير
المفرد بخلاف تغير المركب فانه يباين تغير المفرد اذ تغيره فى الاول
الى الاول وتغير المركب الى الحادى دون الاول فتقول الرجل العشرون
والمرأة العشرون وكذا الحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع
والتسعين والرجل الماية او الالف والمرأة الماية او الالف والحادية
والماية والالف فصاعدا الى ما لا يتناهى ومن ثم اى لاجل انه يجرى
فى الواحد من المتعدد اعتباران او لاجل اختلاف الاعتبارين او
تحققهما قيل فى الاعتبار الاول وهو اعتبار التصيير او فى المفرد من

العدد

العدد باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى
مصيرهما اى مصير الاثنين ثلثة من ثلثتهما اى صيرت الاثنين ثلثة
من الثلث وهو تصيير الاثنين ثلثة وفى الاعتبار الثانى وهو اعتبار
بيان الحال اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة بالاضافة
الى عدد يساوى عدده اى احدها اى احد الثلثة المتاخرة بدرجتين
ويجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا
وتقول فى اضافة ما زاد على العشر مما وضع لبيان الحال حادى عشر احد
عشر اى واحد من احد عشر متاخرة بعشر درجات واقعا على الاعتبار الثانى
وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من الاعتبار الثانى والتاء للمبالغة
او مصدر لفعل محذوف اى خص الاعتبار الثانى بذلك خصوصا
والجملة حال او معترضة وان شئت قلت اى ان شئت تقول هذا
المعنى بعبارة اخرى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من الاول
تخفيفا واستغناء عنه بذكره وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وتبنى الجزءان الباقيان لوجود
موجب البناء وقوله فتعرب عطف على الجزاء او استيناف على معنى
فانت تعرب الاول على نحو قوله الم تسال الربع فينطق اى فهو ينطق
المذكر والمونث لما وقع ذكر التذكير والتانيث فى باب العدد جرا
الى ذكر هذا التقسيم وشرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير و
التانيث انما قدم المذكر لاصالته المونث قدم المونث فى البيان
رعاية للاختصار ببيانه وتعميما للتذكير فى كل ما يخالف كتقديم الا
التقديرى وتقديم اللفظى فى ما عداه ويمكن ان يقال قدمه اخذا له

للبيان من القريب او ترجيحا للوجودي على العدمي ما فيه علامة التانيث تاء او الف
مقصورة او ممدودة او ياء لفظا اى ملفوظا حقيقة كامرة وناقة وغلة
وظلمة وعلامة او حكما كعقرب لا سيما اذا سمي به مذكر اذ الحرف الرابع
في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية ونحو حايض وطالق من الصفات المختصة الثابتة ونحو
كلاب والكتب ما جمع مكسرا او تقديرا كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر ملتبس بخلافه اى بخلاف المؤنث
اى ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة
التانيث المذكورة في حد المؤنث التاء والالف سواء كانت مقصورة
او ممدودة واما لم يذكر الياء نحو هذي فلعل تانيثه عنده صيغي كانت
هي وانت لا بالعلامة وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على
قول من يرى بناءهما وبعضهم عد الياء في هذي وفي من علامات التانيث
وذكر ان التانيث بالياء من خصايص اسم الاشارة فلعله قايل في
اسم بالتصرف تذكيرا او تانيثا وافرادا او تثنية وجمعا وهو اى المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الخلقي ما بازائه ومقابلته ذكر اى
في جنس الحيوان الذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجال ولو قال ما الفرج لكان
اولى حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر في الحيوان لو فرض شيء
من الحيوان كذلك واحترز به عن تانيث النخل كامراة في الاناسي
وناقة في البهايم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نساء وحبلى واتان وعناق
والمؤنث اللفظي اى المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقي في معناه بخلافه اى المعتبر

بخلاف المؤنث الحقيقي اى ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء كانت معناه مذكرا حقيقيا
مستعملا كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكر او لا يكون مذكرا حقيقيا او
مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين واذن او لا يوجد الا في حكمه نفسه وهو منع الصرف ولا
يسري الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة القايم خلافا لبعض الكوفية وكعقرب
علما لمذكر وفاقا وكذا التانيث نحو نملة ذكر عند ابن السكيت وحكى ابو حنيفة الاتفاق
على ان النملة في قالت نملة انثى على ذلك كظلمة وعين واذا اسند اليه
اى الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظي مضمرا بقرينة
السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار الفعل
المتصرف بخلاف نعم المرأة هند بلا فصل نحو حضرت المرأة بخلاف
نحو حضر القاضي المرأة هند بالفصل حيث لا يجب سراية التانيث
الى الفعل لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ
تقدير وجبت وجعلها فاعلا حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب
التاء للسراية اما في الضمير مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المؤنث
الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج
لمكان الظهور وقصوره في التانيث لعدم حقيقيا فالحري ان
لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على الامتزاج والتانيث من وجه دون
وجه واعلم انه لا يلزم الفاء اذا كان دليلا لا صورة الفصل وكون
الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي من البهايم وتخلف الحكم عن
القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا
وانت في ظاهر اى في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي واحترز
به عن المضمر نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة والظرف متعلق

بالخيار غير المؤنث الحقيقي واما في حكمه من مؤنث البهايم كسار الناقة بالخيار اي مخير
بجبارات بين التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمها اعتبار الحقيقي التانيث وعدمه
باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احتراز عما عن ضميره نحو الرجال جاءت او
جاءوا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لا الحاق التاء بالتعيين والا
من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المكسر المذكر بلا ادات او صفة للجمع
بجعل اللام زايدة او على القول بتعرفه غير باشتهار غير جمع المذكر السالم المكسر و
ذي الالف والتاء كما في الجمعي الحركة غير السكون السالم الا في نحو بنين فان حكمه
حكم الابناء نحو قوله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم مطلقا
ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اي زمانا مطلقا او في جمع الاحيان
سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات وقال الاخوة اسهدك
حقيقيا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتاويله بالجماعة ولم ياول جاء جمع
للمذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وانما شبه الجمع
بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق لان مضمره ليس كمضمره لان مضمره يستلزم التاء
او الواو في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاءوا و
الليالي والايام مضت او مضين وضمير العايد الى صيغة جمع التكسير للذكور
العاقلين غير الجمع المذكر السالم احتراز عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون او المسلمون جاءوا لا جاءت وقوله
غير كالغير السابق في الاعراب فعلت اي ضمير ما يوازن بفعلت وهو هي المنكر
فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التانيث وضميرهم نونات فعلوا
وهو هم نحو الرجال جاءت او جاءوا والتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء اي ضمير نحو النساء من

جمع المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصنف المشهور من لفظ
النساء كما في نحو لحق فرعون موسى او المراد وما في حكمها من المؤنثات اللفظية
والمعنوية وكذا التاويل في قوله والايام اي ضمير نحو الايام من جموع المذكر
غير العاقل فعلت وفعلن اي ضميرهما اما التانيث فبتاويل الجماعة واما النون
فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كما ان الواو وضعت
لجمع العاقلين وما في نحو النساء فللحمل على جمع العقلاء اذ الاناث لقلة
عقولهم يجري مجرى غير العقلاء والمثنى شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار
الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما
المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع
ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته ولعدم اختصاص
شرايط تحققه فان الجمع لاختصاص احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا يكون
افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء تانيث كعلامة
في القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم يكسر
او كان من صفات غير العقلاء او خماسيا وان لا يكون فعلاء افعل ولا
فعلان فعلى ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفات المختصة
بالمؤنث والقسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوقيف الوضع ما لحق
آخره الف نحو فاعل الحق والحد صفة او صلة نحو مسلمان والزيدان او ياء
نحو مسلمين والزيدين وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حرف
العلة لكثرة دورها وخفتت بعضها تقليلا للاشتراك وخصت الالف
بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونها آخر
لفظها وانتما والواو بالجمع لكونها الجمع ضميرا او علامة ولحصولها بالجمع الفعلين

ثم زيدت الياء لاجل التثنية والجمع السالم ليتوسل الى تقليل الاشتراك في الاحوال ولولا ذلك لكان الالف او
والواو في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء فتفتح في التثنية لوفق ما قبل الالف او
وكسر في الجمع وقد مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله ياء اي ياء فتح حرف حصل قبلها
لوفق ما قبل الالف ونون تلحق تاخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تاثيرها في هذه
الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين مكسورة للتعادل ولان الاصل في تحريك
الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الاسناد وهي فتحة ما قبل الالف والا
التي في حكم الفتحتين وفتح النون ليدل ما الحق آخره ذلك وفيه او لحوق وفيه
وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك على ان معه
مثله في اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه من
جنسه في المعنى لا من خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة
الا على عموم المجاز خلافا للاندلسي فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي
والملحق القمرين فعلى التغليب وفي التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس
والباصرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه
فردا من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية
فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا يرى انهم عرفوا المفعول
ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا
عن المفعول له ومعه وثاني علمت واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول
له ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف
في آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه
المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات
الى غير ذلك فالحق ما ذكر في المفصل من جعل الالف والياء علما على ضم

واحد

والحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح
غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه فالاسم المقصور سمي مقصورا للامتناع عن المد واعلم ان
التثنية انواع صحيح ومنقوص ومقصور وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود
حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير في تثنيتهما فالفاء
للتفسير على التحقيق ان كانت الفه كاينة عن واو اي كان اصلها الواو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم تمل كالى ان في المسمى بالى وهو
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي
الاصطلاحي ليخرج نحو قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل حقيقة او حكما
ولخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لم يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى
او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث
جاء متى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كمعلى ومصطفى او زايدة كحبلى وارطى ونجبى وحبارى فبالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على ثلاثة احرف
ولو قال والا ياء بتقدير قلبت ياء لكان اوفق واخصر لكنه قصد التنبيه
بايراد لا اسمية في الجزاء لكثرة صورة وغلبة وجوده والاسم الممدود ان كانت
همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة كقراء
في جمع قاري ثبتت الهمزة لمكان الاصالة وحكى ابو علي عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان حملا على الاخوات وان كانت همزته للتانيث
قلبت همزته واوا كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت صورة

علامة التأنيث في الوسط وثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعيين الواو عوضا عن
اجتماع الساكنين في النصب والجر والا اي وان لم يكن اصلية ولا للتأنيث بل كانت
منقلبة عن اصلية ككساء ورداء اصلهما كساو ورداي او كانت زايدة للالحاق
كعلباء فانه ملحق بسرداح فالوجهان اي فيهما الوجهان الثبوت لكونها في مكان
الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها والقلب لشبههما بهمزة التانيث
في عدم كونها اصلية ويحذف نونه اي نون المثنى بالاضافة اي وقت الاضافة في
او لاجل الاضافة المقتضية للاتصال المنافي للانقطاع الذي يوجبه التنوين
التي قامت النون مقامها وتلخيصه ان النون لقيامها مقام التنوين يوجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان واما
لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضا عن الحركة وحذفت تاء التانيث الثابتة في
الواحد في تثنية خصية خصيان جوازا على خلاف القياس والشذوذ لا
وجوبا الحمى قوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقوله
يا ابن الحارث خصيتاه احب الى فزاره واليان تثنية الية وقيل جاء خصى
والى وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما فلا يكونا من باب
الحذف واما نحو قوله كان ثدياه حقان اي حقتان وقوله هذي المناقب
لا قعبان من لبن من ضرورات الشعر ولم يجئ في سعة الكلام بخلاف خصيان
واليان وقيل هما ايضا من ضرورات الشعر كما في قوله كان خصيه ظرف عجوز
فيه ثنتا حنظل وقوله يرتج اليه ارتجاج الوطب المجموع ما دل على احاد
دالة حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة وعباديد بمعنى
الفرق لانهما لما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير
وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع اعتبر لها واحد

تقديرا

تقديرا كعدلة عتر من عباد وعبدود ونساء على وزن فعال بضم الفاء فهو
كغلام مقصودة اي قصدت فيه بحروف فالباء يتعلق بمقصودة
او بقوله دل اي دل بحروف مفرده على احاد مقصودة فلا يرد نحو غنم وتمر
لدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس
والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف
لا باعتبار حروف مفردة بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار حروف
مفردة فرضا فان قيل فلم لم يخرج ذلك في نحو ابل وغنم وخيل وقوم و
رهط قيل لاداء اي يحرا العدم جريان احكام الجمع فيها ولعدم كونها على
اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل المانع متحقق وهو جريان
احكام المفرد نعقوله مفرده احتراز عن نحو ابل وغنم الخ فانها ليست بجمع
حيث لم يقصد فيها بحروف مفردة احادها فيقصد احادها بها والاضافة
حروف الى مفرده للجنس اي بجميع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها
كسفارج في سفرجل وفرازد في فرزدق وفيه انه لو اريد كل حروف
المفرد ورد نحو سفارج وان اريد الجنس كفت الواحدة وفيه
بتغيير ما اي دل على احاد قصدت فيه بحروف مفرده الملتبس بتغيير ما
لا في صيغة الواحد قبل التغيير والتغيير اما حقيقة كما في الجموع او
تقديرا كما في فلك وهجان حيث يتحد فيهما الواحد والجمع حرفا وهيئة
لكنه اعتبرت الضمة والكسرة في الجموع عارضتين وفي الواحد اصليتين
فحصل التغيير بهذا الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما في نوعي الجمع
الصحيح ونحو رجال في جمع رجل واحجار في جمع حجر او نقصان ككتب في
كتاب او تغيير حركة كاسد واسد ونحو تمر وركب مما بينه وبين

واحد التاء ليس بجموع على الاصح لجريان احكام المفردات استعماله فان غو ركب مثلا وان
وافق الراكب في الحروف لكن الراكب ليس بجزء وركب بل كلاهما مفرد وان بدليل جريان احكام
المفرد فيهما من التصغير بلا رد ومع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه في نحو
ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفرده وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد
الواحد فصادق وان اريد كونه مفردا اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور وهذا قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر
وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
والطايفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا نحو
فلك جمع لتحقق التغيير تقديرا وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر الصحيح
لمذكر ولمؤنث المذكر المجموع صحيحا او جمع المذكر الصحيح وهو مبتداء
والجملة مستانفة لبيان ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اي تلك الواو
لي في الواو او ياء مكسور ما قبلها لي في الياء ونون اي ما لحق آخره لاحدهما
ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل لحوق الواو
والياء وهو متعلق بلحق والحق تقديم ليدل على قوله نون لانه لا اثر في
هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف
المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على انه معه اكثر منه وتحقيق
عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم على اللف والنشر على ان معه اي مع ذلك

الاسم

الاسم اكثر منه من ذلك الاسم فان التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم
اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا وانما لم يقل من
جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية او اراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة و
عدمها فلم يحتج الى القيد لاخراج الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاقسام المستفادة
من عموم وقوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه
ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته من التغيرات آخره
اي الاسم ياء قبلها كسرة فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة صفة
ياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال مثل
قاضون في جمع قاض اصله قاضيون وان كان الاسم اسما مقصورا
اي آخره الف مقصورة حذفت الالف المقصورة لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حال كونه مفتوحا ليدل الفتحة
على الالف نظيره مثل مصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية و
شرطه اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون او بيان شرط هذا الجمع
او شرط هذا النوع من الجموع اذا كان الاسم الذي اريد جمعه او المذكر
وعلى هذا مدار افادة قوله فمذكر قوله علم يعقل اسما غير صفة
فذكر خبره قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرط مبتداء و
قوله فمذكر خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زايدة والشرط معترض وفيه
ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشعر ولم
يوجد في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة قلت يمكن تصحيحها

بوجوه الاول ان شرطه مبتدا محذوف الخبر اى شرطه على التفصيل لقرينة ما بعده من
الجملتين او شرطه ما يذكر كما قيل فى قوله تعالى الزانية والزانى حكمهما ما يذكر وفاجلدوا
ابتداء بيان وقوله ان كان الخ جملة مستانفة والثانى ان يحمل الكلام على حذف اما ويكون
الفاء فى جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدا والخبر بالشعر
والثالث ان يقال الشرطية خبر قوله شرطه بجعل الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى
الشرط وعلى هذا يلزم حذف العايد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جايز
كما صرح به الشارح فى بحث المبتدا والخبر ولنا ان نقدره حيث امتنع حذف
الضمير اسم الاشارة ويكتفى به رابطا اى شرطه اى كان اسما فذلك الشرط حصوله
مذكرا ونقول انها خبرية ويرد مضمون هذا الكلام على قوله علم يعقل ان اريد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يراد بقوله علم مسمى علم وان اريد به اللفظ المذكر
فلا نسلم ان الظاهر ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح
ويكون قوله وان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة ضايعا لخروجه باشتراط التذكير
اللفظى وانما اشترط هذا لان اشرف الجموع سلامة الواحد فيه فاختص باشرف
الاشياء وهو المذكر العاقل وان كان اى الاسم الذى اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك
والمدار فى الخبر الفيد ح صفة غير علم فذكر اى فحصوله مذكرا وفى ذلك المذكر
مذكرا او فهو مذكر وعلى هذين قوله وان لا يكون افعل فعلاء محمول على حذف مضاف
اى ذو عدم كونه كذا او ذو وان لا يكون كذا او على الاول لا حاجة الى التقدير واعلم
انه ان اريد به الذات المتصفة بالذكورة فهو بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر
يعقل وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله ولا بتاء التانيث ضايعا يعقل لو قال
يعلم لكان اولى حيث لا يخرج منه صفات الله تعالى نحو نعم الماهدون اللهم
الا ان يقال الشرط هو العقل او نحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتاويل كالفت

مثل البليغ وان لا يكون افعل فعلاء الاصل فى باب افعل الذى مونثه فعلاء
مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل واما اجمعون مع مجيئه بالواو و
النون على خلاف القياس الا ان يقال انه فى الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان
والعيوب وح يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس ولا فعلان فعلى مثل سكران
فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانة ولا مستويا
فيه اى فى ذلك الوصف مع المونث قال الشارح العلامة هذه احق من الاولى
لان ضمير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى
الشى فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث كان نحو شيئا
الى هذا عبارته قلت ضمير ان لا يكون عايد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما
ذكر من وجه الخلاف الصحيح اى شرطه ان كان صفة حصوله مذكرا وعدم كون
ذلك المونث المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان
ذلك الاسم فهو صفة مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء
وعدم كون المذكر مستويا فيه مع المونث وان عاد ضمير شرطه وضمير فهو
مذكر وضمير ان لا يكون الى المذكر دون الاسم اعتبار الصعد البحث وهو ان
المذكر مطلقا لم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء
فلا سخافة فى هذه العبارة كما ظن الشارح اصلا نحو جريح وصبور فان المذكر
فيهما مستوى مع المونث يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع مونثه
بالالف والتاء وح يرتفع الاستواء المعهود فيه ولا بتاء التانيث كراهة اجتماع

صيغ جمع المذكر وتاء التانيث معه وعطف على افعل فعلاء او عطف على ستويان اى وان
لا يكون ذلك المذكر كاينا بتاء التانيث مثل رجل علامة ويحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة لكونها عوضا عن التنوين المنافي لها او نحو بلغت منا البلغين الدواهي و
رايتهم لي ساجدين ماوك بعد ونحو العقلاء واصابة الحال والنكاية في
الدواهي ونحو السجود في الكواكب وقد شذ نحو ارضين بفتح الراء ارضات
وثمرات ويجوز اسكان الراء ايضا وسنين لانتفاء التذكير والعقل وعلم
كونها علما او صفة وان كان شذوذه في نحو سنين لجبر النقصان الواقع
في واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياس وان كان كثيرا اذا
جزئيات كثيرة ونحو العليين من باب التغليب والمونث المجموع صحيحا
او جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف ملحق كسرة الف وتاء وشرطه
واعرابه كاعراب سابقه ان كان الاسم المونث الذي جمع بالالف والتاء صفة
وله اي لذلك المونث مذكر فالجار جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف وهو اسم
الوسائل فقد يكون الجار والمجرور ابو الفاء جزائية والشرطية خبر لقوله شرطه
والمعنى وشرطه ان كان ذلك المونث صفة وله فذلك الشرط كون مذكره كذا
مذكره اي مذكر ذلك المونث او ذلك الاسم جمع بالواو والنون لتكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل
والجملة خبر يكون فان لم يكن له اي لذلك المونث او لذلك الاسم مذكر
فان لا يكون اي فالشرط عدم ذلك الاسم مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد
لزم اللبس بذي التاء كحايض حيث يقال نساء حايضة حايضات فلو
قالوا في حايض كذلك لزم اللبس ولم يكسر لان ما فيه التاء صريحا
اليق بهذا الجمع والا اي وان لم يكن للمونث صفة بل كان اسما جمع بما ذكرنا

مطلقا اي بغير شرط نحو هندات ودعوات وثمرات وكسرات وزينبات
جمع التكسير ما اي مجموع يتغير فيه حقيقة او تقديرا الا في فلك وهجان
في ان الجمع ولا يعتبر التغير نحو المصطفون ومعلون ودعون ورامين
وثمرات وكسرات وغرفات فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغير
في الاصل فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا الباقي
بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس والمقدر كنساء
ونسوة في جمع امراة وجمع القلة وهو الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحد
داخلان افعل بضم العين للمعلوم والوزن وافعال وافعلة وفعلة ونحو
الفراء فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء والصحيح اي جمع القلة
هذه الاربعة من جموع التكسير وكلا نوعي جمع السلامة وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان الاربعة ونوعي التصحيح جمع كثرة اي واقع على ما فوق العشرة
واذا لم يجئ للفظ الابناء القلة كارجل في او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك
بينهما وقد يستعار احدهما للاخر عند وجودهما كثلثة قروء مع وجود
اقراء المصدر شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير
متصل به اخر عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل
متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيق ايضا من لطايف هذا الكتاب وقدم
المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين
على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق
على فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في
الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى الجاري صفة الحدث
على الفعل اعلم ان الجريان في استعمالهم اصطلاحهم يتعلق المعاني جريان

الشيء على ما يقوم هو به مبتداء او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم
الفاعل على الفعل اى موازنته اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اى
تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعنى
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد لان المذكور جريان اسم الحدث
على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذى ذكرناه لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام
فالمراد بالحدث الجارى هو على الفعل ما له فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل
بيانا له نحو ضربت ضربا وقتلت قتلا وبغير الجارى على الفعل ما ليس له فعل مشتق
مذكور ولا غير مذكور يجرى هو عليه بيانا له نحو انواعا فى قولك ضربته انواعا
من الضرب لان الانواع ليس لها فعل يجرى عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجارى
ليخرج عنه غير الجارى اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانها
على الفعل مع دلالتها على الحدث ويخرج ايضا المصادر التى لا فعل لها الا ان
يراد بالجارى على الفعل حقيقة او فرضا وحينئذ يشكل الفرق بينها وبين اسماء
المصادر وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد ما هو على ثلثة احرف لا الثلاثى
الاصطلاحى والا لدخل نحو اكرم وكتم ومصدره قياس لا سماعى وهو حال
من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثى وفى
جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر
ولا مضمر ومن بيانية اى كائنة من جنس البناء الثلاثى او ابتدائية
اى ماخوذ من البناء الثلاثى وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفية
سماع اى سماعى او مسموع وهو من غيره اى الثلاثى قياس اى قياسى
او ذو قياس او مقيس اى من شانه اى يثبت من غير سماع بالقياس على ما
سمع فقوله قياس خبر مبتداء محذوف بقرينة السياق والكلام من عطف
الجمل

الجمل على الجملة لا من عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين لعدم تقدم المجرور
لكونه من الثلاثى منصوبا بالحالية على ما عرفت اللهم الا ان يثبت الجواز فى صورة
تقديم الجر ومع الجار وقالوا يجوز فى الدار زيد والحجرة عمرو لكنه لم يثبت
او يحمل الكلام على قول من جوز مطلقا ويعمل المصدر عمل فعله مطلقا للنوع
فعل لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا كان او غيره نحو اعجبنى ضرب زيد
امس زيدا الآن او غدا لشديد اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا حيث لا يعمل حينئذ اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ما هو اقوى منه
وهو الفعل واما اذا استد مسد الفعل فيصح ان يعمل للنيابة دون المصدرية
كما يجى واعمالهم لا يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول لان عملهما باعتبار
زمان دون زمان ولا يتقدم معموله اى المصدر عليه لكونه بتقدير
الفعل مع ان ولا شيء مما فى حيز ان لا يتقدم عليها ولضعف عمله وهذا اذا وجد
ولانا عامل لم يظهر او لا مضمر بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان
مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم
وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه اى لا يقع اضمار المستتر فيه عند الفاعل
نحو ضربى زيد الضعف عمله ولئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير
وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين فى لفظ واحد والا
يلزم الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما يصدق
عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يلزم ذلك كذا
ذكره المص ولقائل ان يقول يجوز ان يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع
كالظرف واسم الفعل والجواب ان الاضمار فى الظرف واسم الفاعل الفعل
تابع باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قايم

مقام غيره ولا يلزم ذكر الفاعل لضعفه عمله ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه لو كان
غايبا او الى ما لم يكن لازما ولهذا كانت اضافته معنوية ويجوز اضافته اي المصدر
الى الفاعل وهو الاكثر ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت
القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واذا اضيف الى الظرف اليوم زيد عمروا ويكون
منصوب المحل ان اول بفعل معروف مع ان ومرفوعه ان اول بفعل مجهول مع ان
واعلم ان المصدر من اضافة المصدر الى المفعول حال كونه مقرونا بالالف واللام قليل
حيث لا يصح تاويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم جوازه لكنه صح على قلة
لان المانع عارض قليل قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر
بالسوء واما نحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالمبرد
منعه وجعله بتقدير في او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه فان الفاء نتيجة
للتقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسطة معترضات لبيان
بعض احكام عمل المصدر عند ذكر عمله كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل
الفاء جزئية واجبة اذ الجملة اسمية للفعل اذ المعمول لا يتعلق بالضعف
مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق بدلا منه اي من الفعل وسادا
مسده بعد حذفه لا كائنا بمعناه كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل نحو حمدا لله
وشكرا لله وسقيا لزيد وخيبة فوجهان اي فيجوز وجهان او ففيه وجهان
والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني لا ستعرف والوجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا المصدرية وانما يجوز ان لا
للمصدر للنيابة لا المصدرية وانما يجوز ان اذ للمصدر قوي من حيث

الذكر ضعيف من حيث القرينة والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف
فلم يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله اسم الفاعل ما اشتق من فعل بغير الحاجة الى
الاصطلاح بالقول الى ان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام الفعل به
احتراز عن اسم المفعول ويخرج منها اسماء الفاعلين من الاضافيات لانه يراد بالقيام
اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومكسر
من او منفعل وكذا نحو كلام وحاجب اذ ضيع بيان الحدوث وهذا يجري
في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث ويدخل فيه نحو الناهق والصاهل والعاوي
وغيرها لانه من صفات غير العقلاء على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا
يدخل فيه ذلك حقيقة بمعنى اي حال كونه بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن واما نحو خالد
ودايم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبات فغير وارد لدلالته
على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو حايض
وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وذات طمث ليس باسم
فاعل او يقال بمعنى الثبوت عارض ونحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى
حدوثها فلا يرد وكذا لا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام
فيها ليس بصيغة بل باعتبار الموصوف واعلم انه يعتبر الحيثية والا لا يخرج
من هذا نحو ضرب واقتل مما صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث وصيغة
اي صيغه اسم الفاعل الكثيرة المشهورة ولا فعال وفعول نحو صبار وصبور
ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد من مجرد الثلاثي
الاضافة من باب جره قطيفة والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر
وهو نوا على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا او صفة

الصيغة اي صيغة الكائنة من كذا وفيه حيث يلزم ح في قولهم من يجوز العطف
على معمولي عاملين مختلفين وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم المجرور
مع الجار او جزء الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا والحق انه من باب الفصل
بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطفة وعلى صيغة المضارع عطف
على قوله فاعل ومن غير ظرف وقع حالا من ضمير تقدم على العامل لكونه ظرفا على
فاعل اي واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريف ووقع في
النحو استطرادا او ضمنا وصيغته من غيره اي غير مجرد الثلاثي ثلاثيا مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع بميم مع ميم مضمومة في
موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضموم كما في مستخرج
واما منتن ومنتن ففرعان وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن ما قبل آخر المضارع كسر
كما في يتغافل ويتغفر ويتفعل واما نحو محصن فهو محصن واسهب فهو مسهب
بالفتح فقليل او شاذ من اسم المفعول كثير منعم لكنه اشهر بالمعارف وكثرة
الاستعمال حتى صار الاصل نحو مدخل ومستخرج مثل بمثالين لان احدهما ما كان على
صيغة المضارع وثانيهما ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو ما
يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا نحو مستغفر ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط اي
باشتراط او المشروط او شرطية او بسبب وجود شرط معنى احد الزمانين الحال والاستقبال
او بوجود شرط معنى فالجار والمجرور حال او خبر مبتدأ محذوف اي ملتبسا او هو
ملتبس بكذا والجملة حال او معترضة واضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او
بيانية بمعنى من او اما اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادنى ملابسة اي معنى
يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للمعرفة المنصوب دون المرفوع وفيه
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان

خلافا للكسائي وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي
خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لم يعتبروا ونقل انه قال الفاء للتفسير او
للتعقيب في الاخبار فان اسم الفاعل للماضي اي للزمان الماضي او الاستمرار
المتضمن للماضي وجبت الاضافة معنى حال اي ذات معنى او معنوية او ظرف
اي وجبت الاضافة في المعنى او تمييزا اي وجب معنى الاضافة او من حيث
المعنى خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي او وجوبا مخالفا للكسائي
مخالف ولكن وجه فانه يعمل اسم الفاعل ماضيا فلا يوجب اضافته ولو اضيف
لا يكون الاضافة عنده معنوية وانه لا يعتبر بعرض المعنى ويقيس على ذي
اللام مطلقا ويتمسك بنحو زيد معطي عمرو امس درهمين بالاتفاق ولا تمسك
له لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما لا ذكر في المتن وبنحو انا ظان زيد امس
ذاهبا اما لانه يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار او يجعل من
خصائص افعال القلوب وان كان تامة اي وجد او ناقصة والخبر محذوف
اي كان لزيد لان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير ما اضيف اليه
معنى اي صالح للعمل فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز
وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل وليس
كذلك والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول لاسم الفاعل وعلى تقدير
التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير ولا على هذا
التقدير ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف
اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال

او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى المفعول وثبتت في كونهما معمولين للفعل لكان
فيفعل اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر وفي اطلاقه نظر حيث لا يترتب عليه
الجزاء مطلقا اذ منه لو كان بعده معمول تابع المضاف اليه او معمول الفعل مؤخر
عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيدٌ معطي عمرو امس
درهما اي اعطاه درهما ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
للزوم الاقتصار اللازم لانه يجعل عاملا ومع اللغي او يجعل ذلك من خصايصها فان
الفاء للتعقيب في الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اي جميع الازمنة
او جميع انواع اسم الفاعل اي ما يتضمن الحال والاستقبال والماضي لصيرورته
لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم والفعل يستوي في عمله الازمنة
كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيدٌ اقايم كما يجوز حضرت الحق غدا
او الآن وما وضع منه اي من اسم الفاعل بيان ما وقوله للمبالغة في الفعل نعت له
لوضع بواسطة كضراب اي كثير الضرب وهو بدل من المبتدا اي مثل ضراب
او صفة مصدر محذوف اي وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتدا محذوف
اي هو كضراب والجملة معترضة لبيان المثال وضروب ومضراب وهما ايضا بمعنى
كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر كثير الخوف مثله اي مثل ما ذكرنا مما لم يوضع
للمبالغة في العمل واشتراط الزمان والاعتماد والمثنى والمجموع اي مثنى
اسم الفاعل ومجموعه مثله اي مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط
وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لانه اراد ذكر
حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد ويجوز حذف النون
اي حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف باللام اي
مع كون اسم الفاعل عاملا ومعرفا باللام وعدم الاضافة نحو المقيمي الصلوة تخفيفا مفعول

له لحذف اسم المفعول ما اشتق من فعل خرج المصدر على قول البصريين والماضي على قول
الكوفيين في قوله لمن دخل غير العقلاء على سبيل التغليب وقع الفعل عليه من حيث
انه وقع الفعل عليه بخلاف نحو اشهر ولرف وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل الذي يبنى لتفضيل الفاعل وصيغته اي اسم المفعول قد عرفت
ان بيان الصيغ ليس من وظايف علم النحو وانما هو وظايف علم التصريف
من الثلاثي على زنة مفعول غالبا كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل وقد
عرفت بيان اعرابه بالاعم يدعليه في اسم الفاعل فلا نعيده وقد شذ نحو
اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف بفتح ما قبل الآخر نحو المفعول و
كمستخرج وامره اي شان اسم المفعول في العمل تميز اي كونه عاملا عمل فعله والاشتراط
اي اشتراط احد الزمانين لا اذا كان ذا اللام والاعتماد على صاحبه او الهمزة
او ما العمل في المنصوب وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال
والاستقبال في اسم المفعول لكن للمتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا
باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا امره في وجوب الاضافة بمعنى
الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيدٌ معطى درهم امس كامر
الفاعل وشانه حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته
لصح احتياجه الى ما احتاج اليه اسم الفاعل من تبارك لدفي مشابهه
الفعل والاحتياج الى الشرايط فيعمل بتلك الشرايط مثل زيدٌ معطى
غلامه الآن او غدا غلامه مفعول ما لم يسم فاعله درهما مفعول ثان لمعطى
فانه عمل عمل فعله وهو اعطى المبني للمفعول لمشابهة الصفة المشبهة
باسم الفاعل وشبهه في انهما يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث بخلاف اسم
التفضيل في بعض الاستعمالات كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم

احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي بمن لمن قام ذلك الفعل به عايد الى من
على معنى الثبوت اي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة احتراز عن نحو
قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل
لا الصفة المشبهة ويدخل في هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن زيادة القسم الا ان يقصد
الحيثية واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارى فقد مر الجواب
عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها اي صيغ المشبهة مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اي ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل او من حيث ان صيغتها
سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية على حسب السماع اي كاينة على
قدر السماع من الواضع وقعه وهو خبر بعد خبر يتضمن وجه الخبر
الاول على وجه او حكما على حدة على وجه كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال او الاستقبال
لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اي عن شرط
زمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة
للثبوت والزمان يستلزم الحدوث وتقسيم مسائلها اي الصفة
المشبهة وهذا احد التقاسيم وهنا باعتبار آخر تقاسيم اخر ويرتقي
مسائلها الى الوف وينقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة
وهي صعب تعدادها وقد ذكرت في رسالة على التفصيل فان
رغبت فعليك بها ان تكون الصفة اي اسم الصفة كاينة او مقرونة
او معرفة او ملتبسة باللام او مجردة عن اللام ويكون معمولها اي
الصفة المشبهة مضافا او ملتبسا او مقرونا باللام او مجردا عنهما

اي من اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام المذكورة مرفوع و
منصوب ومجرور صارت جملتها ستة فلثلثة كان سايلها كم صارت فقا
صارت ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
الحاصلة بضرب صنفي الصفة في صفات المعمول الثلثة فالرفع اي رفع
المعمول مبني على الفاعلية اي يكون المعمول فاعلا والنصب مبني على التشبيه
اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول مفعول به لا التشبيه عاملا المصدر المعرف
باللام في الجامع المجرور صحيح كما في قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
في المعرفة فانه جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في ضارب الرجل
وعلى التمييز في النكرة نحو الحسن وجها والجر مبني على الاضافة اي كونه مضافا
اليه اعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه يتقارضان فالكل واحد منهما
فالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لشبهه بالحسن الوجه مع عدم
التخفيف والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول
التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب لشبهه بالضارب الرجل في كون
الصفة ومعمولها معرفتين باللام وتفصيلها اي مسائل الصفة المشبهة وهو
مبتدا محذوف الخبر اي تفصيلها فيما نذكر بعد فقولك حسن وجهه وهو نظير
ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدا وقوله ثلثة اوجه
من الرفع والنصب والجر في المعمول خبره والجملة مبينة للتفصيل او يقال
قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدا محذوف اي هذه
ثلثة وفيه ان التفصيل لا يتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به وكذلك
اي الحسن وجهه حسن الوجه وكذا في كون كل ذا ثلثة اوجه وهذا نظير ما

كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه
ثلثة فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة الحسن الوجه ويصح دخوله فى الفاعل
قيل تقدير الحرف فى المعنوية واما الجر فى اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف
وليس بتقدير حرف وقوله فى تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر وعلى ارادة التقدير حقيقة
او حكما فيتناول اللفظية على القول فالتقدير الحكمى على ما ذكره من
الحمل او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو
حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان
الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير فى
ولا ضير فى تقدير الحرف فى نحو الحسن الوجه بعد حسن وجهه عن كونه فاعلا
بالاضافة والقول باضمار الفاعل او يقال حرف الاضافة فى الاضافة
اللفظية غير منحصرة فى الثلث المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء وتعدى
اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضائه كما فى الحسن الوجه وضارب
زيد تقدير اللام الزايدة لضرورة تصحيح الجر ويكون فى ما وراء الفرق
فى حكم العدم اذ الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها والا
لكانت معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن
اللام والاضافة فهذه ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول
مضاف مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذه ثلثة وهو معطوف بحذف
العاطف ولعله حذف تحرزا عن كثرة التكرار واما غير السنن ليتبين
ان انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام

والمعمول

والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه ثلاثة الحسن
وجهه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
او منصوبا او مجرورا فهذه ثلثة اثنان كائنان منها ممتنعان يكون المعمول
مضافا او مجرورا ذو الصفة ذات لام واشباهها ظاهر لعدم التخفيف مع ان
الثانى تتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجه خبر مبتدا محذوف
اى هما الحسن وجهه الحسن وجه بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد وخلاف
فى حسن وجهه والبواقى ما كان فيه ضمير واحد حسن لحصول المقصود مع
قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه اى الوجه
والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه او الوجه وحسن وجها فان قيل يلزم
فى الحسن الوجه تعدد الفاعل لانه من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا
قيل الفاعل بعد الاضافة اخرج حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار
المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه يتبجح تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا
يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على الحمل باعتبار
المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منها ضميران وهو زيد حسن
وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه حسن لحصول المقصود مع الاضمير
فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه قبيح لعدم
الربط بالموصوف لفظا ومتى رفعت بها اى بالصفة المشبهة فلا ضمير فيها
ولا يلزم تعدد الفاعل ههنا الفاء للتعليل اى لانه كائنة كالفعل او مثل
الفعل فالكاف حرف الجر او اسم بمعنى المثل والا اى وان لم ترفع بها بل جر ما
بعدها بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة او التمييز فى
النكرة ففيها اى فى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جر بالاضافة

او نصب على التشبيه بالمفعول اخرج من حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها
فرفعت الصفة نحو هند حسنة وجها وحسنة وجها وتثني نحو الزيدان حسنا وجها و
حسنان وجها وتجمع نحو الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها اى تتصرف فيها
على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحملها ضميره واسما اصل اسمان الفاعل والمفعول
اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين اى المتجاوزين
عن الفاعل ومفعول العالم بهم فاعلا احترازا عن نحو ضارب زيدا ومعطى درهما فانهما
متعديان لا يجرى فيهما مما تقدم من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما
المنصب المعمول على المفعولية او جر على الاضافة مثل الصفة المشبهة فيما ذكر
من التقسيم الى الصور نحو القايم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القايم غلامه
والقايم غلام وكذا الصور المتسعة لحجرد القايم غلامه والقايم غلام وكذا الصور
التسعة لحجرد القايم عن اللام وكذلك نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بلا تركيب
الثلث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو التميمي
الاب الى اخر الصور واسم التفضيل اى اسم يدل على تفضيل شيء على غيره ما اشتق
خرج الجوامد من فعل الموصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في الفعل او لا سبب
موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال الموصوف ولم يقل لمن قام
به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو اضرب واشهر بزيادة
في ذلك الفعل صلة موصوف او بمعنى مع ومع صلته محذوفة على غيره
اى غير ذلك الموصوف وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة
كضراب وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة حينئذ لا يقصد فيها
الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زايد وكامل حيث لم يقصد فيه
الزيادة في ما اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا

بل في امر اخر وهو افعل نحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه ان يبنى من
ثلاثى احترازا من الرباعى نحو بعثر مجرد احترازا عن مزيد الثلاثى نحو اكرم واستعد
ونحوهما لعدم امكان بناء افعل الا بزيادة او نقص لاختل وليلم يحذف الزايد على بناء
افعل وهو علة ليبنى وفيه او خبر مبتدا محذوف اى وهذا الاشتراط لعدم امكان
والجملة معترضة ليس صفة اخرى للثلاثى بلون واحترازا عن نحو احمر او اسمر
ولا عيب احترازا عن نحو اعمى او اعور وغيره نحو اجهل واكبر ولو اريد العيوب
الظاهرة لحق على معنى التفضيل او قد حكموا بشذوذه في نحو احمق من
هبنقة اللهم الا ان يراد بالحمق ما يبدو وانى الظاهر من اثر البلادة كما
حكى من هبنقة من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وقصده
ان يعتقد نفسه يكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجى منه اسم
التفضيل الا شاذا وفيه لان اى وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة
منهما اى من الالوان والعيوب افعل لغيره اى غير التفضيل فلو جاء هو
لزم اللبس مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اى تفضيل غير
الثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى مجردا
او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اماته المقصود
على وجه يمكن اليه اى الى غير الثلاثى او الى ذلك المقصود او الى التفضيل
غير غيرها اشد منه اى باتيان اسم تفضيل مما يصح بناؤه منه وايقاع
مصدر ما امتنع بناؤه منه تمييزا له استخراجا او دحرجة او تدحرجا
وهذا مثال غير الثلاثى وهو اشد منه بياضا مثال للون ونحو مثال
العيوب وقياسه للفاعل اى مجى اسم التفضيل بقرينة وقد جاء للمفعول
وعلى هذا قياسه مبتداء وبحيثية خبر والفاعل متعلق المحذوف او

هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا
للفاعل فقياسه مبتدا محذوف الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام
به الفعل ولم يرد به ما يقابل اسم الصفة المشبهة نحو الحسن والكريم وانما كان قياسه
للفاعل لانه يدل على الزيادة فى المصدر والمشتق منه واصل المصدر كونه معروفا
ينصرف عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقليل جاء اسم التفضيل للمفعول
سماعا نحو اعذر اى اكثر معذورية والوم اى اكثر ملومية واشهر واستعمال
اسم التفضيل فى كلام العرب واقعا على احد ثلثة اوجه فقط لفظا او تقديرا
نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا
نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضايعا
الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بعد كما فى اخر واخر ولما الدنيا والجلى
نحو انجزه هما من احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما اسمين والجاء معنى التفضيل
منهما ونحو الحسنى والسوءى مصدران لا تانيث احسن واسوء فلا يرد نقضهما
مضافا بدل من قوله على احد ثلثة اشياء او كاينة بمن او ما نعة الخلو دون الجمع
او معرفا باللام العهدية ليس الا وانما كان احد هذه الثلثة لا بد منه لاستلزام
معناه المفضل عليه وذا فى من والاضافة ظاهر ومع اللام معهود منوى لان
اللام العهدية الى المذكور معه المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل
الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد فلا يجوز زيد الافضل من عمرو
لاستعماله مع اثنين منها ولما اشكل بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
من فيه ليست بتفضيلية او هى تفضيلية متعلقة بمحذوف اى لست بالاكثر
بالكثرة منهم والمحذوف بعلك فلا يرد ولا زيد افضل لاستعماله بدون واحد
منها الا اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم المفضل
عليه بقرينة بلا احتمال القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير او يخرج عن معنى التفضيل فيستغنى
عن الاخر فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان لاحدهما اى لاحد المعنيين وهو الاكثر
الجمهور منه ان تقصد او اريد المعنى فى هذا الاشكال الا ان يكون المعنى لاحدهما
حاصل بان تقصد به كذا او يكون المعنى قصد لاحدهما صدقت كذا او لاحدهما
ذو قصدت كذا بان اى اسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل
على من كله من العقلاء وغير العقلاء داخلون بتعا فلا يخرج نحو اعدل الخلق
واجمع العيوب ونحو ذلك اضيف اسم التفضيل اليه فيشترط ان يكون
موصوفه وهذا تاويل المصدر بمفعول ما لم يقم فاعل منهم اى بعضنا
من الذين تناولوا موصوفه واقعا وافرادا وان لم يشاركه فى الارادة
وقت الاضافة والتركيب فلا يرد ما اورده فى الشرح من انه يلزم تفضيل
الشئ على نفسه مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس فلا يجوز
تركيب يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى اذ ليس يوسف
بعض من اخوته لانه ليس باخ لنفسه لخروجه اى يوسف وهذا علة عدم
الجواز عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف ولو
قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان
يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته
الثانى ان يقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد تفضيله على كل من
سواه مطلقا الا على المضاف اليه وحده لو قصد الثانى قصدت
كذا او الثانى ذو قصدت كذا او لو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد
على المقصود زيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق منه *

مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف
اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل بنى قريش اى افضل الناس من بين
قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبى واحدا منهم ويوسف
احسن اخوته اى احسن الناس وانما اضيف الى اخوته بلا دبية ايام وفلان اعلم
بغداد اى اعلم ما سواه لاختصاصه ببغداد لكونها منشاءه او مسكنه ويضاف
اسم التفضيل بالنصب عطفا على تقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد كذا
ويضاف للتوضيح بالرفع على الابتداء او ح يضاف للتوضيح كاضافة سائر التفضيل
فيه عدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل دون ذكر لفظ التخصيص
الخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان فيجوز بهذا المعنى تركيب
يوسف احسن اخوته اى احسن من غيره لملابسته باخوته وكذا الناقص والاشج
اعدلا بنى مروان كانه قيل اعدلا بنى مروان اوهما اعدل من غيرهما لملابسته
بنى مروان ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل
بالمعنى الاول وحمل الاول على المعنى الاول منقول فيه حيث يأباه قوله
والمعرف باللام الافراد اى افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان الموصوف
مثنى او مجموعا لكونه فى ما استعمل بمن فيجوز فيه الافراد والمطابقة اى مطابقة
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لكون مفعول المطابقة
هو له عايد الى من يجوز التذكير مع تانيث الموصوف كذا ذكره فى المفصل ولم
يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله والذى بمن مفرد مذكر لا غير واما
النوع والثانى من اسم التفضيل المضاف المقصود زيادة مطلقة فى عطف

الشرطية

الشرطية على الفعلية وهى قوله ويجوز الى آخره والمعرف باللام فلا بد الفاء جزائية
وهو خبر المبتدأ والضمير محذوف اى لا بد لها من المطابقة للزوم مطابقة
الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها وقوله من المطابقة خبره وفى جعلها متعلق
بنحو القول بحذف الخبر نظر اذ ح يكون مضارعا المضاف فيجب نصبه والذى
استقر او استعمل بمن مفرد مذكر نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان
والهندات افضل من كذا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهية طوق فاداه
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
من التفضيلية لكونها بين الفارقة بينهما وبين بابه احمر فكانها من تمام
الكلمة ولا يعمل فى فاعل مظهر لانه اسم فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل
وهو لا يعمل فى مظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى الفعل الا لانه على الزيادة
دونه وليس بمشبهة باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يونث فيما هو
اصل استعماله لانه هو الاستعمال بمن فقصر عن العمل فى المفعول به بلا واسطة
مطلقا مظهرا او مضمرا وفى الفاعل مظهرا الا اذا وجدت الشرايط المذكورة
لصيرورته ح بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله كما ستعرف بيانه الا
اذا كان اى فى جميع الاوقات الا وقت كون اسم التفضيل صفة كاينة لشئ
كرجل فى المثال لفظا وهو اى اسم التفضيل فى المعنى صفة كاينة لمتسبب اى لسبب ذلك
الشئ والتمثيل به اى الاضافة كالكحل فى المثال والمشهور فى اصطلاحهم ان يطلق
على المطلق للمتعلق اسم السبب دون المتسبب ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على
صحته وتحققه مفضل باعتبار الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا كرجل
فى المثال حيث نفى كون الكحل باعتبار عينه مفضلا على نفسه اى مفضل على نفسه

باعتبار عين وللجار متعلق التفضيل عليه اي باعتبار الموصوف الثاني كعين زيد
في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا لصفة مسندة
محذوفة اي تفضيله منفيا او حال كون اسم التفضيل منفيا نحو ما رايت رجلا
احسن صفة رجلا في عينه ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل
احسن منه اي من الكحل في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على
الشيء او حال قائم التفضيل ذو الحدثين تعلق ظرفان كل بحدث كالتشبيه في نحو
زيد في الدار مثله في السوق والمقصود مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في
عين رجل عليه ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه السلام
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة لانه اي احب خبر
مبتدا محذوف اي وهذا لانه متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اي يجعل
في هذه الصورة لكذا بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب قولنا احسن من
الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه [illegible]
مرضا ولان مقام المدح يستدعي ذلك ولان التفضيل بمنزلة القيد فالنفي
يتوجه اليه ولما نفي التفضيل بقي اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض
لا يجوز عمل الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة تفضيل الشيء على نفسه
لانه على خلاف الاصل وكفى في انه خلاف الاصل انه لولا اختلاف الاعتبارين
لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل
ويعتبر العارض لضعف المعارض بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
حيث لا يجوز وان جعل نفي التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس
على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر بعد الزوال بعارض
النفي فالحاصل ان اشتراط تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل

على خلاف الاصل فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء واشتراط كونه صفة سببية
ليتحقق الاسم الظاهر حتى يعمل فيه في الظاهر مع انهم حين لم يعملوا اسم التفضيل
لو رفعوا احسن على انه خبر والكحل مبتدا ولا وجه يمكن سواه اذ لا رافع
لفظيا وامتنع نكارة المبتدا لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق منه مخلص
لحسن الا كون الكحل مبتدا واحسن خبرا فصلوا بينه وبين معموله وهو
منه اذ الشيء من عمله باجنبي وهو الكحل اذ المبتدا اجنبي من الخبر لكونه غير
داخل في حيزه وغير معمول له فان قيل كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل
فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما
وعمله اهون من الفصل بالضرورة لان امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل
وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وههنا الوجه اتم فالامتناع اقوى
فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه لانه لزم ابدا بالمفضل عليه ما هو
جهة كونه مفضلا عليه وايلاء المفضل ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا
في كل ذي حدثين كذا ذكره الشارح في بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا
على انه اذا كان المسموع تاخيره منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع تاخيره
لا ينبغي التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لو قدم منه لكان
يلزم عود الضمير الى المتاخر وهو مشكل لان المبتدا في رتبة التقدم
وكفى في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل مراده
هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال
ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير
للمفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه
وهو عين زيد فان قيل هكذا يتاتى في الاثبات نحو رايت رجلا

احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قيل بحث غير محقق لعدم الاستعمال والسماع فلا
يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة التي لحسنه في الاحاديث وكلام العرب العرباء ولك
حينئذ ان تقول بعبارة اخرى اخصر من الاولى بحذف المضاف من مجرور من نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل على العين
ونظيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي من الصحيحين مما ذكر في
مشارق الانوار من قوله عليه السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث
فان قدمت في هذه المادة ذكر العين قلت بهذه العبارة ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل منه في غيرها فيلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اي ما رايت مثل
عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها على الاول كان المفعول لرايت
قوله احسن وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثاني بالعكس وهذا
ان كان رايت من افعال القلوب اما ان كان بمعنى الضرب ابصرت وهو الظاهر
كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت عينا
مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله
كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل
صفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين
مثل قول الشاعر مررت على واد السباع ولا ارى من افعال القلوب او بمعنى
ابصر كوادي السباع اسم موضع مفعول ثان متقدم او حال متقدمة او
هو مفعول لا ارى بمعنى لا ابصر وادياً عطف بيان او بدلا او حال موطئة
او تمييز على نحو عندي مثل زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان
الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهويل بالذكر حين تظلم ظرف بمعنى التشبيه
او مفعول له ارى اي لا ارى واديا يشبهه وادي السباع وقت ظلامة له

واديا

واديا اقل صفة سببية لواديا او مفعول ثان او كان كواد السباع حالا له
او تمييزا او حالا بتقطيع شان الوادي بالتنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة
المحضة متاخرا به الباء بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي ركب منهم
بغيره فالتلك الرجال ركب فاعل اقل اعمل فيه اسم التفضيل لوجه الشرائط
والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع لا مرانه لمجاله صفة ركب تاية اي
تلبثا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب اي تحى يقال تاءاتي اي
تلبث وهو تمييز من فاعل اقل ومفعول له اي لاجل التاية والمكث او
مفعول مطلق اي اتوا اتيان تاية او حالا اي اتوا ذوي تاية او ظرف
اي اتوا في زمان التاية والنزول والخوف ركب منهم بغيره ولو كان
الخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة لواديا غير سببية الا ما وقى الله
مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب والخوف في جميع الاوقات
الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكرها ذهابا الى
الصفة او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة او وقاه الله ساريا
اسم فاعل من السرى وحال من الى قوله ركب او مفعول وقى او صفة واديا
على المجاز العقلي من الاسناد الى المكان او صفة مصدر اخوف اي
اخوف خوفا ساريا الى الهلاك وح يكون من المرايز دون السرى ولما
فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفعل ما اي كلمة دل على معنى
حاصل في نفسه اي معد لولها او حاصل بنفسه اي بالنظر الى نفسه
غير محتاج الى امر آخر واحترز به عن الحرف كما مر مقترن باحد الازمنة
الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى
ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة ولا على طرده نحو هيهات وشتان

ولا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران في
معناهما اذ معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد
ذكرنا اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجوه الواحد في الاثنين ولا نعني مقترن
في كل وضع باحد وان عرض الاشتراك بغفلة الواضع او بتعدده فقولهم مقترن
لخ احتراز عن الاسم ومن خواصه اي الفعل وقد عرفت معنى الخاصة فلا نعيدها
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه و
كل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين اي سين الاستقبال لا سين الا
في الفعل الاستفعال ونحوه من السينات وقدم السين على سوف لدلالتها
على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين
جزء لسوف وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا لا يتيسر
الا في الفعل والجوازم لان الجزم من خواصه فكذا المؤثر والا يلزم تخلف
الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق عطف على دخول تاء التانيث
ساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ولانها انما
سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من
الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ونحو تاء فعلت اي ما هو جنس تاء فعلت
من الضماير المتحركة البارزة لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل او فرعه وحذفت فروعه منه لمنع احدي نوعي الضمير تحرزا

عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى والخفي
فهو بالتعميم اجدر والبق الماضي ما اي فعل دل على زمان حاصل قبل زمانك اي في
زمان سبق زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم
والخصوص والكلية والبعضية لا يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلاثة
ووقت الظهر في يوم الجمعة واضافة الزمانك باء في ملابسة اي زمان انت
فيه والخطاب لغير معين مبني لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعاني
الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول لخلوه من المشابهة التامة في الماضي وهو
خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة لبيان حكم
الماضي بعد بيان حده لانه لما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبارا
لنوع مشابهة له بالاسم في وقوعه كل صفة لنكرة في مررت برجل ضارب وضرب
اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او مشابهتها السكون الذي هو اصل
في البناء مع غير الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك المتحرك
نحو ضربت لوجوب اسكان آخره تحرزا عن توالي اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول
نحو ضربك والواو من الضماير الساكنة حيث يضم لموافقة الواو
المضارع ما اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي بملابسة
زيادة احد الحروف الاربعة التي يجمعها نايت او اتين او انيت وانما
عدل عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما
لحروف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب
متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب انيت
يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة

ولما معنى فصلا وجه صفة الحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي عن المقام من كل وجه
بل دون ذات او لاعتبار في بعده عن هذا المقام في المعنى لا دمن الثاني بمعنى البعد
ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد من هذا المقام جدا والوجه ان تركيب انيت من الاتى
لكان اولى ليكون على الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على
النون التي للنوعيه لوقوعه اي المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال
كاشتراك العين او المراد بالاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه
مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه
بالسين او سوف عطف على وقوعه اي لتخصيصه بسبب احد الزمانين كتخصيص
النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم حال كونه مفردا نحو افعل ليوافق صدر
انا والنون له اي للمتكلم حال كونه مقرونا مع غيره واحدا او اثنين او جماعة
فاذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان
جمعا نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلث التي هي الاولى بالزيادة
وهي حروف العلة واخذها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره بلا حرف فزاد
لا حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون المشابهة لها في امتداد
الصوت وليوافق اول نحن والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى
او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين و
تفعلن لانها فرع الواو ومخرجها منتهى للخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما
قلبت الواو تاء كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات
في ووجل وللمؤنث وللمؤنثين غيبة اي حال كونه للمؤنث وللمو
نثين دون غيبة نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغا

تعارض

تعارض فيه اعتبار ان الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء المتوسط المخرج لان
الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث المستلزم للفرعية يناسب التاء
التي هي فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء في الواحد والاثنين والياء
في الجمع ولم نعكس لان التانيث انسب من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين
اولى والياء للغايب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب بين المتكلم والمخاطب
غيرها اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه وهو مجرور
صفة الغايب وفيه انه غير انكرة وان اضيف الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف
مع النكارة والجواب ان التقدير غايب غيرها وبالنصب حال وهو الاولى
لموافقة السبق وحرف المضارعة الزوايد المذكورة مضموم في الرباعي اي في
ما هو على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي
ان يخالفه اول المضارع لمكان الالتباس بينهما وهذا من وظايف التصريف كره
مفتوح فيما سواه اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب
وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه
كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف
ولا يعرب من جنس الفعل او انواعه هنا قصر الافراد لرد قول الكوفيين
بتركيب الامر الحاضر في الاعراب غيره لانه لم يوجد في الغير مقتضى الاعراب
ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشابهة الاسم مشابهة
تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص
وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب
اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير
المضارع فهم منه ان المضارع يعرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بوقت عدم

اتصال نون تاكيد او نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل باحديهما يرجع مبنيا اما نون
التاكيد فلانه بدخولها اشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق
نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها اشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر
المتحركة ولم يعتبر شبهه بيضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضماير
الساكنة ليس باصل واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع شبهه
من الجر المختص بالاسم فالصحيح احتراز عن نحو يدعو ويرمي ويرضى ويجي المجرد
عن كل ضمير بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله للتثنية نحو يضربان
وتضربان وللجمع سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث نحو يضربون وتضربون
ويضربن وتضربن وللمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة خبر اي يعرب بالضمة
رفعا نحو هو يضرب والفتحة نصبا نحو لن يضرب والسكون جزما نحو لم يضرب
متعلق بيعرب على حسب العوامل والمضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز
بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين وحذفها
اي النون نصبا وجزما نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن
تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وذلك
لانها لما امتزجت مع الضمير الساكن توسط آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا
كان او تقديريا والضمير اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ
غيره على انه اسم استحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب
الفعل فيه لفظا او تقديرا او زيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك
الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة
للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها بها في امتداد الصوت
فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان

حذف

حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمؤاخاة بينهما في الخفة والضعف
فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين
الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفصل جزئية الكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا
كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر
جزء الكلمة لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير اعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف
قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على
حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو نحو يدعو والياء
نحو يرمي والباء للالصاق او السببية او الاستعانة بالضمة في الرفع
تقديرا لثقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف اي في التقدير او حال كون
الضمة مقدرة او تمييز اي ملتبس بتقدير الضمة والفتحة في النصب لفظا
لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم لان
اجتماع السكونين محال وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين
التحقيق والتقدير في الفعل اذ اعرابه ليس الا باعتبار الصورة ولا فرق
بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الفرق في
بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فيجعل حذف حرف العلة التي هي
لسبب الحركة منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا عند العامل جزما
فان قيل فيجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما يجعل الفتح مثلا اعرابا
دالا على الفاعلية قلنا يمكن ثمة اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل
وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن
فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول
العامل لا يتحقق له معنى ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا

تأثير فاثرها وجمهور الاخرى في التوابع تحقق في المبني ايضا وان لم يظهر اثر الاضافة الى العامل في
حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف نحو يرضى ويخشى بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة وبحذف جزما كالاخر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
اي كل ناصب والجازم اي كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصح للاسم وجزر كاد
ايضا واقع موقع الاسم لان الاصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في
كاد استعمالا فقد يستعمل الاصل المهجور في قوله فابت الى فهم وما كدت آئبا نحو
يقوم زيد فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخيرة يصح
ان يبتدئ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا
يصح للاسم وينتصب المضارع بان الملفوظة لشبهها بان الناصبة للاسم في
المصدرية والصورة ولن قال الفراء لن اصله لا فابدلت الالف نونا وقال
الخليل لان فقصر كايش واصله اي شيء وعلى الملة وقال سيبويه انه حرف برأسه
لا اصل له اذ لا معنى بمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف
ما في حيز ان وقال الخليل لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما
اذ هو وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث يغير لا ضده بعد الابدال الى [illegible]
النفي المؤكد واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذ الظرفية ونونه
عوض عن المضاف اليه وكي قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما وهذه
الثلثة ينصب المضارع ملفوظات لشبهها بان في الاستقبال وان تعطف
على ان حال كونها مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت
لادخلها ولام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان للمنفي نحو ما كان
الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن واو بمعنى الى ان والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي وذلك لان الثلثة

الاول

الاول جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية و
الاخيرة بمعنى الجار فحذف حكم الجواز وبمعنى الامكان في حكمها في لزوم المفرد
بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء فجعل مفردا ليكون
من عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا سائر الامثلة فان الفاء للتعقيب
اي مثال ان مثال اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم
مثال النصب بحذف النون وان التي تقع بعد العلم الغير المأول بالظن
وان اول به يجوز وقوع المصدرية ايضا نحو علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى
ظننت هي المخففة خلافا للفراء وابن الانباري من الثقل المناسبة للعلم في
معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف تشاكلت ان المصدرية وهي لا تناسب
بالعلم وابعد من المصدرية الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية
بعده لم يبق الذهن اليها بل الى المخففة فيلزم اللبس لا سيما في الموقوف
والمقصور فمنعت واما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية
عنه بعدها عن العلم فتساوي المخففة في الملائمة فتراجعا في محل الوقوع
فيجوز الوجهان واما ما ليس بمعنى العلم والظن واما بمعناهما نحو الرجاء والطمع
والشك والوهم والاعجاب فيعيرها المصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا
تكون فتنة قرئ بالوجهين على ان الحسبان ظن غالب واعلم ان بعد
التخفيف تقاصرت خطاها فلا يقع مجرورا بموضع ولا يقال عجبت من
ان سيقوم ولا يقال الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن و
التحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك او بعد الظن الغالب الذي

في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل ولا شككت ان سيقوم وليست ان الواقعة بعد
العلم هذه اي المصدرية بل المنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التحقق
واما التي للتحقيق فتقع بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع
وقوعها بعد ما ذلك لمكان التنافي بين الشك والتحقيق وفيه ان ذلك يتاتى
في المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليتك
عايد والحق ان ان مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على التاكيد
والمبالغة كما هو واذا كان ان التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب فصلها
عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلمت ان سيكون منكم مرضى او سوف
نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم يقم وان لا يقوم وشذ علمت ان تخرج بالرفع بلا
عوض كالنقل من المثقلة وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فيجري فيه ان بعد كلا الوجهين واما
التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان يفعل وحسبت ان لا يفعل
ومثال لن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل او نفي للحال فيها وانه تاكيد لكان قوله تعالى
فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقضا في اطلاقه
نظر وقوله معناها الخ جملة مستانفة ومثال اذن مبتداء وقوله مثلا اذن تدخل
الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدا محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد الخ و
الجملة معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبرا ذلك بتقدير
حذف مضاف اي عمل اذن او نصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها
على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثلا اذن تدخل الجنة خبر مبتدا محذوف

اي مثاله كذلك لكن الوجه الاول اوفق حيث قال فان مثل كذا ولن مثل
كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي ان لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه جزا
له نحو انا اذن اكرمك وقيل نصبه ح او جزاء الشرط السابق نحو ان
تاتيني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل
ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع ه
بالاستقراء فانه اذا اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها والتعليل
بلزوم تقارب العاملين لا ينافي في الخبر وجواب القسم على انه لا ضير في
فيه لامكان العمل باعتبارين وكان شرط آخر لعمل اذن الفعل
مستقبلا لا حالا او بخلاف نحو اذن اظنك كاذبا لانه انما عمل
لمشابهته ان في الاستقبال فاذا مات الشبه فات العمل مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال واذا وقعت
اذن بعد الواو نحو قوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك بالرفع وقرى
في غير السبعة بالنصب ايضا والفاء نحو قولك في جواب من قال
انا اتيك فاذن اكرمك فوجهان جايزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف والرفع لاعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف ومثال كي نحو كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور والجملة مستانفة وحتى اذا كان الفعل
بعدها مستقبلا لا حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وقوله اذا
خبر مبتداء محذوف اي وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة بين

المبتدأ والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اى وحكم حتى حاصل وقت كون ما بعدها كذا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم اولا بمعنى كى اى الغرض
والسببية وهو خبر مبتدا محذوف اى هو بمعنى كى والجملة معترضة او بمعنى الى
اى الغاية وفى جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة فى معناه
نحو خبر قوله حتى او خبر مبتدا محذوف اسلمت حتى اى كى ادخل الجنة ودخول
الجنة مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان التكلم ايضا وكنت وفى اتيان كنت هنا
نظر سرت حتى ادخل البلد دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو السير و
بالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اى
الى ان تغيب الشمس فان الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد
المذكور او يجيء للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا اردت الحال اى زمانها
تحقيقا اى محققة اى زمان التكلم او حكاية اى محكية بان تجعله حالا ماضيا
بحيث كانك تتكلم فى تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة وقت التكلم
كانت حتى حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة اى ما بعدها كلام مستانف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية مستانفة نحو
حتى اذا جاء امرنا الآية ولا نعنى بذلك ان نقدر بعدها مبتدا حيث
لا يطرد فى نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فيرتفع المضارع لعدم الناصب و
الجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليفيد الربط
والاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى نحو مرض فلان حتى لا يرجونه
بيان حاله فصيرورته حتى لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فوقع فى
صيرورته حتى لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فوقع الفعل حينئذ بلفظ
النون ومن ثم اى لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة امتنع

الرفع

الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة اى فى وقت تحقق الناقصة حيث
يكون كان بلا خبر وفى اسرت حتى يدخلها اى كى تدخلها لانه لو رفع لكان
الدخول حالا مقطوعا به والسير مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا
مع الشك فى السبب وجاز فى وقت تحقق التامة تركيب كان اى وجد سيرى
حتى ادخلها الان حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضر كون حتى ابتدائية وكون
ما بعدها مستانفا وجاز ايهم سار اى الرجال او كذا ايهم الخ بحذف الفعل
او بحذف الخبر وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته
بقوله فى التامة كالمعطوف عليه حتى يدخلها الان لان الدخول مسبب
السير وكلاهما مقطوعان وانما الشك فى الفاعل ونظير لام كى مثل تركيب
اسلمت لادخل اى لان ادخل الجنة فان قيل اللام فى امرت لاعدل وانما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله ليجعل عليكم
من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعدها
ان كذا فى الشرح وصرح بذلك فى الكشاف ايضا ولم يذكرها المص فى
الحروف التى يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كى ويكون
المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة
وايتاء الزكوة وطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم
ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المص اختيار
هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بكى فى كونها دالة على المراد والغرض
فاكتفى بلام كى بلام ولام الجحود واللام الزائدة وهو لا يصوب ف
مثال لام الجحود لا الانكار سميت بذلك لاستعمالها فى مقام الجحد

لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف اى وهى لام تأكيد او الجملة معترضة او خبر قوله
لام الجحود وعلى هذا لو قيل وماكان خبر مبتدأ محذوف بعدم النفى يتعلق
به قوله لكان من حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن ليفعل
وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب
لها لائق لها وفيه انه لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفى
مثل وما كان الله ليعذبهم فان قيل صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى وما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا
فى بعض الشروح وفيه نظر والفاء التى يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين
احدهما السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها لان العدول من الرفع
الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صفة
شرطين او مستأنفة والثانى اى ثانى الشرطين ان يكون ما قبلها
احد الاشياء الستة امر نحو زرنى فاكرمك او نهى نحو لا تشتمنى
فاضربك او استفهام نحو هل هند كم ماء فاشربه او نفى نحو ما تأتينا
فتحدثنا او تمنى نحو ليت مالا فانفقه او عرض بكون الا نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا ليبعد بتقديم الانشاء عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة وانما ترك التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا او لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع
آياتك والترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب على قراءة حفص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة

النصب

النصب والدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تواخذنى فاهلك لان الاول
مندرج فى النفى معنى والثانى اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى
والثالث مندرج فى الامر والنهى لكونهما على لفظهما غالبا فان قيل
العرض على لفظ الاستفهام مؤكد منه فلاى ذكره على حدة قيل معناه
عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زاير الحرمين الشريفين
جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وهذا المعنى معنى
مقصود بنفسه من شانه ان ياتى بكل كلام خبرا او انشاء لكنه
شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مؤكدا منه وكذا فى المفتاح
فاعتبر لفظا على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا فى الاستفهام
اذ دخوله لفظيا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف التحضيض
لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى
صيغ الطلب من الامر والنهى واما نحو قوله سأترك منزلى لبنى
تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء فمحمول
على ضرورة الشعر والواو التى يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين
الجمعية خبر مبتدأ محذوف اى هما الجمعية وان يكون قبلها
مثل ذلك اى مثل احد الامور الستة وفيه اللهم الا ان يقال المثل
للعم اى يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء
فى كونه احد الاشياء الستة وذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واشترطوا تقدم
احد الامور الستة ليبعد بتقدم الانشاء عن عطف الجملة السابقة كما فى الفاء فتقدير
زرنى وازورك اى ليجتمع الزيارتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى

لا تجمع بينهما وانكل السمك وتشرب اللبن اى لا تجمع بينهما ولا تأتنى وتحدثنى اى لا تجمع
بين الاتيان والتحديث وما بيك تأتنى وتحدثنى اى ليتك تجمع بينهما ولا تنزل بنا
وتصيب خيرا اى لا تجمع بينهما والواو التى ينصب بعدها ان ملتبسة بشرط افادة معنى
الى ان نحو لالزمنك او تعطينى حقى والاضافة بمعنى اللام وفى ادخال ان فى
معنى او تقلع لانها مقدرة بعدها الواحد فى معناها والعاطفة اى حكم
العاطفة فى باب اضمار ان بعدها حاصر اذا كان المعطوف عليه اسما
اى وقت تكون المعطوف عليه اسما نحو قد ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناى الدموع لتجمدا نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه
على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق كان
ذكرا فى التفصيل لما لم يذكره فى الاجمال السابق وان اريد العاطفة من
الحروف المذكورة اى حتى والفاء والواو واو وكان تفصيلا لحكم ما ذكر
لا بيانا لقسم آخر لم يذكره قبل لم يتناول ثم نحو اعجبنى ضرب زيد ثم يشتم فان
التقييد فى الرواية دل على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قبل
ويجب اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما التحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان يقوم ومع العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان
تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام واعجبنى
ضرب زيد وغضبه ورد فلكم فصح ان تدخل على الفعل مع ان بخلاف
حتى بمعنى كى لانها لا تدخل الاسم الصريح وحمل عليه ما هى بمعنى الى وكذا
لام الجحود لا تدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان فعلا
واما الفاء والواو واو فلانهم لما اختصت بنصب ما بعدها للتصيير
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر بعدها

ويجب اظهار ان مع لا فى اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب نحو ازاحة لاجتماع اللامين
ويجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان
كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا فيه اشارة الى استقراء
مقتضى الجزم بكون لا شيء على وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لم يعمل حرف
التعريف وحرف الاستقبال الجر لانها تجرى بعض الاجزاء للشئ لامتزاجها فكانها
غير خارجة عن حقيقته ولام الامر ولا التى فى النهى لانهما يثبتان اثرا
فى فعل المضارع واخراجهما اياه حيث ينقل من الحال الى الاستقبال ويخرج
عن القطع الى الشك وكذا ينقل من الحال الى الاستقبال ويخرجه عن القطع الى
الشك وكذا ينقل لام الامر ولا فى النهى النفى من الحال الى الاستقبال ويخرج
من الخبر الى الانشاء وكلم المجازاة اى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة
الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها فالكلم او اسم جنس كالمعرف
وهى ان نحو ان تكرمنى اكرمك وانما عملت للاختصاص بالفعل كما ذكرنا
فى لم ولما وحمل غيرها لتضمنها اياها ومهما نحو مهما تأتنى آتك واذما
واذا ما نحو اذ ما تأتنى اكرمك وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين
نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومن نحو من تأتنى اكرمه
ومن غرز امرز وما نحو ما تصنع اصنع واى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى وانى نحو انى تذهب اذهب واما الجزم مع كيف ما فشاذ
اى نحو شاذ لم يجئ فى كلامهم على نهج الاطراد ويجزم المضارع بان
حال كونها مقدرة سترق من بعد فلم الفاء للتفسير لطلب المضارع
اضافة المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثانى ولما اى المضارع
نحو لم يضرب ولما مثلها اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيا منفيا وفيها

نحو متى م

ونقد

معنى التوقع اي يتوقع بها الفعل أُمرتقبٌ متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اي باستغراق
ازمنة الماضي منتفيا ممتدا من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير
وبجواز اي يختص بجواز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها
ولام الامر المطلوب صفة سببية للام بها اي باستعانتها او بواسطتها الفعل
ولا النهي المطلوب بها الترك وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل
اي كلم المجازاة على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي
كون الفعل الثاني مسببا وقيل للاول منهما او لهما نحو وما بكم من نعمة
فمن الله ويسميان اي ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على
تدخل والضمير العايد الى المبتدا محذوف اي يسميان عند دخولها
او معترضة لبيان الاصطلاح شرطا اي يسمى الفعل الاول شرطا من حيث
انه مشروط لتحقق الثاني والفعل الثاني جزاء من حيث انه يترتب على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كانا اي الفعلان مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول او كان الفعل مضارعا والثاني ماضيا
خبر كان محذوف والاول عطف على الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا
بلا تاكيد لمكان الفصل فالجزم اي فجزم المضارع متعين لدخول الجازم
وهو ان وما تضمنها مع صلاحية المحل للانجزام بكونه معربا ان كان الاول
مضارعا واما الماضي فمبني فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان تزرني
زرتك وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في الصورة سببية
المستقبل للماضي على اذ تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر وان كان الفعل
الثاني مضارعا دون الاول فالوجهان جايزان اي ففيه الوجهان

نحو

نحو ان اتاني زيد آته او آتيه فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط و
الرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بين العامل والمعمول واذا كان
الجزاء شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه ماضيا واقعا بغير
قد في الاثبات ونحو هل من الحروف الموجبة للفاء نحو او لا في النفي حيث
يجب الفاء مع نحو ان احسنت الي اليوم اليك امس وان تزرني فالعتك
وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وبركات ذكرها ولا يتغير الحكم ولو
اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه يتنافيه قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا
ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي المثبت
معنى لفظا تفصيل الماضي او معنى نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز
الفاء لتاثير حرف الشرط في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل
فلا حاجة الى الربط بالفاء اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر
بالسين او سوف ولن ونحوه مصدرا بلا اذا كان ماضيا ولا
يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه ذلك
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا نحو وان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله او منفيا بلا نحو ان تدعوهم لا يسمعوا ومن
يؤمن بايات ربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا احترز بقوله منفيا بلا عن
المنفي بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وعن المنفي بلن
حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي الكلام
نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدرا بالسين او سوف و
الجواب ان ذلك لامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد

وان لم يستثن ونحوه فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان
اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تعيين
المعنى حيث جعلته بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجه التاثير من وجه وان لم
يكن قويا والا اي وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها
من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين
او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما او لا او مضارعا مع السين
او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء
واجب لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث
لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما والتعاقب قوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها على ضرورة الشعر وروى المبرد ومن يفعل الخير
فالرحمن يشكرها واما نحو قوله تعالى فاذا ما غضبوا هم يغفرون
واذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيه ظرفية لا شرطية ويجيء اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء وفي محلها
نحو قوله تعالى ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
لكون اذا المفاجاة للتعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل على المفاجاة
الا وهي مبني على حدوث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت
الفاء غالبا وان مقدرة بعد الاشياء الخمسة الامر بعد بعض
مواضع والنهي فيما اذا كانت السبب لترك الفعل نحو لا تفعل الشر
~~فيما اذا كان~~ ... فلا تدن من الاسد ياكلك فانه
لا يجوز لان سبب الاكل الدنو والنفي لا يدل على الاثبات خلافا
للكسائي فانه جوزه وكذا الحال في لا تتمنى اتيتك لعدم استقامة
المعنى على تقدير النفي في الثاني والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه

لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا فانفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان
المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقا لانه
خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا
يوجب التردد فيه فيتنافيان واذا قصد السببية اي قصد كون
ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا الفعل فيتاتى معنى الشرط
نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة فهو جواب للامر بغير
الفاء ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا
تكفر تدخل النار لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد
المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار وان قدر مثبتا
كان تقدير الشيء بما لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على
الاثبات خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الاثبات في الشرط بعد
النهي بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد لو ساعده نقل لان
دليل الامتناع التقديري اي تقدير الكلام ان لا تكفر بتقدير
النفي على وفق لفظ النهي ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك
كما عرفت الامر صيغة يطلب بها اي بتلك الصيغة
الفعل من الفاعل احترازا عما يطلب بها الفعل من مفعول
ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول للمخاطب
احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولها في صيغة المضارع
لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم كلم يضرب بحذف حرف
صفة لحذف الصيغة اي صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة

مثل المضارع المخاطب ولا يرد نحو فلتفرحوا الشاذ وذه والمضارع المخاطب ولا يرد
نحو فلتفرحوا الشاذ وذه وقوله بحذف الخ قيد واقعي لا احتراز وفي بعض
الشروح وهو احتراز عن صه ومه وحكم آخره اي آخر بناء الامر حكم المجزوم اي
مثل حكم آخر المجزوم او كحكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحذف حرف العلة اي هو موقوف اي مبني على السكون عند البصريين
وعند الكوفيين مجزوم حقيقة فان كان ما بعده بعد الحذف ساكنا
وليس عطفا على الشرط او حال برباعي اي بذي اربعة احرف احتراز عن
نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة صفة همزة ان كان بعده ضمة
للموافقة ومكسورة فيما سواه اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف
ضمة سواء كان بعد كسرة او فتحة ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة للحمل
على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وتحقيقا مثل ذكر النظاير
على وجه اللف والنشر اقتل مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب
معطوف بحذف العاطف مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة اعلم
مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة وان كان الفعل رباعيا اي
ذا اربعة احرف نحو اكرم فمفتوحة همزة الامر منه مفتوحة نحو
نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله اي
فعل المفعول الذي لم يسم فاعله فالاضافة بادنى ملابسة وهذا تقسيم
آخر للفعل اي المعروف والمجهول وقوله لم يسم فاعله يصلح مثالا لما لم
يسم فاعله هو ضمير فصل ان كان ما موصولة ومبتدأ ضمير لا فصل ان
كان ما موصوفة لنكارتها ما اي فعل خبر هو او خبر قوله فعل ما لم يسم
فاعله واذا كان خبر هو فقوله فعل ما لم يسم فاعله الخ خبر مبتدأ محذوف

اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله كذا جملة مستأنفة حذف فاعله بعد
بناء المفعول فلا يرد عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو
اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه لا
يغير صيغته ولا يكون بنية للمفعول فان كان بيان تغيير الصيغة
وهذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
آخره نحو ضُرِب واُكرِم واُستُخرِج ودُحرِج وتُدُحرِج وانما غيرت الصيغة
دفعا للبس واختير التغيير للفرع واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج من الضمة
الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول الدلالة ويضم الثالث لئلا يلتبس الماضي المجهول
بالامر عند الدرج والوقف نحو افتعل وانفعل مع همزة الوصل اي
فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل واستفعل ويضم الثاني حال كونه مقرونا
مع التاء الزائدة في اوله نحو تكلم وتعلم وتدحرج لئلا يلتبس بالمضارع من
التفعيل والمفاعلة والفعللة خوف اللبس مفعول له لقوله يضم اللبس اي
لبسه بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل العين
فقط يحذف نحو طوي وروي من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضي
الى اجتماع الاعلالين في يروي ويطوي الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول
وبيع فاعل بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو وهذا هو مراد القراء والنحاة فههنا

المقام وتجزاهو ضم الشفتين فتقطع مع كسر الفاء فقط خاصا وهذا خلاف
المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف قال المص الغرض من الاشمام الايذان
بالاصل الذي تغير لغرض فلم يجي الاشمام في بيض لانهم قصدوا بالاتيان
هذا الوزن عرضا وهيئا في بر فاراد واضح الاصل عند تغيره ولا كذلك
في بيض والواو في قيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها او ثالثة الوجوه الثلثة المذكورة او فيما ذكر من القلب والاشمام
باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال وانفعال
لمكان المشاركة في العلة دون المعتل العين من باب الاستفعال وباب الافعال
نحو استخير اصله استخور واقيم اصله اقوم حيث لم يجي الا الخالص الكسر ودنا الاشمام
والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا وان كان الفعل مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويتكرم ويتخرج ويدحرج ويتدحرج
ومعتل العين ينقلب فيه العين حال كونه الفا او حيث ينقلب بجعل مجهول يصير
نحو يقال ويباع ويستغاث وذلك لما عرف من قواعد التصريف ان كل
موضع انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل تنقلب الحركة الى الساكن وابدل
المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا اي الوجوب اذا اعريت عن الموانع
المتعدي وغير المتعدي تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه
اي من الافعال المتعدي وغيره وهذا بيان المتعدي وغيره فالمتعدي
الفاء للتفسير ما يتوقف فهمه فلا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو طاب
زيد نفسا لان المتوقف ثمة نسبة لا فهمه ولا يرد ايضا ما توقف عليه وجود
الفعل من زمان او مكان او متعديا لان فهمه اذا الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل

بخلاف

بخلاف المفعول به والحاصل ان ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال
الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهنا
عمدة وفيه ان مفعولي علمت ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان لجواز تركهما معا
بخلاف خبر الافعال الناقصة او يقال لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت
هي لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر لا اسنادها وانما هي بمنزلة الظروف
والقيود نحو كان زيد قايما معناه زيد قايم في الزمان الماضي وصار زيد
غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي
ليست ما يتوقف على متعلق وانما يتعلق كيفية ذلك المتعلق على مفهومها [illegible]
على متعلق خاص اي لا يتم معناه بدون متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون
المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة
والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه
فهما متعديان بالوسايط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعلق متعلق
الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديا بالعارض
وغير المتعدي ملتبس بخلافه اي المتعدي او بخلاف ما يتعلق فهمه
على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا الى واحد كضرب ومتعديا
الى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه كاعطى نحو اعطيت
زيدا درهما وعلم ثانيهما هو الاول فيما صدق عليه نحو علمت زيدا
فاضلا ومتعديا الى ثلثة اي الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت وانبأت او نبأت او اخبرت
او خبرت او حدثت زيدا عمروا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال
الى افعال القلوب وهذه الافعال مفعولها الاول كمفعول اعطيت

في الاحكام وانما يقع اعطيت مضافا اليه لانه بتاويل اللفظ ومفعولها الثاني والثالث
كمفعول علمت في الاحكام افعال القلوب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين
ظننت وحسبت وخلت وزعمت قدم افعال الشك على افعال اليقين لغلبه
وتقدمه وجودا علمت ورايت ووجدت واختصار افعال القلوب في
السبعة اصطلاحي واستقرائي تدخل هذه الافعال الجملة سماها نقدا وجز افعال
القلوب على تقدير ان يكون ظننت لغو بدلا على الجملة الاسمية لبيان ما اي
شك او يقين هي اي تلك الجملة صادرة او ناشية عنه او لبيان اعتقاد تلك
الجملة ناشية عنه من علم او ظن او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح وفي بعض
النسخ عنه اي لبيان صفة هي عند الموصوف من علم او ظن فتنصب الجزئين
اي جزئي الاسمية على انهما مفعولان بها ومن خصايصها اي افعال القلوب
انها اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين فيها بحذف الضمير او بتاويل معنى
قوله احدهما احد مفعوليها فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم
يذكر كلاهما نحو من يسمع يخل وقوله ظننتم ظن السوء ذكر الآخر اي من خصايصها
اي افعال القلوب ذكر المفعول الآخر احد مفعوليها لانه لو اقتصر على الثاني
يلزم ذكر الشي بدون ما هو توطيه ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم التو
وترك المقصود ولان كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد علمت زيدا
فاضلا بمعنى علمت فضل زيد فكان ذكر احدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض
من مفعول واحد وترك البعض وقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بحذف
المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قليل بخلاف باب اعطيت
اي هذا ملتبس بخلافه باب اعطيت فانه يجوز ان تقول اعطيت

زيدا او عمرا ومنها اعطيت درهما او تركت ومنها اي من خصايصها انها اي افعال
القلوب يجوز فيها الالغاء اي ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت او
تاخرت اي وقت توسط افعال القلوب بين مفعوليها او تاخرها عنهما لاستقلال
علة جواز الالغاء اولا الغاء الجزئين كلاما حالا او تقديرا فيمتنعان عن التاثر
عند ضعف العامل بالتاخر عن كلاهما او عن احدهما لمكان استقلالهما
كلاما ويمكن ان يوثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان بخلاف
اعطيت اي وهذا ملتبس بخلافه باب اعطيت فانه لا يجوز فيه الالغاء
اذا توسط او تاخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل نحو زيد
علمت قايم والفعل ح بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قايم في علمي
وهذا مثال التوسط ومثال التاخر نحو زيد قايم علمت ومنها اي من
خصايص افعال القلوب انها تعلق وجوبا اي تبطل عن العمل لفظا
ويعمل معنى بدليل صحة العطف بالنصب وهو ماخوذ من تعليق
المرأة وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فقط هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها
كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون
كالمعلقة وبعض من لم يجعل التعليق من خصايصها بل جوز تعليق جميع الافعال
نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في الدار قبل حرف الاستفهام
اي اذا دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة او حرف النفي او لام
الابتداء على معمولها او ما اضيف اليه معمولها نحو علمت ازيد
قايم وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت غلام اي الرجلين
قايم واعلم ان التعليق بالهمزة على اتفاق وهل مختلف فيه واما

نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو
من التعليق بل بتقدير القول اى سل بنى اسرائيل جواب هذا السؤال وحينئذ كم
جواب هذا السؤال مبنى فى محل النصب على انها مفعول بها وهى بعد الافعال
القلوب ايضا ماولة بالمفرد لكنها قايمة مقام المفعولين ووقع مثل هذا
الجملة بعد نحو شككت فى زيد اهو كريم اى فى كرمه وقبل حرف النفى الداخل
على معمولها واللام الداخل عليه نحو علمت ما زيد منطلق وعلمت
لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثانى فلا يوجب منطلق
واما دخولها على المفعول الثانى فلا يوجب التعليق فى الاول نحو
علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهو ليس
بقوى وانما تعلق قبل هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها الى نصب الجزئين فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى مثل علمت ازيد عندك
ام عمرو وذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس عليه مثال اخويه ومنها انها
يجوز مبتدا ومتقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
لشى واحد اى ضميرين هما عبارتان عن شى واحد لان مفعول الاول
غير مفعول حقيقة بل توطية فلا يلزم هنا اتحاد الفاعل والمفعول
بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتنى منطلقا وقوله تعالى انى ارانى
اعصر خمرا او يجوز هاهنا عدمتنى وفقدتنى ولا يجوز ضربتنى ولا
شتمتنى بل ضربت نفسى وشتمت نفسى ولبعضها اى لبعض هذه
الافعال معنى آخر غير المعنى الذى تعدى به الى مفعولين وهو
يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط مع بقائها

من افعال القلوب ولو لم يتقيد بذلك ليرد عليه زعمت بمعنى قلت فلى
قلت رايت اذا كان من رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال
القلوب فالجواب انها ان كانت للابصار فحينئذ ايضا العلم بالحاسة
فلم يخرج من معنى العلم فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت وان كان من
افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا ولانحصار افعال القلوب استعمالا
لا عقلا ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت
احسب اى اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت بمعنى
كفلت به وعلى هذه المعانى لا تقتضى الا مفعولا واحدا الافعال الناقصة
يتم اخر للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقصة معدودة فانها لذلك
ليعلم ان ناسها تامة ما اى فعل وهو كالجنس وضع لتقرير اى تثبيت الفاعل
على صفة وتلك الصفة هى الخبر وهذا القيد لاحتراز عما سواها من الافعال
والظرف مستقرا او ملغى وهى اى الافعال كان وصار وقد زيد ما يرادف
صار نحو آل ورجع وحال وحان واستحال وتحول وانقلب مما غادر
انتقل وان كان بمعنى تحول ويجئ استعمالها صار ومراد فانها تامة على
الاصل واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض اى رجع وعاد اى صار
وغدا اى كان فى الغداء وهو ما قبل الزوال وراح ان كان فى الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كانا بمعنى رجع فى الغداء ورجع فى الرواح
او دخل فى الغداء او دخل فى الرواح كان تامتين ومازال ومانفك
ومافتئ ومابرح اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها
جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا
اخواته فينصب نصب كان ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها كان و

وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هو من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
يتم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا
وقد للتقليل جاء تركيب ما جاءت حاجتك على ان ما استفهامية وجاءت
ناقصة وضميرها اسمها وحاجتك خبرها وانث ضميرها باعتبار الخبر
كما في من كانت امك واول ما قاله الخوارج وقالوا لابن عباس رضي الله عنهما
حين جاءهم رسولا من علي رضي الله عنه وقول الاعرابي ارهف شفرته حتى
قعدت الشفرة كانها حربة قال اندلس لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد الموضع
الذي استعملته العرب وطرد بعضهم قال المص ولا وطرد جاء نحو جاء
البر قفيزين ولا معنى يجعل جاء حيث يفيد انه جاء في هذه الحالة ولا
يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت
كانها حربة تدخل الافعال والجمل مستانفة على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر اي خبرها حكم معناها اي معنى الافعال من مضي وانتقال ودوام
وتوقيت فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتسميته المرفوع
بها اسما اولى من تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قايما اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا
الكلام ونصبه او هو مثل كذا فكان اي فكلمة كان او لفظة يكون ناقصة
كاينة لثبوت خبرها وتحققه حال كونه ماضيا دايما نحو كان الله غفورا
رحيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو كان من
الكافرين اي صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها اي في كان ضمير
الشان نحو كان زيد قايم اي كان الشان ويكون تامة اي يتم بالفاعل ولا

يحتاج

يحتاج الى الخبر بمعنى ثبت نحو ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي وجد وثبت
ذو عسرة وزايدة نحو قوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله
تعالى لمن كان له قلب يتوجه الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة
الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى واصبح نحو اصبح
زيد صائما وامسى نحو امسى زيد مسرورا واضحى نحو اضحى زيد جريحا [باد?]
لاقتران مضمون الجملة الواقعة باوقاتها اي الاوقات التي تدل عليها هذه
الافعال من الصباح والمساء والضحى فاضافة الاوقات اليها لادنى
ملابسة وبمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وهو عطف على الجملة
الظرفية السابقة وتكون هذه الثلث تامة بمعنى الدخول في الاوقات
وظل نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات
زيد مسرورا ويبيتون لربهم سجدا لاقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتيهما اي بوقتي هذين الفعلين من النهار والليل وانما
فصلهما عن الثلثة السابقة لمكان الافتراق في قلة مجيئهما تامتين
بخلاف تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامين نحو ظللت لمكان
كذا وبت بيتا طيبا وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد
فقيرا اي صار وهو عطف على الظرفية السابقة وما زال و
ما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها اي دوام خبر هذه
لفاعلها مذ قبله وظرف للاستمرار ويلزمها اي هذه الافعال
النفي ان كان ماضيا لفظا او لا وان كان مضارعا فبلم او لن او لا
او ما وما دام ما مصدرية وفيها سوا من اخواته ناقصة والمضاف
الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيت امر

لو ان المصدر قد يجعل حينا بمدة ثبوت خبرها لفاعلها او في تاويث ما دام نظر
فان تاويله لو بيان تاويل الكلمة ولو بتاويل اللفظ لان كلمة ما على حدة و لذا
ذكر ضميرا حتاج مضيرا لو نظرف الليهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز
ومن ثم اى ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج لفظ ما دام الى كلام لانه ظرف بدل من قوله ثم او بمقال الظرفية علة
الاحتياج الى الكلام وكون ما دام للتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج
بناء عليه فلا يرد ما اورد من تعليق العلتين بفعل واحد وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اى في زمان الحال نحو ليس زيد قايما اى قيامه منتف الآن
وقيل لنفي مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره اى
سواء كان نفيه حالا او غيره ويجوز تقديم اخبارها اى الافعال
الناقصة كلها اى كل الافعال الناقصة او كل الاخبار تاكيد او بدل
او تاكيد للمضاف اليه على اسمائها كتقديم خبر المبتدا على المبتدا بل ها
في التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب بخلاف في المبتدا
لمكان اللبس وهي اى الافعال الناقصة او اخبارها وفيه ان قوله وهو
من كان الخ يا باه وفيه انه يمكن اصلاحه بحذف مضاف فليتامل
في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على الافعال الناقصة على ثلثة
اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر لمحذوف المبتدا يجوز تقديم خبره
عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو اى هذا القسم من كان بالغا
او واصلا الى راح يكون العامل فعلا يصح تقدم معموله عليه ولا مانع
ينصرف الى ههنا نظرا لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح و
كونها استقبالية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتى يجعلها

عسى

يعني يا باه من الابتداية الملازمة لذكر الغاية والمقول بزيادة من بناء في الاثبات وجعلها
بمعنى حتى يا باه عدم كون راح ما ينتهي به الافعال الناقصة وعندي والجواب ان
ما بعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو الحصر وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه او
تقديمه على الافعال الناقصة وهو ما اوله ما في اوله نافية كانت او مصدرية لتحقق
المانع لان كلتيهما يمنع تقديم ما في حيز ما عليها خلافا اى يخالف هذا القول خلافا
لابن كيسان في غير ما دام لعدم المانع معنى لانه ولي بالمثبت فان لا زيد عالما بمعنى كان
زيد عالما دايما وفيه ان صورة ما يحقق الصدر كافية في المنع وقد عرفت ولكن
المعنى على الاثبات واما في ما دام فيوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقق
المانع لفظا وقسم مختلف فيه وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف لا اختلاف
فيه فلا يندرج فيه وهو ليس فقد قيل حكمه حكم ما في اوله ما بمعنى النفي وقيل حكمه
حكم كان لعدم ما صدر افعال المقاربة ذكرها بعد الافعال الناقصة لانها
مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها اختص بالمضارع لدنو الخبر رجاء او حصولا او
اخذا اى شروعا فيه اى في الخبر وتعلقا في اول اجزاء الفعل والمنصوبات
تمييز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول اى الموضوع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
قال الله تعالى فاين ان يحملنها واشفقن منها اى خفن وهو اى عسى فعل غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من
ذلك من الامثلة تقول عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد القيام ومحمي
ان يخرج زيد اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد
يحذف ان من خبر عسى تشبيها لها بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه

يكون وراءها فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب الحصول نحو قولك كاد زيد
يقول نحو يجي وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها بعسى نحو قد كاد من طول البلى ان يمحا
ان يمحى واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال اي كساير الافعال في النفي على الاصح والجواب
عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب الفعل قبل الفعل والاثبات في
بين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر وعن تخطية ذي الرمة انه
شبهة وعن تغييره اي لم اجد انه احتياط وقيل يكون نفيه للاثبات مطلقا
اما الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا
نفيه بدليل فذبحوها واما المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلو كان نفيه للاثبات لما خطى
ولتغيير ذي الرمة بعد التخطية الى لم اجد رسيس الهوى فلو لا كان نفي
كاد للاثبات لما غير وما قبل التخطية وقيل يكون في الماضي للاثبات اي
لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كسايرها تمسكا منه لذلك القيل
بقوله تعالى دليل على المدعى الاول فذبحوها وما كادوا يفعلون
اذ المراد اثبات الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وبقول ذي الرمة
دليل على المدعى الثاني اذا غير الهجر المحبين عن الحب بحكم طول العهد لم
يكد رسيس الرس والرسيس اول الحمى والرسيس الشي الثابت الهوى
الاضافة من باب جرد قطيفة من حب مية يبرح اي يزول لجزم يكد البراح
منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كساير الافعال والقسم الثالث
وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب واخذ وهي
اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد والجامع بينهما واوشك عطف
على اخذ مثل عسى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد

وكاد اي تارة يستعمل مع ان وتارة بدونها فعلا التعجب وهو كلي وجد
منه جزئيان هما افعله وافعل به فقط كان الشمس كلي وجد منه جزئي واحد
فقط فلو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر واسلم لان التحديد
لانضباط الجزئيات فلا الحصر في جزئي او جزئين لا يحتاج الى ذلك
واعلم ان التعريف مع قصد المفردين في الحد مشكل الا ان يثبت ان اضافة
التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لا يصرحوا بذلك
على ان ذلك عند العهد في الجمع ايضا ضعيف ولا خفاء هنا في
عهدية الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف للمعهودين فيقال
انه تعريف لفظي لا بيان ماهية والمعنى فعلا التعجب ما وضع
اي فعلان وضعا لانشاء التعجب بيان لما يفهم من الملابسة في اضافة
قوله فعلا التعجب وليس بمحض الدعاء فان قلت يدخل في الحد نحو قاتله الله من
شاعر لانه لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمالي لا
وضعي والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شي خرج عن حد نظايره
وخفي سببه وتوهم بعض الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا
على ذلك بتصغيرهم ما املح والجواب انه شاذ منزل منزلة الاسم
في جانب اصيغتان ما افعله وافعل به بدل من قوله صيغتان وهما
غير متصرفين ولا يتغيران اي مضارع ومجهول وتانيث ومثل
بدل من قوله غير متصرفين او خبر بعد خبر او خبر مبتداء محذوف
اي نظيرهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا
التعجب من شي الا مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت
ليس بلون ولا عيب وقصرهما على ما يبنى منه افعل التفضيل وعكسه

حيث تقول انا اضرب منك ولا يبان الا من الثلاثي المستمر وقل ما اشهره
وما اشغل كما في اسم التفضيل نحو ما اعطاه جوز سيبويه قياسا فيكون المذكور
في المتن قول غير سيبويه وقيل فيكون المذكور في المتن قولا غيره ويتوصل
في الممتنع اي في الذي امتنع بناءه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب
بالرباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بنحو ما اشد
استخراجه واشد به اي ما استخرجه فيناه من فعل لا يمتنع بناءه منه في
القلع للممتنع منصوبا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كالا يتغير
الامثال بتقديم اي بتقديم المفعول به والمجرور وتاخير الفعل عنهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وتاخير وهذا مستدرك لان
تقديم شيء يستلزم تاخير غيره لا محالة وينفصل احدهما عن الاخر بالقصد
دون التحقيق فكانه اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما في قوله تعالى
لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل بين الفعل ومعموله
وبين ما والفعل ولو جاء الفصل لكان الزايدة نحو ما كان احسن
زيدا ولا يقاس عليه خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى
نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة واما امسى ادفاها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز ابو عثمان المازني الفصل بالظرف
المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع في الظرف بما لا يتسع في غيره نحو ما
يوم الجمعة احسن زيدا واحسن اليوم بزيد وما احسن بالرجل اذ يصدق
بخلاف نحو لقيته فما احسن امس زيدا فانه لا يجوز واجاز ابن كيسان
الفصل بالعراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا وما اشنا

يكون بمعنى شيء عظيم ... في ...

اي لفظ ما مبتدا اي والاخفش على احد قوليه من باب شراهر ذا ناب فمعنى
ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا احسن ثم نقل الى انشاء
التعجب وانمحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما ارحم مع
تنزهه عن الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتدا محذوف اي
ذلك عند سيبويه او متعلق بمضمون الكلام اي وقعت ما مبتدا مع
النكارة عند سيبويه وقال الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل
على الابتداء وهو قوي قلت فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم
منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء ثم بحث
ففيه نظر لان الاستفهام اريد منه الامر فهل انتم تذكرون و
فهل انتم منتهون والعرض في الا تنزل والتمني الا ماء فاشرب به
الى غير ذلك من النظاير والصور ولا غير نظير وما بعدها اي ما
بعد ما الخبر اي خبر ما موصولة اي كلمة ما موصولة وما بعدها
صلتها عند الاخفش والخبر اي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدا
محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث
يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده وبه اي في افعل
به فاعل عند سيبويه وافعل امر بمعنى امر الماضي والهمزة للصيرورة
كالبن واغد والباء زايدة في الفاعل كما في كفى بالله وفيه نظر
اما اولا فلان الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم واما
ثانيا فلان الفاعل في صيغة الغايب لا يكون الا مظهرا او مضمرا
مستترا واما ثالثا فلان زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في
افعل لكون به فاعله والفاعل في واحد ليس الا مفعول خبر بعد خبر

عند الاخفش والباء فى به للتعدية اى اجعل اللازم متعديا والمعنى صيّره ذا
حسن اى صفه بالحسن او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
احسن للتعدية كالهمزة فى قوله ولا تلقوا بايديكم ففيه ضميرا اى فى احسن
ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اجعله حسنا بمعنى صفه به افعال
المدح والذم ما وضع اى افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما لانشاء
مدح او ذم احتراز عن نحو مدحت وامدح وذممت واذم ونحو ذلك
ما وضع للاخبار بالمدح او بالذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته
وانشاءت مدحه بانه نعم الرجل وفيه ان نحو كرم زيد وشرف بكر
كذلك وفيه انه لا نسلم ان ذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث
وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من
الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم
نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين
واسكان العين فى الوجهين ففيها اربعة اوجه نعم وهو الاصل
ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين ونعم باسكانها بعد الاتباع وهذه
الوجوه مطردة فى كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد
وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وشرطهما اى شرط
نعم وبئس يعنى شرط فاعل نعم وبئس ان يكون الفاعل المعرف باللام
للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل
وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على وان كان
لما فى الذهن من الماهية كما قال المص لامتناع حمل زيد عليه فى

الصور بين اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى قولك انت كل
كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجال او مضافا الى المعرف
بها نحو نعم صاحب الفرس ولو بواسطة نحو غلام صاحب الفرس بشر
او بوسايط نحو نعم غلام اخى صاحب الفرس بكر وان شئت فزد او مضمرا مميزا
مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد او بما مثل فنعما هى اى نعم شيئا
هى ولا حاجة الى قوله بما فى التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة
لان المعنى فى فنعما هى فنعم خصلة هى الا انه ابرز نظرا الى الصورة
وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو اى المخصوص مبتدأ
ما قبله خبره والجملة صفة مبتدأ او خبر مبتدأ عطف على قوله مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد اى نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية
المستانفة للبيان وقيل لا يجوز فيه الا الوجه الاول لجواز دخول
نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى ذلك عن سيبويه ايضا
وشرطه اى المخصوص مطابقة الفاعل لاتحادهما قاصدقا عليه
وتركيب بئس مثل القوم الذين وشبهه جواب سوال حيث وقع
المخصوص جماعة افراد الفاعل متناول بتقدير مثل الذين او جعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا
علم بالقرينة مثل نعم العبد اى ايوب لانه فى قصته ونعم الماهدون
اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم ومنها حبذا وفاعله
اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لجريانه مجرى الامثال التى لا تغير عن حالها فلا يغير

فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ويعد اى ذا المخصوص ولفظ
او المخصوص بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم فى الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان وقيل ذا زايدة والمخصوص الفاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز
فى نعم تاخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك الضمير التمييز هنا دون نعم لنقل
الفاعل للضمير ولعدم لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم ويكثر
او حال كاين على وفق مخصوصها اى موافقه للمخصوص فى الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الاتحاد ماصدقا عليه نحو حبذا
رسولا محمد وحبذا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل



وغيره ولما فرغ من الاسم والفعل شرع فى الحرف فقال الحرف ما دل
اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيره اى باعتبار غيره وكلمة فى بمعنى الباء
او على حقيقتها كاللام فانه تدل على التعريف الذى هو حاصل فى الاسم
ومدلول له دلالة تضمن فان التعريف مضمون للاسم بالوضع وكنعم
وبلى فانهما تدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة وقيل انه علامة
لتحقق معنى فى غيره ولا معنى له فى نفسه ومن ثم احتاج فى جزئيته اى فى
كونه جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ذكر انه الاسم او فعل حروف الجر
قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمى حرف الجر لانها تجر معانى
الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء ما وضع لافضاء الفعل الى الاسماء
او تجر الاسماء نحو مررت بزيد ومعناه كما تمرر بزيد وزيد فى الدار
او على السطح الى ما يليه يتعلق بالافضاء وضمير فاعل يرجع الى ما الثانية

وضمير مفعول الى ما الاولى او على العكس وهى اى حروف الجر من والى وحتى
وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاءه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قدم من لانها للابتدائية
فهى بالابتداء احرى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء واعقبها بحتى لكونها
كونها للانتهاء ايضا واعقب الثلث بفى لمناسبتها الابتداء والانتهاء بالمكان
الذى هو احد قسمى الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعناها فى نحو اطلبوا العلم
بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها فى لزوم الحرفية والكسر وكونها
على حرف واحد واعقب ما سبق ما هو نص فى الحرفية بما وقع الاختلاف فى
كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بالواو لكونه فرع الواو بذكر
واوها لكونها فرعها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها فى كونها واو
وفرعها واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين
الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف انسب منه بالاسم لو
ضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على قدم على
على الكاف ولانه اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة محلها
حيث لا تدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونها اقل منهما محلا
حيث تدخل ظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية و
قدم منه ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة
الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية
اى المعنى نحو سرت من البصرة وللتبيين وعلامته ان يصح حمله
على ما بينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه ان يكون عامله محذوفا
وجوبا كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الكاين منه

كان م

والتبعيض نحو اخذت من المال وزايدة في غير الموجب نحو ما جاءني من
رجل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في
اسم الجنس ايضا وتركيب قد كان من مطر وشبهه جواب سوال متناول
بهل كان بعض مطر او شيء من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
نحو اتموا الصيام الى الليل وبمعنى مع قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
وحتى كذلك اى مثل الى في كونها للانتهاء وتجيء بمعنى مع بحيثا وزمانا
كثيرا نحو اكلت السمكة حتى راسها اى مع راسها وتختص بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك بالاستعمال
خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفية لكون ما بعدها
ظرفا وبمعنى على عطف على قوله الظرفية لكون ما بعدها ظرفا زمانا
قليلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
نحو مررت بزيد وبه داء والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو دخلت عليه بثياب السفر والمقابلة نحو اخذت به بدرهم والتعدية
نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وزايدة
في الخبر اى في خبر المبتداء في الاستفهام لعل وقت الاستفهام بهل او في
مطلق الاستفهام يقال هل زيد بقايم ولا يقال ازيد بقايم والنفي
بليس او ما المشبهة وقيل بلا التبرية ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفي
نظر ولعل ارادة الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في
اصطلاحهم المشهور قياسا اى زيادة قياسية او زيادة بلا بد القياس
وفي غيره اى في غير المذكور سماعا اى زيادة سماعية او زيادة سماعا
مثل بحسبك درهم وبحسبك زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتدا

وبحسبك خبره على عكس المثال والقي بيده اى نفسه واللام للاختصاص نحو المال لزيد
والجل للفرس والتعليل نحو ضربته للتاديب وخرجت لمخافتك وزايدة عطف
على قوله للاختصاص قال الله تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد
بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل الشر قال الله تعالى
الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وبمعنى الواو والكاين
في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امرا عظيما
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى للتقليل ما دخلت عليه
وقيل هو اسم ككم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت لتعديه
اكرمت بنفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل بالتاخير وفيه ان التقوية
انما جازت باللام فقط ويشكل بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعول بحرف الجر والضمير معا لا يقال لزيد ضربته وفيه ايضا
يشكل بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل وقد
صرح المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق بمجرورة رب
على وجه القيام لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلا على الاسمية
فحاصل الكلام مختصة بنكرة لان التقليل انما يليق النكرة ولما الكم فيها
فهي اما تعين قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع موصوفة على مذهب
ابي علي وابن السراج ومن تبعهما لان الوصف يلايم التقليل وقيل لا يجب
ذلك والاولى الوجوب لورود الاستعمال على ذلك ولذا قال
على الاصح فعلها اى فعل رب ماض لكون التقليل المحقق الواقع وقد
ينصب والا في الماضي محذوف لحصول العلم به حذفا او زمانا غالبا
نحو رب رجال لقيتهم فلقيتهم صفة رجال والفعل الذي يتعلق به رب

محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب على مضمر وهذا
الضمير نكرة مبهم مميز بنكرة لابهامه منصوبة على انها تمييز نحو ربه رجلا
وربه امراة وربه رجالا ليس له معاد معين والضمير مفرد مذكر نحو ربه
رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه رجالا خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة
وربهما امرأتين وربهن نسوة ويلحقها ما الكافة اي المانعة من العمل
فتدخل رب بعد دخول ما على الجملة وقد يكون ما زائدة فيدخل على الاسم
ويجر نحو ربما ضربة بسيف واوها اي واو يقدر بعدها رب وهي
عدها من حروف الجر تاما تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس وواو القسم انما استعيرت الواو للقسم
بمعنى الباء توسعة لصلات القسم فلو اظهر الفعل لم يبق استعارة ثم
لم يكون الكلام قسمين لو ابقى القسم وانما يكون اي لا يكون الا عند حذف
الفعل لغير السؤال فلا يقال واسه اجلس مختصة خبر ثالث ليكون بالظاهر
خطا رتبة على رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين و خبر
الظاهر لاصالته فلا يقال ولك لا فعلن كذا والباء دخلت في المضمر
دون المضمر والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة حال او خبر آخر باسم الله تعالى تقليلا لها
عن محال اصلها وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات وخص منها ما هو
اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا
يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله تعالى جملة معترضة والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في حذف الفعل وكونها لغير السؤال و

وربه رجلين

والدخول على المظهر والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه اظهار الفعل
نحو اقسمت بالله واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله الا جلست واستعمالها
في مقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ومعنى
كونها ام في هذه الامور انها لا يختص بهذه الامور بل استعمالها
اعم من ان يكون في هذه الامور او خلافها فان قيل الجميع يتناول الاختصاص
المذكور ايضا ولا معنى لا عمية الباء حينئذ لا يصح ان يقال الباء توجد
في الاختصاص بالله وبدونه لمكان التنافي قيل ويتلقى اي يجاب
القسم باللام اي مع اللام نحو تالله لاكيدن اصنامكم وان كلا لما
في الاثبات نحو ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحرف
النفي في النفي نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
ويحذف جوابه اي القسم اذا اعترض اي وقت اعتراض القسم بين
جزئي الجملة او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو
الهلال والله كانه قيل والله لهذا الهلال وعن للمجاوزة والبعد
عن الشيء وذلك اما بزواله ووصوله الى الثاني نحو رميت السهم
عن القوس واما بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وحده نحو اديت عنه الدين كذا قيل وعلى للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى
اسمين مدخول اي عند دخول من نحو من عن يميني اي جانب يميني
والكاف للتشبيه نحو الذي عندي كزيد والكاف في قولهم خلق الله
لا شاء وحمته كما يجب كاف التشبيه ولم يرد به معنى آخر وقوله
كما تكونون يولى عليكم تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير او شر

وقد يكون الكاف للقرآن في الوقوع نحو ابيك كما طلع الفجر وزايدة نحو ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير اي ليس كمثله ويمكن ان لا يكون الكاف زايدة
بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية وقد يكون الكاف اسما نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم ويختص بالظاهر فلا يقال كه استغناء بمثل وتنقيض
نحو ما انا كانت ومذ ومنذ للزمان للابتداء بدل الاستثناء
من قول الزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي نحو ما
رايته مذ يوم الجمعة اي انتفى رويتي اياه من يوم الجمعة اي انتفى رويتي
اياه من يوم الجمعة وهما في الزمان الماضي كمن في المكان والظرفية اي
بمعنى في في الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي انتفى اي انتفى
رويتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضي و
الحال وحاشا وعدا وخلا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد و
خلا زيد واللام في حاشا لله زايدة ومتعلق حاشا في حاشا لله تعالى
محذوف اي تعففا كل موجود بالسوء وحاشا لله فلا سوء يوسف عن
كل سوء لكنا ما علمنا عليه من سوء فاعرف فانه من مكان الاشكال
للاستثناء لكن حاشا يستعمل في الاستثناء لكن حاشا يستعمل في الاستثناء
عن سوء للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل
في انقسامها الى ثلاثية او رباعية والبناء على الفتح كالماضي واقتضائها
الاسماء إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ خرجها لكونها
للانشاء فخلافا للاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فهي الفاء للتنبيه بعكسها اي بعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم
الصدر والتعلق بغيرها وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي هذه

الحروف بعد لحوق ما لان الكافة تكفها عن العمل على الافصح وقد يعمل ويدخل هذه
الحروف حينئذ اي حين اذ الحقتها على الافعال لان الكافة اخرجها عن العمل وعن
لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم عليكم فان لا يغير معنى الجملة بل يقررها
وان مع جملتها الاضافة بادني ملابسة اي جملة واقعة بعدها في حكم المفرد
وياول به يجعل مصدر الخبر مضافا نحو بلغني انك قايم ان بلغني قيامك
او مصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك اي
بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا الى ما يصل اليه اذا كان سببيا
نحو بلغني ان زيدا ابوه قايم اي بلغني قيام ابي زيد وان لم يكن الخبر و
الجزاء كذلك اي لم يكن في الخبر والجزاء مصدر يقدر مصدر فعل
عام مضاف كذلك ومن ثم اي من اجل ان ان لا تغير معنى الجملة وان تجعلها
في حكم المفرد وجب الكسر اي اتيان ان المكسورة في موضع الجمل والفتح
اي اتيان ان المفتوحة في موضع المفرد وكسرت الفاء للتنبيه ابتداء
اي كسرت همزة مادة ان في ابتداء الكلام وبعد القول نحو قلت إن
زيدا قايم والموصول نحو الذي انه ضربته في الدار وفتحت همزة
مادة ان فاعلة نحو بلغني انك قايم ومفعولة نحو عرفت انك قايم
ومبتداءة نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو حصل علم انك
قايم وتسميها بهذه المذكورات مجاز لان الفاعل هو أنّ مع ما بعدها
لو أنّ وجدها وكذا البواقي وقالوا لو انك لانه اي ما بعد لو لا
مبتداء الفعل محذوف بعد لو وبعد لا لئلا انّ والفاعل انما يكون مفردا
قال الله ولو انهم اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقدير ان اي تقدير
للمفرد والجملة جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه

عند البصريين والفعل انما يكون مفردا ... وقالوا لو انك ثبت لكان ... لكان قال تعالى ولو انهم صبروا الاية قال

نحو على تقدير كون انّ جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها تأويل المفرد مبتدأ محذوف
الخبر فثابت اي فثابت اكرمه والجملة جزائية ولذا انّ بعد القفا وكلهما اللهازم اي لئيم
نقاد ... قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من
جوفه واللهزمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق
الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا واوله وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اري بمعنى اظن زيدا مفعول ثاني لاري وسيدا ثالث وكما قيل
معترضة فيجوز فيه انه الكسر على انه جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انه
مفرد واقع مبتدأ محذوف الخبر اي اذا ثبت انه عبد القفا واللهازم
ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التأكيد جاز العطف على محل اسم انّ
المكسورة لفظا نحو انّ زيدا قائم وعمرو او حكما وهي التي
بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة في معنى المفرد فانها في حكم المكسورة
لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي علمت نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرو بالرفع الباء بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف ملتبسا بالرفع
دون المفتوحة حالا اي متجاوزا عن المكسورة اذ لم يبق مع المفتوحة معنى
الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة كالمكسورة
في صحة العطف على المحل نحو انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا كالمثال المذكور
او تقديرا نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة
وانتم بغاة خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو الآية

الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل لجعله ايجابا وشذ استعمالها لتصديق
الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار
القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة وايْ اثبات اي حروف
مثبتة بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن
مالك ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
يلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم فيقال اي والله اي وربي ولا يصرح
الفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي اي ها الله ذا اذا جرّد
عنها التنبيه اوجه حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها من التحريك و
الحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لكونها في كلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحدة وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل
وجير وانّ لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يقع بعد
الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب وقد جاء انّ لتصديق الدعاء
ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّ و
راكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المص
من كونها لتصديق الخبر وقوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني
والومهنه ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان
يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف
المشبهة والهاء ضمير والخبر محذوف اي انه كذلك حروف الزيادة
اي التي من شأنها ان يقع زيادة لا انها لا يقع الا زيادة وسميت

حروف الصلة ايضا وفايدتها في الكلام التاكيد او تزيين النظم او كلاهما
وسميت زايدة لكونها زايدة على اصل المعنى إنْ وأنْ وما ولا ومن
والباء واللام فان مع ما النافية اي زيادة ان حاصلة مع ما
النافية كثيرا لتاكيد النفي ويجوز فيما ولا عند ارادة اللفظ الحكاية
واعراب ومح يضعف بزيادة الف بجوازه حجزة الساكنين وقلّت
انْ اي زيادتها بحذف المضاف من الضمير او الضمير عايد الى زيادتها
اذ التقدير قل زيادة ان حال كونها مصاحبة مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولما عطف على المصدرية نحو لما ان قام
زيد والكثير بعد لما زيادة ان وأنْ مع لما اي ان المفتوحة الزايدة كائنة
مع لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو عطف على لما والقسم نحو والله ان
لو قام زيد قمت وقلت زيادتها اي مجي ان الزايدة مع الكاف كأنْ
ظبية وقد يزاد مع حرف الانكار نحو ان الله وليت في قوله تعالى
وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان قم زايدة كما توهم
بعضهم بل لا ولان مخففتان والثالثة مفسرة ويزاد ما مع اذا او
زيادة ما كائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب
اذهب واي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ايان قليلا وان نحو اما انطلقت انطلقت شرطا اي
حال كونها ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهو
قيد لجميع ما ذكر لا لها كلها تستعمل شرطا او غير شرط ومع بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادة

كائنة

كائنة مع المضاف نحو لا سيما زيد اي لا مثل زيد ومن غير ما جرم ومثل ما
انكم تنطقون ولا كائنة مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا
تضرب زيدا ولا عمرا وبعد عطف على قوله مع الواو ولا على قوله بعد النفي
لفظا والمعنى ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
اي ان تسجد وقلت اي قل مجي لا الزايدة قبل اقسم نحو لا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على جلالة القضية بحيث يستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم
وشذت زيادتها اي مجي لا الزيادة كائنة مع المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر الهلاك ذهب بالليل وما علم ومن والباء و
اللام الزايدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر
حرفا التفسير اي وهو تفسير لكل مبهم مفرد كجاء زيد اي ابو عبد الله
او جملة كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني الع
ظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس بمعناه بل ما كان بمعناه كالامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط
ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فقوله وآخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لكون ما بعدها
خبرا لما قبلها ونحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
تفسير للامر لا للقول والفعل قيل ان ما لحذف منه مفعول عام و
هي مفسرة او منزلة منزلة اللازم لحتاج اما التفسير فنعني قوله وناديناه
ان يا ابراهيم اي ناديناه بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم او يقال
معنا وناديناه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى به ففسره متنا

فقال ان يا ابرهيم وقد يذكر مفعول العام نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم
ما ينفع بان آمن بالله وعن قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
في التابوت حروف المصدر اي حروف يجعل الجملة مصدرا ثلاثة با
ملابسة ما وان وأنّ وقد جاء كي ولو مصدريتين في بعض الاستعمالات
فالاولان اي ما وان للفعلية وعند سيبويه يجي بعد ما
المصدرية الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك
كالثغام المخلس واما ان فتعلقها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا وجاز
سيبويه كونه امرا او نهيا وانّ للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا
اذا خففت او كففت بما فيخرج بها الغناء ويعمل في جزئيها ويجعلها مصدرا
وقد عرفت كيفية ذلك الحروف التحضيض اي حروف تدل على
التحريض على الفعل الآتي واذا دخلت على الماضي افادت التنديم و
اللوم على ما فات هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا تضربه وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله
يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها حروف
التوقع قد اي يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب
الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو
قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد
زالت فحذفت الماضي لدلالة الكلام عليه وهو لما تزل وهي في
المضارع للتقليل اي لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد



ماشاء الله